



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (٢٠)

الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى
الجزء الثانى

نظرة مستقبلية على بعض الصناعات التحويلية المختارة حتى عام ٢٠٠٠

أبريل ١٩٨٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الصناعات التحويلية: في الاقتصاد المصري

الجزء الثاني

نزلة مستقبلية على بعض الصناعات التحويلية المتخارعة حتى عام ٢٠٠٠

أبريل ١٩٨٢

تمهيد :

يتناول هذا الجزء من الدراسة بالتحليل مجموعة مختارة من أهم الصناعات التحويلية في مصر بهدف إلقاء النظر المستقبلية عليها حتى عام ٢٠٠٠ هـ ولقد جاءت هذه الصناعات في فصول هذا الجزء على النحو التالي : -

الفصل الاول : صناعة الحديد والصلب

الفصل الثاني : صناعة الاسمنت

الفصل الثالث : صناعة الاسمدة

الفصل الرابع : صناعة السكر

ولقد بنيت الدراسة في جميع فصولها على أساس التحليل التاريخي لتطور كل صناعة خلال السنوات العشر السابقة على الأقل ، ثم الانتقال الى تحليل وتقدير العرض والطلب على منتجات كل من هذه الصناعات في المستقبل وحتى عام ٢٠٠٠ (فيما عدا الاسمنت) مستعينين بجميع الدراسات التي اجريت فسي هذا الصدد ، محللين ارقامها والعوامل التي بنيت على اساسها والخامات المحلية المتاحة ، ثم اجراء تقديرات خاصة لكلا الجانبين ، العرض والطلب وذلك في سبيل التعرف الدقيق على الفجوة المتوقعة بينهما وبالتالي التمكن من تحديد اسلوب مواجهتها والاستثمارات اللازمة لتحقيق ذلك صمانا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات الرئيسية واتخاذ خطوات اكثر تقدما للتمكن في المستقبل القريب من تحقيق فائز قابل للتصدير من بعض هذه المنتجات على الأقل .

ونأمل أن تكون هذه الدراسة خطوة على الطريق بحيث تتمكن فسي المستقبل القريب من تغطية مجموعة اخرى من الصناعات وذلك في سبيل تدعيم التنمية الصناعية في مصر والنهوض باقتصاد المصري .

والله ولي التوفيق

المشرف على البحث

د . محمد عبد الفتاح منجى

فريق البحث

المشرف على البحث الاستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح منجى
مستشار ومدير مركز التخطيط الصناعى بمعهد التخطيط القومى

مقرر البحث الدكتور ثروت محمد على
خبير بمركز التخطيط الصناعى بمعهد التخطيط القومى

الدكتور على النشرى
الاستاذ المساعد بمعهد التبين للدراسات المعدنية

الدكتور عبد العاطى طه صالح
مدير قطاع الصناعات الكيماوية والدوائية بوزارة التخطيط

الدكتور عاطف عبد الغفار دبور
رئيس الشعبة المركزية للصناعات الاستهلاكية بوزارة التخطيط

مهندسة / فوزية سعد يعقوب
مديرة ادارة البترول - بوزارة التخطيط

الدكتور رافت شفيق بساده
خبير اول بمركز التخطيط الصناعى بمعهد التخطيط القومى

الدكتور محمد يحيى عبد الرحمن
خبير بمركز التخطيط الصناعى بمعهد التخطيط القومى

الفصل الثالث

صناعة الاسمدة

صفحة

- ١ — مقدمة ١٥٠
- ٢ — الطاقة الانتاجية المتاحة لصناعة الاسمدة الازوتية ١٥٤
- ٣ — الطاقات الانتاجية لشركات الاسمدة الفوسفاتية في ج م م ع ١٦٣
- ٤ — اهم المعاملات الفنية والاقتصادية لشركات الاسمدة الازوتية والفوسفاتية في ج م م ع ١٦٦
- ٥ — استهلاك وانتاج الاسمدة في مصر حتى عام ٢٠٠٠ ١٦٩
- ٦ — اهم المواد الخام لصناعة الاسمدة بنوعيتها في ج م م ع ١٨٧
- ٧ — الخلاصة والتوصيات ١٩٠

الفصل الرابع

صناعة السكر

- ١ — مقدمة ١٩٢
- ٢ — صناعة وانتاج السكر ١٩٦
- ٣ — استهلاك السكر ٢٢٤
- ٤ — الخلاصة ٢٥٦

الفصل الأول

صناعة الحديد والصلب

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - مقدمة :

تعتبر صناعة الحديد والصلب من الركائز الأساسية للصناعة حيث تدخل في أى صناعة أخرى إما على شكل صناعات رئيسية أو خدمات مساعدة أخرى في شكل معدات استثمارية ومنشآت معدنية . وقد اهتمت الدول الصناعية سواء المتقدمة او النامية بتطوير وتوسيع مثل هذه الصناعة كهدف في أى خطة اقتصادية .

وترجع أهمية صناعة الحديد والصلب للأسباب التالية :-

- تتميز صناعة الحديد والصلب بكثير من العلاقات الامامية والخلفية Up stream and down stream links فهي تعتمد على صناعة الكوك والحواريات ه كما تغذى كثير من الصناعات مثل الصناعات الهندسية والغذائية اللازمة لكثير من قطاعات الاقتصاد القومى .
- يمثل ناتج صناعة الحديد والصلب ما يقرب من ٥ - ٨% من الناتج القومى الاجماليه ، واذا أخذنا فى الاعتبار العلاقات الامامية والخلفية لهذه الصناعة فان الناتج سوف يصل الى ما يقرب من ٢٠% * .
- تقوم هذه الصناعة بانتاج أهم السلع التى تدخل كمواد وسيطة فى كثير من الصناعات بأسعار أقل من البدائل المصنوعة من مواد أخرى كالپلاستيك والالمنيوم ، وبالإضافة الى هذا فان هذه السلع تتميز بقوة تحملها وسهولة تصنيعها .

* المصدر : د . أحمد عيد ، الاتجاهات الحديثة فى صناعة الحديد والصلب ، الندوة المصرية الالمانية ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٠ .

- تعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات المكثفة لرأس المال حيث تحتاج الى كثير من الاستثمارات لانشائها وتشغيلها ، ففي المتوسط يحتاج انتاج طن واحد من الصلب الى نحو ١٠٠٠ دولار . هذا بالاضافة الى الاستثمارات اللازمة لانتاج مدرفلات هذه الصناعة والصناعات الاخرى المستخدمة للصلب كمادة وسيطة .

- تتصف صناعة الحديد والصلب بأنها من الصناعات المستهلكة للطاقة ، حيث تصل نسبة استهلاكها الى نحو ١٢% من اجمالي الطاقة المستخدمة في العالم وذلك في صورة فحم كوك ، هيدروكربون و طاقة كهربائية . ولا تستخدم كسل هذه الطاقة كقوى محركة فحسب بل ان ما يزيد على ثلث الكمية المستخدمة تدخل في عمليات الاختزال للخبام والعمليات الكيماوية الاخرى اللازمة لهذه الصناعة .

لكل هذه الاسباب سالفة الذكر فان تخطيط صناعة الحديد والصلب ينعكس اثره ليس على هذه الصناعة فحسب بل على كل قطاعات الاقتصاد القومي .

وقد بدأ الاهتمام بهذه الصناعة في مصر بانشاء مجمع الحديد والصلب الذي بدأ انتاجه في عام ١٩٥٨ ، كما توجد الآن بعض المصانع والشركات العامة الاخرى التي تشرف عليها وزارة الصناعة ، ومع أن الآمال كانت موجهة في أن تساهم هذه الصناعة في تقدم الاقتصاد الوطني ككل وذلك بتغطية الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض مثلما تفعل بعض الدول الاخرى التي تصل نسبة ما تصدده من انتاجها الى ٧٣% مثل بلجيكا ولوكسمبرج ، الا أن المعوقات التي تقابل مثل هذه الصناعة في البلاد النامية ليست كمثيلتها في البلاد المتقدمة خاصة ما تتطلبه صناعة الحديد والصلب مسن

استثمارات ضخمة معظمها من النقد الاجنبي والتقدم التكنولوجى الذى يساعد فى زيادة الانتاج بأقل التكاليف وشبكات النقل التى تقلل من تكاليف الانتاج والتوزيع كـى تصل فى النهاية بأسعار المنتجات الى أسعار السوق المنافسه وبعض العوامـل الأخرى التى سنسوقها فى حينها .

ونظرا لاهية تلك الصناعة حاضرا ومستقبلا كان لزاما علينا معرفة أين نحن الآن فى هذه الصناعة وما المطلوب تحقيقه حتى عام ٢٠٠٠ .

٢ - الوضع الحالي لصناعة الحديد والصلب في مصر والطاقت الانتاجية حتى عام ٢٠٠٠ :

بدأت صناعة الحديد والصلب في مصر ما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ولم تكن الطاقة الانتاجية حينئذ تزيد عن ٥٠ ألف طن سنويا . وبينما يقدر* حجم الطلب مسن الصلب في عام ٢٠٠٠ ما بين ١٥ مليون طن و ٣٠ مليون طن . ويعتبر مجمع الحديد والصلب بحلوان احدى الركائز الاساسية لهذه الصناعة في مصر ويوجد بجانبه عدة مصانع منها :

- مصانع النصر لصناعة الكوك وهي التي تقوم بامداد مجمع الحديد والصلب بحلوان بفحم الكوك
- مصانع النحاس المصرية
- الشركة الاهلية للصناعات المعدنية
- مصانع الدلتا للصلب
- مصانع النصر للمسبوكات
- مصنع حرس ٩

وقد بدأ مجمع الحديد والصلب انتاجه في عام ١٩٥٨ ووصل بطاقته الانتاجية الكلية بعد ذلك بعشر سنوات . وتخضع المصانع السابقة - فيما عدا مصنع حرس ٩ - للقطاع العام وتشرف عليها وزارة الصناعة .

وخلال الاعوام ٧٣-٧٦ كان الانتاج الكلي لهذه المصانع من الحديد المسبوروم حوالي نصف مليون طن كل عام ، كما أن مجمع الحديد والصلب أصبح قادرا على انتاج سبائك حديدية (Pig iron) للتصدير خاصة للاتحاد السوفيتي . وقد بدأ

* يأخذ عام ١٩٧٥ كأساس للتنبؤ على الطلب .

رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - وثيقة رقم ٦٧٢ - يونيو سنة ١٩٧٨ .

ذلك في عام ١٩٧٤ بتصدير ١٧٠٠٠٠ طن ثم انخفضت هذه الكمية حتى وصلت الى ١٠٠٠٠٠ طن في عام ١٩٧٦ . وقد أصبح الانتاج في مجمع الحديد والصلب محدودا نظرا للمشاكل التي تقابل عمليات انتاج صب الصلب (Steel casting) وصناعات الحديد (iron making) وقد أدت هذه المشاكل الى أن تصل الطاقة الانتاجية للمجمع في عام ١٩٧٥ الى ٥٠% من الانتاج المتوقع ثم تحسنت هذه النسبة نسبيا في ١٩٧٦ .

وتتركز صناعة الحديد والصلب في مصر ، كما سبق أن ذكرنا ، في أربعة شركات قطاع عام وهي :
شركة الحديد والصلب المصرية ، الشركة الاهلية للصناعات المصرية ، شركة مصانع الدلتا للصلب (بالقاهرة) وشركة مصانع النحاس المصرية بالاسكندرية .

وتعتمد هذه الشركات في انتاجها على استخدام الخامات المحلية من الحديد الخام والخردة الصلب مع استيراد نسبة محدودة من الخردة لتغطية احتياجاتها سنويا .

وبالاضافة لهذه الشركات ، فقد ظهرت عدة مصانع لصهر الصلب وتشكيله بطاقات انتاجية صغيرة . وتعتمد اساسا على استخدام الخردة الصلب والمنتجات المعيبة من الشركات الحكومية كمادة خام لصهرها في أفران صهر الصلب الكهربائي .
وفيما يلي بيان موجز عن الشركات الانتاجية في مجال صناعة الحديد والصلب .

١/٢ شركة الحديد والصلب المصرية :

١/١/٢ انشاء الشركة :

- انشئت شركة الحديد والصلب بخلوان (٣٥ كيلومتر) جنوب القاهرة في عام ١٩٥٨ بطاقة انتاجية تبلغ ٣٠٠ ألف طن صلب /سنة .

- تم التوسع في طاقة الانتاج بالشركة بهدف الوصول الى اجمالى طاقة سنوية حوالى ١ مليون طن صلب فى عام ١٩٧٧/١٩٧٨ .

- ظهرت بعض الصعوبات الفنية والتكنولوجية حالت دون الوصول الى هذه الطاقة حتى اليوم وان كانت الدراسات والاجراءات اللازمة للتغلب على هذه الصعوبات محل اعتبار من القائمين على الصناعة وخاصة صناعة الحديد والصلب بالشركة بواسطة الاستعانة بالخبرات المحلية والاجنبية المتخصصة فى هذا المجال وقد وصل اجمالى انتاج الشركة الى نحو ٧٧٠.٠٠٠ طن صلب فى عام ١٩٨٠ .

٢/١/٢ المراحل الرئيسية للانتاج بالشركة :

١ - مرحلة استخراج وتجهيز خامات الحديد :

- تم الاعتماد على مناجم خامات الحديد بأسوان (والتي تحتوى على حوالى ٤٢% حديد ونسبة عالية من الفوسفور) منذ انشاء الشركة وحتى عام ١٩٧٤/١٩٧٥ .

بلغت طاقة المناجم بأسوان حوالي $\frac{1}{4}$ مليون طن سنويا ، تنقل بالسكك الحديدية الى المصنع بالتبين .

— بدى فى استغلال خامات الحديد بمناجم الواحات البحرية (٣٥٠ كم جنوب عز

القاهرة بالصحراء الغربية) لامداد الشركة باحتياجاتها من الخامات .

• نسبة الحديد فى الخام حوالى ٥٢% ، وذات نسبة منخفضة فى الفوسفور ، لكنه يحتوى على نسبة عالية من كلوريد الصوديوم والاملاح الاخرى التى لها آثار سلبية على مومترات التشغيل الفنية فى مرحلتى تجهيز الخام وصهره فى الأفران العالية .

• طاقة المناجم التصميمية حوالى ٣ مليون طن خام / سنة وهى تكفى لانتاج حوالى ١,٧ مليون طن حديد زهر / سنة من الأفران العالية فى حالة تشغيلها بالطاقة التصميمية .

• يقدر احتياطى المناجم بنحو ١٤٧ مليون طن ، تكفى لتشغيل شركة الحديد والصلب حوالى ٣٠ سنة .

• يتم نقل خام الحديد بعد استخراج وطحنه الى الشركة بالتبين حيث تجرى عملية خلط الخام للحصول على درجة التجانس اللازمة لضمان ثبات نسبة الحديد والمكونات الاخرى فى الخام مما يسهل على التحمين مومترات التشغيل سواء خلال مرحلة تلييد الخام أو فى الأفران العالية .

ب- مرحلة تلييد الخام :

• يتم تجهيز خامات الحديد داخل الشركة فى مصنع التلييد Sintering لانتاج خام التلييد ، وهو عبارة عن خام الحديد مضافا اليه فحم الكوك والحجر

الجيرى بنسبة معينة ، تسمح بانتاج خام مجهز لشحنه فى الأفران
العالية مباشرة .

- يحتوى المصنع على عدد ٢ ماكينة تلييد - مساحة الماكينة ٥٠ م^٢
طاقة الماكينة ٥٠ طن / ساعة - بدأت الانتاج فى عام ١٩٦٤ .
- عدد ٤ ماكينة تلييد - مساحة الماكينة ٧٥ م^٢
طاقة الماكينة ٨٠ طن / ساعة - بدأت الانتاج منذ عام ١٩٧٦ .

• نتيجة لاستخدام خامات الحديد التى تحتوى على نسبة عالية من كلوريسد
الصود يوم ، فقد انخفضت انتاجية ماكينات التلييد حيث وصلت نسبة
الاعطال الى حوالى ٣٠ % وأكثر من الوقت الكلى المتاح للتشغيل فى حين
أن المخطط لوقت الأعطال حوالى ٢-٤ % فقط من الوقت المتاح للتشغيل .
كما ارتفع معدل استهلاك فحم الكوك من حوالى ٥٠ - ٧٠ كجم / طن
ليبد الى أكثر من ١٠٥ كجم / طن ليبد نتيجة احتواء خام الحديد على العناصر
الضارة وأهمها السيلكا والاملاح الأخرى .

- الطاقة الانتاجية المقدرة لمصنع التلييد حوالى ٢٢٤ مليون طن ليبد / سنة .

ج - مرحلة انتاج الحديد الزهر من الافران العالية :

تحتوى شركة الحديد والصلب على الافران العالية الآتية :-

الانتاج	الطاقة الانتاجية للفرن	حجم الفرن (م ^٣)	الافران العالية
١٩٥٨ ط م	٤٠٩ طن / يوم	٣ م ^{٥٧٦}	{ فرن رقم ١ - فرن رقم ٢ -
١٩٧٩ ط م	١٩٥٠ طن / يوم	٣ م ^{١٠٣٣}	{ فرن رقم ٣ - فرن رقم ٤ -

- اجمالي الطاقة الانتاجية للافران العالية يقدر كما يلي : (مليون طن حديد زهر / سنة) .

اجمالي طاقة الافران العالية	أفران ٤٠٣	أفران ٢٥١	
(مليون طن)			
١٢٣	٩٦	٢٧	• في حالة استخدام خام الحديد بمواصفاته الحالية
١٥٥	١٢٣	٣٢	• في حالة استخدام خام حديد مركز (خامات الواحات البحرية بعد تركيزها)

د - مرحلة انتاج فحم الكوك :

- يتم انتاج فحم الكوك بشركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الاساسية بجوار شركة الحديد والصلب بالتبين .
- اجمالي الطاقة الانتاجية للشركة يقدر بحوالي ١٢٣ مليون طن فحم كوك / سنة .

- يتم نقل فحم التوكيك (المستورد من الخارج) من الاسكندرية الى حلوان بالبواخر ثم بواسطة السيور الناقلة الى الشركة.
- جارى حاليا اجراء التجارب لتحديد امكانية استخدام الفحم المحلى وخلطه مع الفحم المستورد نظرا لعدم صلاحية الفحم المحلى لانتاج فحم الكوك اللازم لعمليات انتاج الحديد الزهر.
- ينقل فحم الكوك من شركة الكوك الى شركة الحديد والصلب بواسطة سيور ناقلة وأحيانا باستخدام اللوريات فى حالة حدوث عطل فى السيور الناقلة.

هـ - مرحلة انتاج الصلب :

يتم انتاج الصلب فى الافران والمحولات الموضحة وهو موضح فى الجدول

التالى :-

الطاقة الانتاجية السنوية (طن)		طاقة الوحدة	عدد الوحدات الانتاجية وتاريخ بدأ الانتاج	البيان
العملية فى عام ١٩٨٠	التصميمية			
٧٠٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠	١٧ طن صبة	٤ (١٩٥٨ طم)	أ - محولات تولد من لصهر الصلب
٤٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	١٢ طن صبة	٢ (١٩٥٨ طم)	ب - افران الصلب الكهربائية
٧٢٠.٠٠٠	٦١٠ x ١٣	٨٠ طن صبة	٣ (منها ٢ محول فى الانتاج) بدأ الانتاج خلال الفترة ٧٣ - ٧٨	ج - محولات الصلب الاكسجينية

يلاحظ انخفاض الطاقات الانتاجية الفعلية عن الطاقات التصميمية
لاسباب تكنولوجية وفنية يذكر منها مايلي :-

- عدم مطابقة المواصفات لخامات الحديد اللازمة لانتاج الحديد الزهر
وبالتالى نقص انتاجية الانران العالية مما يودى الى عدم استداد
محولات الصلب باحتياجاتها من الحديد الزهر .

- زيادة وقت الأعطال والتوقفات بسبب عجز ماكينات صب الصلب (المرحلة
التالية لصهر الصلب) وخاصة ماكينات الصب المستمر لانتـسـاج
المربعات .

- انخفاض انتاجية محولات الصلب الاكسجينية بسبب زيادة زمن الصبه
وارتفاع معدلات تفسير البطانة الحرارية للمحولات .

و - مرحلة صب الصلب :

• الصلب الناتج من المحولات يتم صبه بماكينات الصب المستمر وتتكون من :-
عدد ٣ ماكينة صب مستمر لانتاج البلاطات باجمالى طاقة انتاجية
٦٠٠٠٠٠ ر طن / سنة

عدد ٣ ماكينة صب مستمر لانتاج المربعات باجمالى طاقة انتاجية
٦٠٠٠٠٠ ر طن / سنة

الاجمالى الكلى ١٢ مليون طن / سنة

• الصلب الناتج من محولات توماس والافران الكهربائية يتم صبه في قوالب
بأوزان :

• ٤-٣ طن للقطاعات

• ٢ر٢ طن للمنتجات المبطة

اجمالي طاقة صب القوالب ٢٥٠.٠٠٠ طن /سنة

ى - مرحلة درفلة كتل الصلب :

أ - مرحلة درفلة المنتجات المبطة :

جدول (٢)

البيان	تاريخ الانشاء	الطاقة التصمية السنوية
- ماكينة درفلة الالواح	١٩٥٨	٧٢.٠٠٠ طن
- ماكينة درفلة الشرائط على الساخن	١٩٦٩	٥٤٢.٠٠٠ طن
		تزداد الى (٢٠٠.٠٠٠) طن في حالة وجود فرنين تسخين
- ماكينة درفلة الشرائط على البارد	١٩٦٩	٢٦٠.٠٠٠ طن
- ماكينات القصدرة ٦ ^{عدد} ماكينة	١٩٧٨	١٢.٠٠٠ طن سن
- وحدة الجلفنة	١٩٧٣	١٨.٠٠٠ طن

ب- مرحلة درفلة القطاعات

تابع جدول (٢)

البيان	تاريخ الانشاء	الطاقة التصميمية السنوية
- ماكينة درفلة الكتل والقطاعات الثقيلة	١٩٥٨	٣٦٠ر٠٠٠ طن
- ماكينة درفلة القطاعات الخفيفة	١٩٦٤	١٢٥ر٠٠٠ - ١٨٠ر٠٠٠ طن
- ماكينة درفلة القطاعات المتوسطة	١٩٨٠	٢٠٠ر٠٠٠ طن
- ماكينة درفلة التشكيل على البارد	(تحت الانشاء)	٤٠ر٠٠٠ طن

• بلغ اجمالي الطاقات الانتاجية الفعلية في عام ١٩٨٠ لماكينات الدرفلة ما يلي :-

الانتاج الفعلي من القطاعات	١٥٠ر٠٠٠ طن
الانتاج الفعلي من الالواح والشرائط	٣٦٠ر٠٠٠ طن
الاجمالي الكلي	٥١٠ر٠٠٠ طن

وهو ما يمثل أقل من ٥٠% من الطاقة التصميمية للشركة (١٢ مليون طن-مدرفلات / سنة)

٢/٢ شركة مصانع الدلتا للصلب (مسطرد - القاهرة)

١/٢/٢ التكنولوجيا المستخدمة في الشركة

الخرودة الصلب - شحنها في الافران الكهربائية لصهر الصلب - درفلة الصلب

٢/٢/٢ نوع الانتاج النهائي للشركة
حديد تسليح ، قضبان ، قطاعات خفيفة

ويوضح الجدول التالي الافران ووحداث الدرفله بالشركة :

جدول (٣)

البيان	تاريخ الانتهاء	الطاقة الانتاجية القصوى في السنة	الطاقة الفعلية في عام ١٩٨٠
<u>مرحلة انتاج الصلب</u>			
٠ فرن كهرباء - ١٨ طن / صبة ٦ ميخافولت أمبير	١٩٥٦	٣٠٠٠٠ طن	
٠ فرن كهرباء - ٢٥ طن / صبة ٩ ميخافولت أمبير	١٩٧١	٤٠٠٠٠ طن	
٠ فرن كهرباء - ٢٥ طن / صبة ٩ ميخافولت أمبير	١٩٧٨	٤٠٠٠٠ طن	
الاجمالي		١١٠٠٠٠ طن	١٠٥٠٠٠ طن
<u>مرحلة الدرفلة للقضبان وحديد التسليح والقطاعات:</u>			
مرحلة أولى { حديد تسليح مرحلة ثانية (١٩٤٧ ١٩٦٥	٧٠٠٠٠ طن	
ماكينات درفلة القطاعات الخفيفة وحديد التسليح	١٩٧٦	٤٠٠٠٠ طن	
اجمالي الدرفلة		١١٠٠٠٠ طن	٨٥٠٠٠ طن

٣/٢ الشركة الأهلية للصناعات المعدنية (أبي زعبل - القاهرة)

١/٣/٢ التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج

الخرقة الصلب ، حديد زهر كتل - أفران صهر الصلب ذى القساع
المفتوح - درفلة الصلب .

٢/٣/٢ الإنتاج النهائى بالشركة

حديد التسليح ٣٧ كجم /م ٢
ويوضح الجدول التالى مواصفات وطاقات الإنتاج بالوحدات المختلفة
بالشركة :

جدول (٤)

البيان	تاريخ الانشاء	طاقة الانتاج التصيبيه في السنة	الطاقة الفعلية في عام ١٩٨٠
<u>مرحلة الصلب</u> عدد ٢ فرن ذى القاع المفتوح ٣٢ طن / صبه لكل فرن	١٩٤٨	١٠٠٠٠٠ طن اجمالي	٩٠٠٠٠ طن
<u>مرحلة الدرفلة</u> • ماكينة درفلة لانتاج حديد تسليح بقطر ٨ م - ١٩ م • ماكينة درفلة القضبان لأقطار ١٣ - ٣٢ م	١٩٢٠ ١٩٦٢	٩٠٠٠٠ طن	
	١٩٧٦	١٢٥٠٠٠ طن	
اجمالي الدرفلة		٢١٥٠٠٠ طن	١٥٠٠٠٠ طن

• جارى حاليا زيادة الطاقة الانتاجية لمرحلة صهر الصلب ، لتغطية احتياجات الدرفلة بما يسمح
بالوصول بالطاقة الانتاجية الى حوالي ٢١٥٠٠٠ طن / سنة .

٤/٢ شركة مصانع النحاس المصرية (الاسكندرية)

١/٤/٢ : التكنولوجيا المستخدمة :

الخرقة الصلب ، حديد الزهر الكتل - أفران صهر الصلب ذى
القاع المفتوح - درفلة الصلب - أفران صهر الصلب الكهربائية .

٢/٤/٢ : الانتاج النهائى بالشركة :

قضبان وحديد تسليح بأقطار من ١٠ - ٢٥ مم .
ويوضح الجدول التالى مواصفات وطاقات الانتاج للوححدات
المختلفة بالشركة :

جدول (٥)

البيان	تاريخ الانشاء	الطاقة الانتاجية التصميمية فى السنة	الطاقة الفعلية فى عام ١٩٨٠
• <u>مرحلة انتاج الصلب</u> فرن مفتوح C.H.F. ٢٧ طن / صبه فرن مفتوح O.H.F. ٣٠ طن / صبه فرن مفتوح ٤٩ طن / صبه فرن كهربائى ٢٢ طن / صبه (٢٥ ميجا فولت أمبير)	١٩٥٢ ١٩٥٤ ١٩٧١ ١٩٧٧	تم الاستغناء عن الفرن وتحويله الى خرقة ٤٠٠٠٠٠ طن ٦٧٠٠٠٠ طن ٣٠٠٠٠٠ طن	
• <u>الاجمالى</u> <u>مرحلة درفلة الصلب</u> ماكينة درفلة القضبان وحديد التسليح	١٩٥٢	١٣٧٠٠٠٠ طن ٩٠٠٠٠٠ طن	٩٠٠٠٠٠ طن ٨٠٠٠٠٠ طن

- جارى حاليا اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة طاقة انتاج الدرفلنة
- لاستيعاب الانتاج من الصلب والوصول بالطاقة الانتاجية الى نحو ١٢٠٠٠ ر.طن / سنة من حديد التسليح .

٥/٢ مشروعات الحديد والصلب فى مصر المقرر اقامتها مستقبلا :

١/٥/٢ مجمع حديد التسليح بالدخيله :

- على شاطئ البحر الابيض بالاسكندرية (فى مرحلة التعاقد لبدأ
- توريد معدات الانتاج)
- الطاقة التصميمية حوالى ٧٣٥ ألف طن حديد تسليح / سنة
- تاريخ بدء الانتاج حوالى نهاية عام ١٩٨٤ / أوائل عام ١٩٨٥ .
- تستخدم تكنولوجيا الاختزال الغازى المباشر لخام الحديد بالفاسز
- الطبيعى من حقل ابو قير .

٢/٥/٢ مجمع الصلب - بمدينة السادات (فى مرحلة الدراسة حاليا) :

- الطاقة التصميمية حوالى ٨٠٠ ألف طن / سنة مرحلة اولى .
- تزايد الى ١ مليون طن لانتاج حديد التسليح والالواح والشرائط ،
- وباستخدام تكنولوجيا الاختزال الغازى لخامات الحديد .

يتضح مما سبق أن اجمالى الطاقات الانتاجية لمشروعات الحديد والصلب القائمة وتلك الجارى انشائها كما يلى :-

جدول (٦)

الشركة أو المشروع	تاريخ الإنشاء	الطاقة الانتاجية التصميمية من الصلب الكتل	تاريخ الوصول الى الطاقة التصميمية لكل شركة
١- شركة الحديد والصلب المصرية .	١٩٥٨ ١٩٧٨	٥ر مليون طن/سنة تزداد الى ٢ر مليون طن/سنة ١١٠ر٠٠٠ طن/سنة	١٩٨٥/١٩٨٤
٢- شركة مصانع الدلتا للصلب .	١٩٤٧ ١٩٧٨	٢١٥ر٠٠٠ طن/سنة	١٩٨٣/١٩٨٢
٣- الشركة الأهلية للصناعات المعدنية .	١٩٤٨ ١٩٧٦	١٢٠ر٠٠٠ طن/سنة	١٩٨٣/١٩٨٢
٤- شركة مصانع النحاس المصرية .	١٩٥٢ ١٩٧٧	٧٣٥ر٠٠٠ طن/سنة	١٩٨٦/١٩٨٥
٥- مجمع حديد التسليح الى السادات	١٩٨١ ١٩٨٤	٨٠٠ر٠٠٠ طن/سنة	١٩٨٦
٦- مجمع الصلب - مدينة السادات	١٩٨٢ ١٩٨٥	٣٩٨٠ر٠٠٠ طن/سنة	١٩٨٦
الاجمالي المتوقع			

جسداول (٧)

التوسعات المخططة بشركات الحديد والصلب
والمشروعات المستقبلية في ج.م.ع حتى عام ٢٠٠٠* (مليون طن)

التكنولوجيا المستخدمة	تطور الانتاج (الصلب الغفل)				الانتاج المحلي فسي عام ١٩٨٤	المشروع
	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥		
أفران عالية + محولات صلب	١٨	١٦	١٤	١٢	٢٨	١ - شركة الحديد والصلب بحلوان توسعات مجمع رقم (١)
أفران كهرباء + أفران مفتوحة	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	١١	٢ - الشركة الاهلية للصناعات المعدنية (أبي زهل)
" " + " "	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	١١	٣ - شركة النحاس المصرية (الاسكندرية)
أفران كهرباء	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	١	٤ - شركة صانع الدلتا للصلب (سطر)
اختزال غازي + أفران كهرباء	١٢	١٢	١٢	٨	-	٥ - مجمع الصلب المتكامل بالدخيلة مجمع رقم (٣)
اختزال غازي +	١٢	١٢	٨	-	-	٦ - مجمع الصلب المتكامل بمدينة السادات مجمع رقم (٣)
أفران كهرباء أو	٤٠	٤٠	٢٠	-	-	٧ - مجمع حديد رقم (٤)
أفران عالية + محولات صلب	٤٠	٢٠	-	-	-	٨ - مجمع حديد رقم (٥)
	٢٠	-	-	-	-	٩ - مجمع حديد رقم (٦)
	١٤٩٥	١٠٢٥	٦١٥	٢٢٥	١-	الإجمالي

* المصدر :-

تصور وزارة الصناعة والثروة المعدنية عن صناعة الحديد والصلب في مصر حتى عام ٢٠٠٠

بوزارة الصناعة والثروة المعدنية ، ديسمبر ١٩٨٠

٢ - تحليل لوضع صناعة الحديد والصلب في مصر خلال السبعينات ١٩٧١/١٩٨٠ :

- يوضح الشكل المرفق الانتاج السنوى من الصلب الكتل المنتج فى شركات الحديد والصلب فى مصر خلال الفترة ١٩٧١/١٩٨٠ ، وكذلك اجمالى الانتاج السنوى من الصلب .

يتضح من ذلك الشكل انه خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٦ لم تطرأ زيادات ملموسة على حجم الانتاج السنوى فى الشركات المختلفة ، وقد تراوح اجمالى الانتاج من الصلب فى مصر بين ٤٢٠ الى ٥٠٠ ألف طن فى السنة .

وابتداءً من عام ١٩٧٦ بدأت شركة الحديد والصلب المصرية بالتبسين ، وهى أكبر الشركات المنتجة للصلب فى مصر ، فى زيادة طاقة الانتاج بمعدلات كبيرة حتى وصل حجم الانتاج السنوى الى نحو ٨٥٠ ألف طن صلب كتل فى عام ١٩٨٠ .

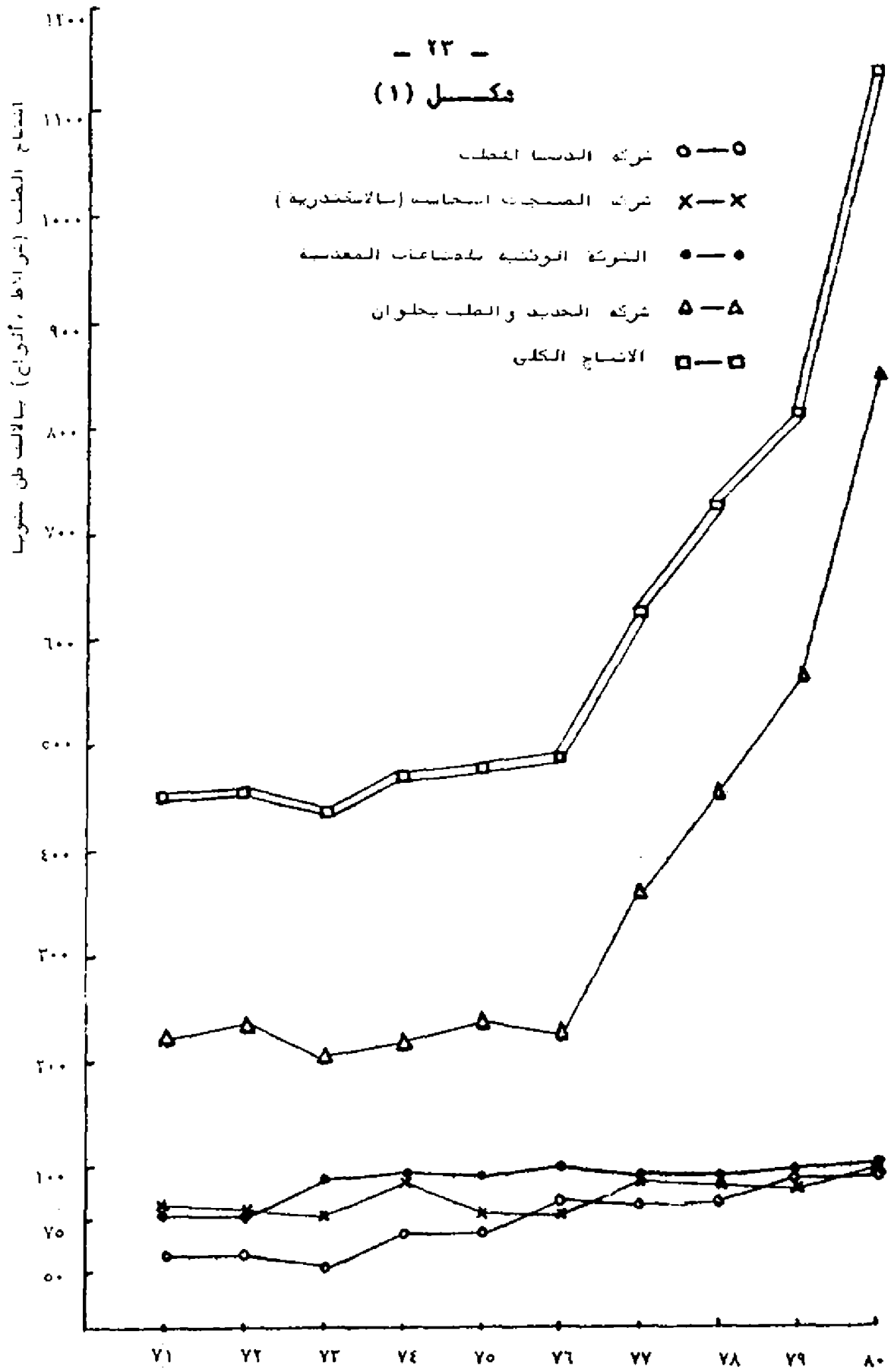
وسبب هذه الزيادة المستمرة فى طاقة الانتاج بالشركة يرجع الى ما يلى :

- بدأ تشغيل الفرن العالى رقم (٤) لانتاج الحديد الزهر والذي يتم تحويله الى صلب فى محولات الصلب الاكسجينية بنفس الشركة .

- القضاء على بعض الصعوبات التى كانت تواجه الشركة ، بالنسبة لعدم مطابقتة خام الحديد للمواصفات المطلوبة ، سواء من حيث انخفاض نسبة الحديد فى نفس الخام ، أو زيادة نسبة الأملاح والعناصر الضارة به .

- زيادة وقت التشغيل الفعلى نتيجة لخفض ساعات الاعطال بمختلف أنواعها ، عن طريق تطبيق الأساليب الحديثة فى صيانة المعدات والاجهزة ، وتوفير قطع الغيار بامكانيات الشركة الذاتية ، وفى الوقت المطلوب لاستخدامها فى أغراض الصيانة الوقائية والمعدات الشاملة لمراحل الانتاج المختلفة .

- ٢٣ -
مكسل (١)



الانتاج الكلي في مصر في العترة ١٩٧١ - ١٩٨٠

وبالرغم من هذا التحسن الملموس في طاقة الانتاج بشركة الحديد والصلب المصرية فانه ما زال أقل من الطاقة التصميمية للشركة والتي تقدر بحوالى ١١ مليون طن صلب كتل . أى أن الانتاج الفعلى من الصلب فى الشركة ، يمثل نحو ٥٥% من الطاقة التصميمية ، الأمر الذى استدعى ضرورة تركيز كافة الجهود للقضاء على مبروقات الانتاج بالشركة وفى سبيل ذلك جرى اتخاذ الخطوات والاجراءات الآتية للوصول بالانتاج السنوى الى ١١ مليون طن .

- الاستفادة من كافة الدراسات الفنية والاقتصادية التى تمت بواسطة الخبراء المصريين والاجانب لتطوير وتحسين أساليب الانتاج بمراحل الشركة المختلفة .
- تدبير الاعتمادات المالية - سواء بالعملات المحلية أو الاجنبية ، وفى الوقت المناسب لا مكان تنفيذ برامج الاحلال والتجديد لخطوط الانتاج المستهلكة والتي بدأت تؤثر بطريقة سلبية على المؤشرات الفنية والاقتصادية للانتاج .

- تطبيق الاساليب العلمية الحديثة فى تطوير نظم العاملين والوظائف والاجور بالشركة نظرا لما تعانيه من زيادة فى اعداد العمالة فى بعض مراحل الانتاج تتراوح بين ٥٠% الى ١٠٠% من الاعداد المخططة .

- العمل على تنفيذ نتائج وتوصيات الدراسات الفنية والاقتصادية التى أجريت بالشركة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة خام الحديد المستخدم فى الانتاج ، للوصول بطاقة انتاج الافران العالية السى معدلاتها القياسية .

وبالنسبة لشركات انتاج الصلب الاخرى يلاحظ أن معظم خطوط الانتاج بهيئته الشركات ، قد انتهى عمرها الافتراضى ، وما زال الكثير من وحداتها فى التشغيل ،

وبالرغم من ذلك فان طاقات الانتاج تفترت من الطاقات التصييمية ، نتيجسة
لخبرات ومهارات الايدى العاملة فى هذه الشركات .

جارى اتخاذ الاجراءات المتاحة للاحلال والتجديد لتلك الوحدات بالشركسات
المختلفة ، مع تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض وفى الاوقسات
المخصصة لذلك .

٤ — تطور الاستهلاك من الصلب في جمهورية مصر العربية :

يشير استهلاك الصلب للفرد في الدول المختلفة على مدى تقدمها ونموها الاقتصادي فكلما ارتفع استهلاك الفرد من الصلب كلما دل ذلك على وجود قاعدة عريضة من الصناعات الأساسية والاستهلاكية التي تؤدي في النهاية الى تقدم الشعوب ورفاهية الفرد .

وقد بلغ متوسط استهلاك الفرد من الصلب في مصر في عام ١٩٧٣ نحو ٢٤٦ رجم /فرد بينما بلغ هذا المتوسط في* :-

اليابان	٨٠٥ رجم /فرد
الولايات المتحدة الامريكية	٧٠٤ رجم /فرد
الاتحاد السوفيتي	
اوربا الشرقية	٤٩٦ رجم / فرد
اوربا الغربية	٤٠٦ رجم / فرد

ويوضح البيان السابق الفجوة في استهلاك الفرد من الصلب في مصر وبعض الدول الاخرى المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية .

وتجدر الاشارة الى ان معدل الزيادة السنوية في استهلاك الفرد من الصلب في مصر لم تتعد ٥% في الفترة من ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ وهي سنوات الاستنزاف التي سبقت حرب ٦ اكتوبر ، الا ان هذا المعدل زاد في عام ١٩٧٤ الى ١٨.٥% ، وفس

* المعهد الدولي لصناعة الحديد والصلب ، استهلاك الصلب في العالم ، يونية ١٩٧٨ ، عدد ٣ ، ص ١٣٣ .

عام ١٩٧٥ كان معدل الزيادة في استهلاك الفرد من الصلب ٣% حيث زاد استهلاك الفرد من حديد ٨ كجم / فرد في عام ١٩٧٤ الى ٣٦٣ كجم / فرد في عام ١٩٧٥ كما هو موضح في الجدول (٨) الا أن هذا المعدل انخفض في السنوات التي تلت عام ١٩٧٥ ليصل في المتوسط الى نحو ٧% ونتيجة لذلك بلغ استهلاك الفرد من الصلب في عام ١٩٧٩ نحو ٤٣ كجم / فرد وما زال استهلاك الفرد من الصلب في مصر منخفض بالمقارنة بالدول المتقدمة ، الا انه من المأمول أن يزيد معدل الاستهلاك في الفترة ما بين ١٩٨٠ الى عام ٢٠٠٠ وهي مرحلة انطلاق في النمو في جميع قطاعات الاقتصاد القومي .

والجدول (٨) والشكل (٣) يوضح تطور الاستهلاك من الصلب في مصر في الفترة من ٦٩/٧٠ حتى عام ١٩٧٩ .

وتجدر الاشارة الى أنه بتحويل منتجات الصلب النهائية الى صلب هسام استخدم معامل تحويل اختلف من سنة لاخرى تبعاً لتشكيلة المنتجات ولكن نسبة تراوح ما بين ٧٦ - ٨٢ % .

جدول (٨)

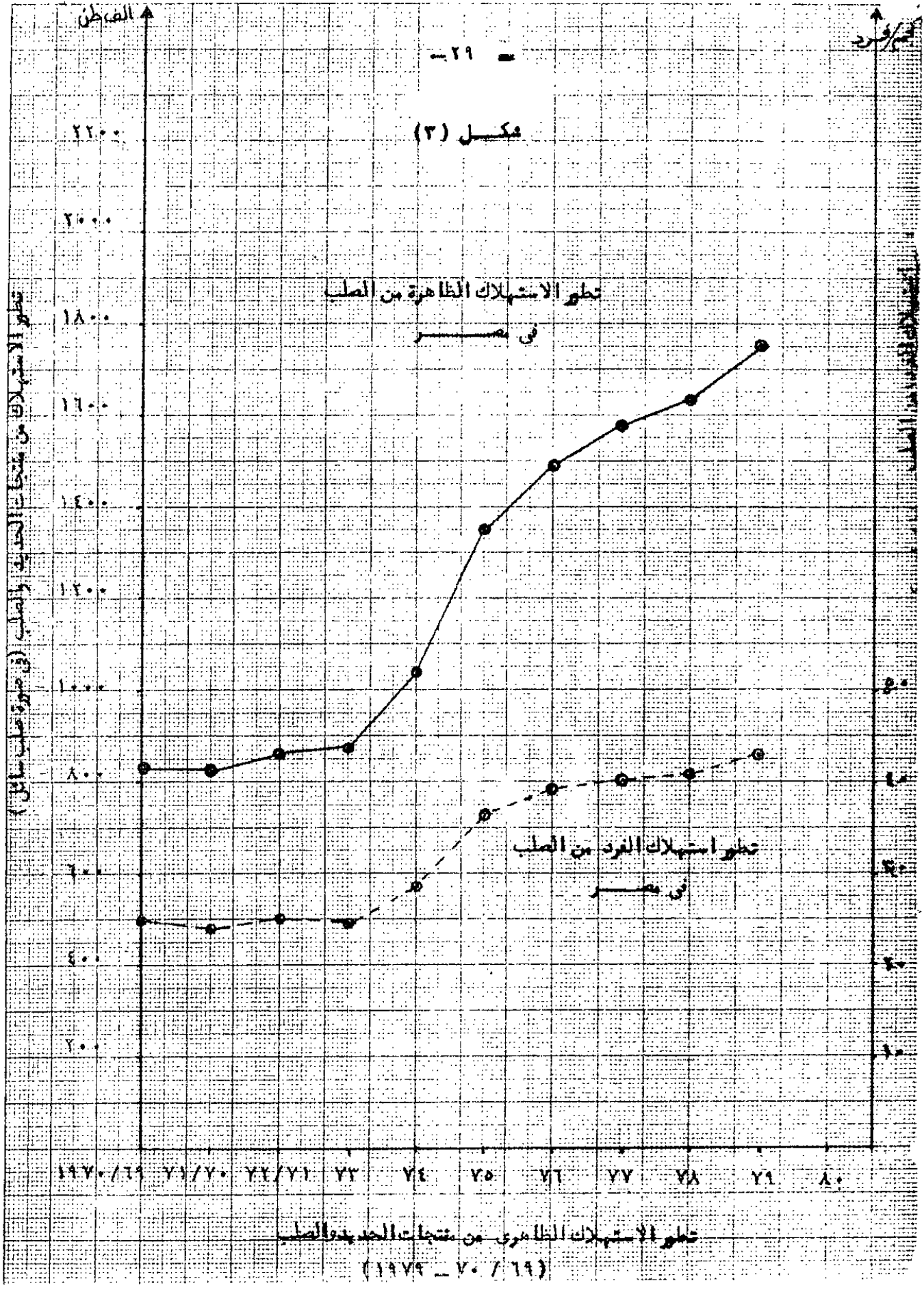
تطور الاستهلاك الداخلي من عام ٧٠/٦٩ حتى عام ١٩٧٩ من منتجات الحديد والصلب في جمهورية مصر العربية*

التسليم	الاستهلاك الداخلي بالالف طن من المنتجات النهائية				الاصدارات	الاستيراد	الانتاج المحلي	التسليم
	عدد السكان (مليون نسمة)	الاستهلاك من الصلب الخام	الصلب الخسام (كيلو جرام)	جملة				
١٩٧٠/٦٩	٢٢ر٣	٨٢٨	٦٨٢	—	٢٢٥	٤٥٨	١٩٧٠/٦٩	
١٩٧١/٧٠	٢٤ر٠	٨٢٥	٦٣٢	٤٨	١٨٠	٥٠٠	١٩٧١/٧٠	
١٩٧٢/٧١	٢٤ر٨	٨٦٢	٦٥٥	١٠٥	٢٦٠	٥٠٠	١٩٧٢/٧١	
١٩٧٣	٢٥ر٦	٨٢٧	٦٣٩	١٤	٢٠٠	٥٢٣	١٩٧٣	
١٩٧٤	٢٦ر١	١٠٣٩	٨٢٧	٢٠	٣٤٠	٥١٧	١٩٧٤	
١٩٧٥	٢٧ر٢	١٢٥٢	١٠٧١	٣٧	٤٩٨	٦١٢	١٩٧٥	
١٩٧٦	٢٨ر٠	١٤٨٥	١١٢٩	٢٠	٥١٢	٦٣٢	١٩٧٦	
١٩٧٧	٢٩ر١	١٥٦٧	١١٩١	٧	٤٧٠	٧٢٠	١٩٧٧	
١٩٧٨	٣٠ر٠	١٦٣٠	١٣٤٣	٥٤	٥٣٨	٧٥١	١٩٧٨	
١٩٧٩	٤٠ر١	١٧٥٠	١٣٨٠	٤٢	٦٦٦	٧٥٦	١٩٧٩	

* المصدر :-

- المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية - صناعة الحديد والصلب في مصر حتى عام ٢٠٠٠ • القاهرة - يوليو ١٩٧٨
- شركة الحديد والصلب المصرية - قسم المبيعات - التقارير السنوية عن الاعوام ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩
- الهيئة العامة للتصنيع - ادارة الاحصاء - التقارير السنوية للإنتاج والصادرات والاستيراد

شكل (٣)



تطور الاستهلاك الظاهري من منتجات الحديد والصلب (١٩٧٩ - ٧٠ / ٦٩)

٥ - الأساليب المختلفة التي اتبعت لتقدير الطلب على الحديد والصلب حتى عام ٢٠٠٠:

تلعب صناعة الحديد والصلب دورا عظيما كصناعة رائدة في مصر تدخل منتجاتها كمواد وسيطة في كثير من الصناعات كما ترثر في كثير من القطاعات ان لم يكن فسي معظمها ، لذلك فان دراسة السوق وتقدير حجم الطلب على كل منتج من منتجات هذه الصناعة سواء كانت مدرفلات مسطحة او غير مسطحة مسبوكات أو مطروقات يعتبر من أهم العناصر لتنمية هذه الصناعة وبنائها على أسس سليمة وقدا أدى القصور فسي مثل هذه الدراسات في الماضي الى التوسع في انتاج بعض المنتجات غير المطلوبة والمعجز في انتاج انواع أخرى ضرورية مما أدى الى تراكم المخزون من بعض الانواع والمعجز وقلة المعروض من البعض الآخر ، وغنى عن البيان ما يترتب على ذلك من أضرار باقتصاديات هذه الصناعة والصناعات الاخرى المعتمدة عليها .

لذلك فاننا سنتناول هنا الدراسات التي سبق وأجريت لتقدير الطلب على منتجات الحديد والصلب في العشرة سنوات السابقة ، وقد قدرت بعض هذه الدراسات الصلب حتى عام ١٩٨٢ بينما قدرت الدراسات الاخرى الطلب حتى عام ٢٠٠٠ .

وبدراسة هذه التقديرات وتحليلها اتضح ان هناك اختلاف كبير في الاسس التي بنيت عليها وهذا أدى بدوره الى تباين نتائج تقديرات الطلب ، لذلك فقد قمنا بمحاولة من جانبنا لدراسة السوق وتقدير الطلب بناء على نظرة شاملة ورؤية واضحة للمؤسسات الاقتصادية المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ .

١/٥ ملخص الدراسات التي سبق وأجريت في السنوات العشر السابقة ، لتقديرات

الطلب على منتجات الحديد والصلب :

أجريت عدة دراسات لتقدير الطلب على منتجات الحديد والصلب خلال السنوات العشر السابقة ، اربعة منها قدرت الطلب حتى عام ١٩٨٢ ، وأربعة أخرى وضعت استراتيجية للطلب حتى عام ٢٠٠٠ وفيما يلي استعراض موجز لهذه الدراسات :-

دراسات الطلب حتى عام ١٩٨٢ :-

أجرت المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية ، وشركة الحديد والصلب ، ومعهد التخطيط القومي ، اليونيدو ، عدة دراسات لتقدير الطلب على الحديد ومنتجاته ، ونظرا لان هذه الدراسات قد اعتمدت على طرق مختلفة لتقدير الطلب لذلك جاءت النتائج متباينة كما هو موضح في الجدول (٩) ، ومنه يتضح أن الطلب على الصلب السائل في عام ١٩٨٠ قدر بنحو ١٨٠ ار - ٢ مليون طن ، بينما تراوحت تقديرات الطلب في عام ١٩٨٢ بين ٣٤ ار - ٣ مليون طن .

ومقارنة هذه النتائج بالاستهلاك الفعلي من الصلب السائل في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ والذي بلغ ١٣٥ ار ، ١٧٦ مليون طن على التوالي ، نجد أن نتائج النموذج الرابع من دراسة اليونيدو وهو الوحيد الذي أعطى نتائج مقبولة .

جدول (١)

تقديرات الطلب على منتجات الحديد والصلب حتى عام ١٩٨٢ (١)

تقديرات الطلب		سنة الاساس	الاسلوب	الدراسة
١٩٨٢	١٩٨٠			
٣ر١	٢ر٥	١٩٦٦	طريقة الارتباط بالمؤشرات الاقتصادية	١ - دراسة المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية
			طريقة الانحدار البسيط	دراسة اليونيدو
١ر٧٣	١ر٥٢	١٩٧١-١٩٥٩	الانحدار مع	- النموذج الاول
١ر٤	١ر٢٨	“ “	الانحدار مع الاستطارات	- النموذج الثاني
١ر٢٤	١ر١٨	“ “	“ “ الانتاج في قطاع الصناعة	- النموذج الثالث
٢ر٧٥	٢ر٢٣	“ “	“ “ الانتاج في قطاع الصناعة والتشيد	- النموذج الرابع
-	١ر٨	١٩٦٦	التحليل القطاعي	دراسة شركة الحديد والصلب بحلوان
١ر٩٢	١ر٦٩	١٩٧١-١٩٦٠	الانحدار البسيط مع	دراسة معهد التخطيط القومي

(١) المصدر: اكنز ، دراسة استراتيجية للصناعات المعدنية المصرية ، التقرير النهائي ، ايسون ، انجلترا ، يونية ١٩٧٨ .

٢/٥ دراسات الطلب على منتجات الحديد والصلب حتى عام ٢٠٠٠ :-

قامت أربعة هيئات بدراسة الطلب على منتجات الحديد والصلب حتى عام ٢٠٠٠ وهي :-

١/٢/٥ دراسة المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية :-

قدر الطلب في هذه الدراسة بثلاث طرق هي :-

أ - طريقة الارتباط بالموه شرات الاقتصادية

Correlation with economic indices

وفيها تم ربط الاستهلاك من الحديد بالنتائج المحلي الاجمالي

G.D.P. وأختبر معامل مرونة دخلية (*) ١٢

Cross - Sectional Analysis

ب - طريقة التحليل الافقي

وقد تم التحليل في هذه الطريقة على أساس استخدام

معامل كثافة الصلب (***) (Steel intensity factor)

وهو عبارة عن عدد الكيلوجرامات من الصلب المستهلك مقابل

كل دولار من نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي . وهذا

المعامل يتم اختياره بعد مقارنة مستويات (***) التمنية

الاقتصادية في عدة دول لاختيار نمط يتناسب مع ظروف مصر .

(*) المصدر : الهيئة العامة للتصنيع ، التقارير السنوية للإنتاج والاستيراد والصادرات

القاهرة ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ .

(**) معامل كثافة الصلب = استهلاك الفرد من الصلب (كجم)

الدخل المحلي الاجمالي للفرد (دولار)

(***) وتجدر الاشارة هنا الى انه حتى لو تساوت مستويات النمو الاقتصادي لبعض

الدول فان معامل الكثافة للصلب يختلف تبعاً لاختلاف نمط استهلاك الصلب

في القطاعات المختلفة داخل كل دولة لذلك فان تقدير الطلب تبعاً لهذه

الطريقة لا يعطي نتائج دقيقة .

ج - تقدير حجم الطلب على أساس هيكل انماط التسمية :-

وبناء على هذه الطريقة تم اختيار ٣٢ دولة من دول العالم

ذات صيغ التسمية الناجحة في أربعة مجموعات رئيسية هي :-

أ - مجموعة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

ب - مجموعة الدول الأوروبية الغربية .

ج - اليابان

د - مجموعة الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية .

تم ربط الناتج المحلي الاجمالي باستهلاك الحديد والصلب لكل مجموعة

ورسمت المنحنيات الدالة على ذلك . ثم اختير منحنى المجموعة الرابعة

للاستدلال على هيكل التسمية في مصر في المستقبل حتى عام ٢٠٠٠ م وعن

طريق معرفة الناتج المحلي الاجمالي G.D.P. لمصر ثم تقدير الطلب

حتى عام ٢٠٠٠ .

وتجدر الاشارة الى أن سنة الاساس في هذه الدراسة كانت

١٩٧٥ وقد بلغ فيها الاستهلاك الفعلي من الصلب السائل ٣٦٣ كجم

للفرد وكان تعداد السكان ٣٧٢ مليون نسمة ، وقد مر معدل نمو السكان

ب ٢% ويوضح الجدول (١٠) نتائج هذه الدراسة .

جدول (١٠) ملخص لنتائج دراسة الطلب على الصلب للمجلس القومي

للانتاج (١)

(١) المصدر : المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية ، صناعة الحديد

والصلب حتى عام ٢٠٠٠ .

جدول (١٠)

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	
١٥ر٠	١٠ر٠	٦ر٠	٣ر٠	١- تقديرات الطلب بطريقة التحليل الافقى
١٣ر٣	٨ر٤	٥ر٢	٣ر٣	٢- الارتباط بال G.D.P
٣٠ر٠	١٥ر٠	٦ر٠	٣ر١	٣- على أساس هيكل أنماط التنمية

وتجدر الاشارة الى أن هذه التقديرات قد بنيت على أساس معدل نمو
في الدخل المحلى الاجمالي قدره ٨% في الطريقتين الاولى والثانية اما الطريقة
الثالثة فقد كان معدل النمو في ^(٩)الدخل المحلى الاجمالي ١٠% .

٢/٢/٥ دراسة ائكتر :-

قدر الطلب على المدرفلات في هذه الدراسة بأربعة طرق . نتائج
وأسس التقدير في هذه الطرق موضحة في جدول (١١) أما السبوكسات
والمطروقات ومنتجات الصلب المخصوص فقد قدر الطلب عليها في هذه الدراسة
بواسطة طريقة التحليل القطاعى ونتائجها موضحة في جدول (١٢) .

(٩) والمعدل الاخير مرتفع نسبيا اذا ما قورن بمعدل النمو المتوقع في الدخل المحلى
الاجمالي حتى عام ٢٠٠٠ والذي يقدر بنحو ٣ر٨% سنويا . وقد أدى هذا الى أن
تأتى نتائج تقديرات الطلب مرتفعة (٣٠ مليون طن صلب عام ٢٠٠٠) .

وقد أوصت دراسة ائكنز بالأخذ بالنتائج التي قدرت على أساس طريقة الارتباط بالـ G. D.P عند معدل نمو ٧٪ ، وبناءً على هذا المعدل في نمو الـ G. D.P سيرتفع معدل الاستهلاك السنوي في الحديد والصلب إلى ١٠٪ . وقد تم توزيع الطلب على المدرفلات إلى منتجات مسطحة وغير مسطحة كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول (١٢)

تقديرات الطلب على المدرفلات والمبوكات والمطروقات والصلب المخصوص

(مليون طن)

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٢	معدل النمو في السنة	الاستهلاك في عام ١٩٧٥	منتجات الصلب النهائية
مليون طن	مليون طن	مليون طن	مليون طن	مليون طن	مليون طن	%	مليون طن	
٥٠٠	٣٣٠	٢٤٠	١٧٠	١٤٠	١١٠	٨٧٠	٠٦٢	— المدرفلات :
٤٦٠	٢٦٠	١٧٠	١٠٠	٨٠	٦٠	١٢١٠	٠٢٥	— منتجات مسطحة
٩٦٠	٥٩٠	٤١٠	٢٧٠	٢٢٠	١٧٠	١٠٠٠	٠٨٧	— غير مسطحة
								جملة
٧٧	٥٣	٤٠	٣٦	٢٨	٢٤	٩٥٠	٠١٤٢	— المبوكات :
١٧	٠٨	٥	٣	٢	١	١٦٠٠	٠٠٤	— المطروقات :
٣٩	٢٤	١٧	١٢	٩٦	٧٦	٨٠٠	٠٥٠	— منتجات الصلب المخصوص

المصدر : ائكنز ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٧ .

دراسة هيئة الصلب الامريكية : ٣/٢/٥

قدر الطلب على منتجات الحديد والصلب في هذه الدراسة تبعاً لطريقة التحليل القطاعي Sectoral Analysis كما أخذت

سنة ١٩٧٥ كسنة أساس ، والجدول (١٣) يوضح هذه التقديرات .
جدول (١٣)

تقديرات الطلب على منتجات الصلب
تبعاً لدراسة هيئة الصلب الامريكية (١)

المنتجات	سنة الاساس ١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
- منتجات غير مسطحة	٠.٧٩	١.١٠	١.٤٠	١.٩٠	٢.٤٠	٣.١٠
- منتجات مسطحة	٠.٢٧	٠.٤٣	٠.٧٠	١.٣٠	١.٧٠	٢.٤٠
- مراسير	٠.١٦	٠.١٢	٠.١٦	٠.٢٤	٠.٣٠	٠.٣٥
- أوعية صبا الصلب	٠.١٧	٠.٠٥	٠.٠١	٠.١٥	٠.٠٢	٠.٠٣
جملة	١.٤	١.٦	٢.٣	٣.٥	٤.٤	٥.٩
الاجمالي كصلب سائل	١.٧	٢.٠	٢.٩	٤.٣	٥.٥	٧.٣

وتبعاً لهذه الدراسة فان معدل النمو السنوي في استهلاك الحديد بلغ ٦% وهو يعتبر منخفض نسبياً ، ونتيجة لذلك جاءت تقديرات الطلب منخفضة بالمقارنة بالدراسات السابقة .

كذلك فان هذه الدراسة لم تشمل على تقديرات الطلب على المطروقات ،
منتجات الصلب المخصوص .

(١) المصدر : شركة الحديد والصلب المصرية ، تقييم دراسة هيئة الصلب الامريكية ، القاهرة

٤/٢/٥ دراسة هيئة نيبون اليابانية :- Nippon Kokan Co.

أقرت هذه الدراسة تقديرات الطلب بطريقة الارتباط باستخدام
Nippon Kokan Co-eff وقد اعتمدت هذه التقديرات على الأسس الآتية :-

- معدل نمو سنوي في GDP = ٨%

- " " " " السكان = ٢٣%

- " " " " الدخل = ٥٧%

بالنسبة للفرد

- معامل مرونة دخلية للصلب كما يلي :-

- في الفترة من ٨٣ - ١٩٨٧ معامل المرونة ١٣٥

- " " " " ٨٨ - ١٩٩١ " " ٢٢

- " " " " ٩٢ - ١٩٩٥ " " ١٤

- " " " " ٩٦ - ٢٠٠٠ " " ١

والجدول التالي يوضح تقديرات الطلب تبعاً لهذه الدراسة

جدول (١٤)

تقديرات الطلب على منتجات الصلب تبعاً لدراسة نيبون اليابانية^(١)
(مليون طن)

المنتجات	سنة الأساس ١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠
المدرفلات :-						
- غير مسطحة		١٣٧	١٩٠	٢٦٠	٣٧٠	٥٧
- مسطحة		٠٧٠	١٢٠	١٨٠	٢٦٠	٣٩٠
جملة	٠٨٣	٢١٠	٣١٠	٤٤٠	٦٣٠	٩٦٠
جملة كصلب سائل	١٠٧	٢٧٠	٤٠٠	٥٧٠	٨١٠	١٢٣٠

(١) المصدر : نيبون كوكان ، دراسة تخطيطية للتوسع في صناعة الحديد والصلب في مصر ،
القاهرة ، ١٩٧٩ .

ويتضح من الجدول السابق أن هذه الدراسة قد اقتصر على تقديرات الطلب على المدرفلات فقط دون التعرض للمصبوكات ، المطروقات ، والصلب المخصوص وقصد جاءت تقديراتها متفاربة مسع دراسة اتكتر .

ما سبق يتضح أن هناك تباين كبير في نتائج تقديرات الطلب على منتجات الصلب تبعاً لهذه الدراسات ، فقد تراوح حجم الطلب بين ٧ مليون طن ، ٣٠ مليون طن في عام ٢٠٠٠ وقد كان هذا الاختلاف نتيجة للمعايير وطرق التحليل التي اتبعت لتقدير الطلب في هذه الدراسات .

لذلك فإنه للوصول إلى تقديرات الطلب الملائمة والمناسبة لظروف مصر والتي يمكن الاعتماد عليها في وضع استراتيجية صناعة الحديد والصلب حتى عام ٢٠٠٠ ، فإنه تم بحث بعض النقاط الفنية والاقتصادية في مطولة لتقدير الطلب على كل منتج من المنتجات النهائية للحديد والصلب وهذا ما سوف نورد في الجزء التالي .

٣/٥ تقديرات الطلب على منتجات الحديد والصلب تبعاً للمؤشرات الاقتصادية المتوقعة

حتى عام ٢٠٠٠ :

تم عرض موجز لأهم الدراسات التي قدرت الطلب على منتجات الحديد والصلب حتى عام ٢٠٠٠ وقد وجدنا أن هناك تفاوت في نتائج هذه التقديرات تراوح ما بين ٧ - ٣٠ مليون طن صلب سائل في عام ٢٠٠٠ ، ويوجع هذا التفاوت الى اختلاف الطرق والمعايير التي بنى عليها تقدير الطلب. لذلك فقد حاولنا من جانبنا تقدير الطلب على منتجات الحديد والصلب حتى عام ٢٠٠٠ مستخدمين في ذلك أنسب الطرق ملائمة لظروف مصر ، والتي سوف نتعرض لها بالتفصيل فيما يلي :-

هناك عدة طرق تستخدم في تقدير الطلب على منتجات الحديد والصلب ، ولكنها ليست جميعاً مناسبة ، فمثلاً طريقة السلاسل الزمنية (العلاقة بين استهلاك الصلب والزمن) تفترض ثبات الوضع في الماضي والمستقبل وهذا لا يحدث غالباً فان وضع مصر واقتصادها بعد حرب ١٩٧٣ يختلف عما كان قبلاً ، لذلك فان انعكاس آثار الماضي على المستقبل في هذه الطريقة يعطى نتائج مضللة .

أيضاً طريقة التحليل الأفقي والتي نقارن فيها بين استهلاك الصلب والدخل المحلي الاجمالي للفرد (GDP / Cap.) لعدة دول ذات مستويات مختلفة من النمو ، ثم نوجد المنحنى العام الذي يمثل هذه العلاقة والذي نستطيع بواسطته تقدير الطلب على الصلب عند مستوى معين من الدخل ، هذه الطريقة تفترض أن الدولة موضع الدراسة لها نفس نمط استهلاك الصلب كما في الدول المكونة للمنحنى العام ، وهذا غير صحيح فعند نفس المستوى من الدخل يختلف استهلاك كل دولة عن الأخرى تبعاً لحجم استهلاك كل قطاع داخل الدولة .

كذلك أيضا طريقة التحليل القطاعي التي تقدر استهلاك الصلب لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي ، هذه الطريقة تعطى تقديرات دقيقة ولكنها تحتاج الى معرفة المعاملات الفنية التي تربط الانتاج بالاستهلاك من الصلب في كل قطاع وأيضا لكل سلعة من السلع المنتجة داخل القطاع نفسه أيضا تحتاج الى معرفة خطط الانتاج للقطاعات المختلفة وعلى هذا فان هذه الطريقة تحتاج الى بيانات متعددة لا تتوفر في معظم الدول النامية .

بناءً على ما تقدم فان أنسب طرق تقدير الطلب على منتجات الحديد والصلب هي طريقة الارتباط بالمؤشرات الاقتصادية (Macro-Economic Correlation) وخاصة اذا اختير معامل مرونة للصلب يتناسب مع مستوى النمو لكل فترة من الزمن .

$$\text{معامل مرونة الصلب} = \frac{\text{معدل النمو السنوي لاستهلاك الصلب}}{\text{معدل النمو السنوي للدخل المحلي الاجمالي}}$$

ولتقدير معامل مرونة الصلب للفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٠ تم التعرف على المنحنى العام الذي يمثل العلاقة بين الاستهلاك من الصلب والدخل المحلي الاجمالي GDP والموضح في الشكل (٣) . هذا المنحنى عام لكل البلدان ويسمى Characteristic Curve of Steel ويمثل الجزء اليسر منه بداية النمو في أي بلد وفي هذه الفترة لا يتناسب معدل الزيادة في الاستهلاك من الصلب مع الزيادة في GDP أي أن معامل المرونة يكون أقل من الواحد الصحيح > ٠١ .

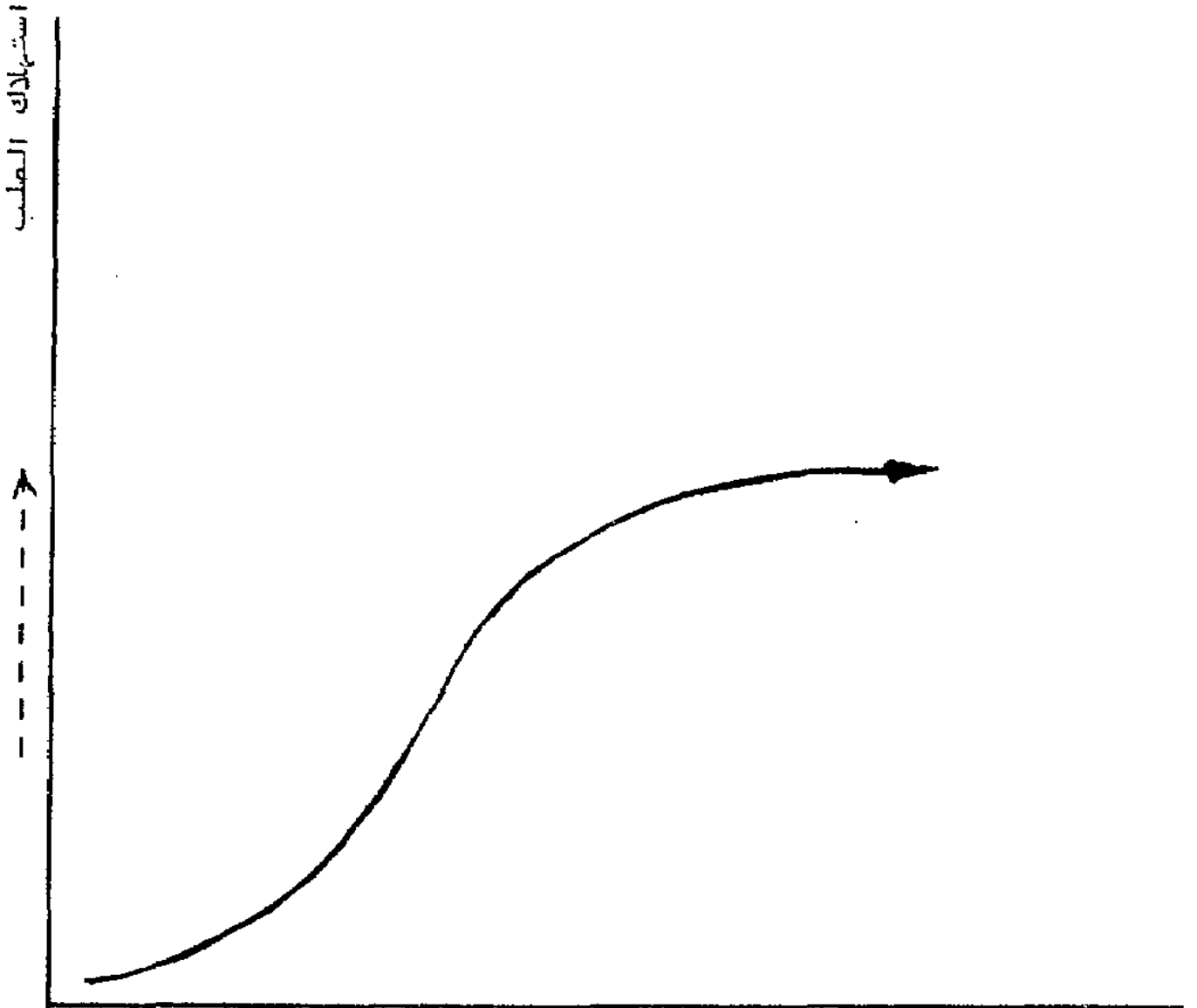
ويمثل الجزء المتوسط من هذا الشكل مرحلة الانطلاق في النمو وفيه يزيد معدل النمو في استهلاك الحديد عن معدل النمو في الدخل المحلي الاجمالي أي أن معامل المرونة للصلب يزيد عن الواحد الصحيح < ٠١ .

تأتى بعد ذلك مرحلة التشبع وتمثل الجزء الايمن من الشكل وفيها لا يكون هناك زيادة في معدل استهلاك الصلب أو أن الزيادة تكون طفيفة • وعلى هذا يقترب هذا المعامل من الواحد الصحيح • ويمثل الجدول (١٥) والشكل (٤) العلاقة بين استهلاك الصلب والدخل المحلى الاجمالى فى مصر فى الفترة مسن ١٩٦٩ - ١٩٧٨ ومنه يتضح الآتى :-

- لقد اجتزنا المرحلة الاولى التى يقل فيها معامل المرونة عن الواحد الصحيح (> ١) وهى الفترة من ٦٩ - ١٩٧٣ •

- اننا الآن فى المرحلة الثانية التى تمثل مرحلة الانطلاق نحو النمو السنى يزيد فيها معامل المرونة عن الواحد الصحيح (< ١) وقد بلغ ١.٢ فى عام ١٩٧٥ • وليس من المتوقع أن نصل الى مرحلة التشبع قبل نهايتها عام ٢٠٠٠ • وحيث انه فى مرحلة النمو يزيد المعامل عن الواحد الصحيح ويصل فى بعض الاحيان فى البلاد المتخلفة الى ٣ لذلك فقد اخترنا معامل مرونة قدره ١.٤ وهذا معقول بالنسبة لظروف مصر الاقتصادية •

شكـل (٣)

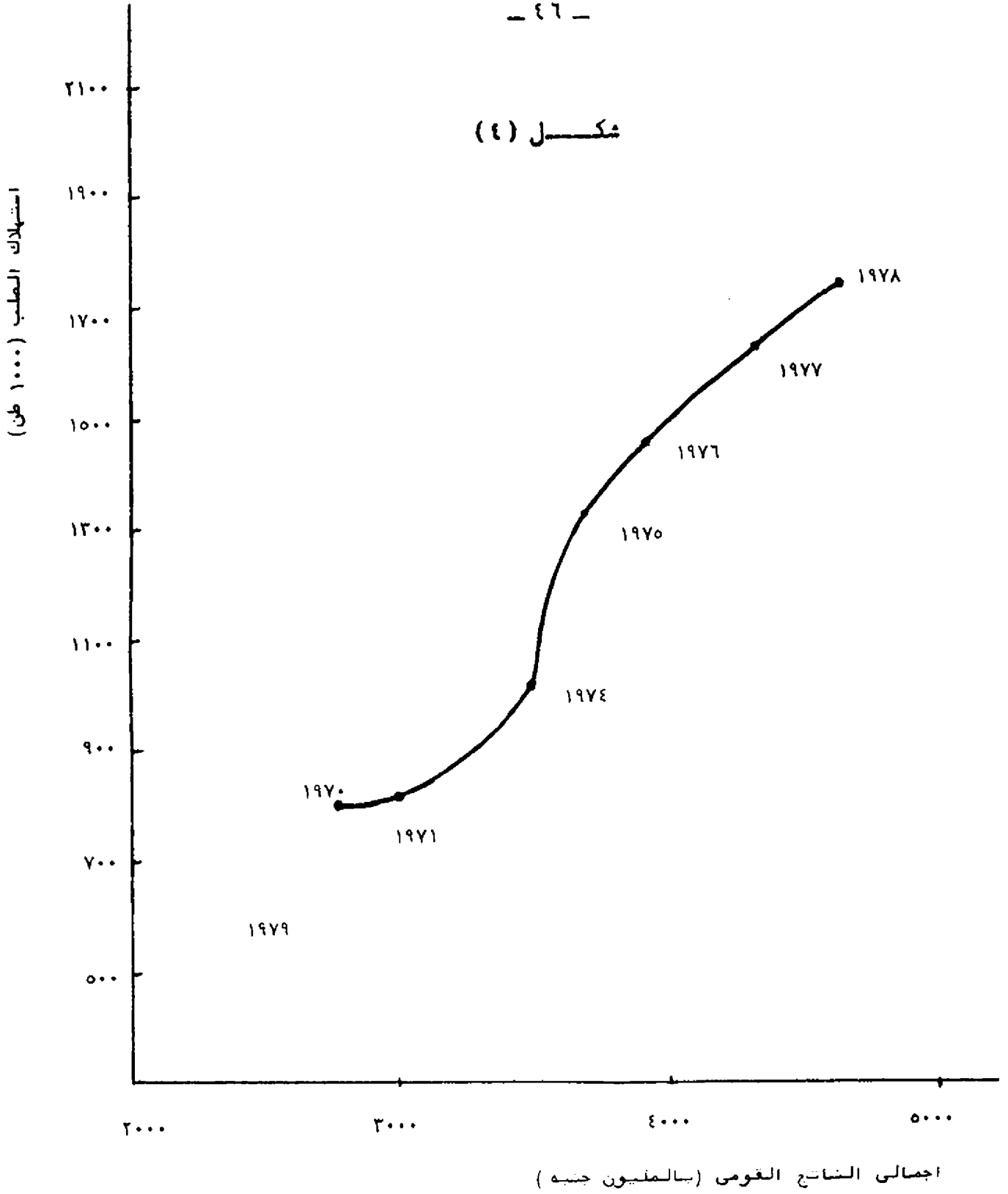


----->

اجمالي الناتج القومي

المنحنى المميز لاستهلاك الملب

شكل (٤)



العلاقة بين استهلاك الطب واجمالي الناتج القومي في مصر

(١٩٦٩ - ١٩٧٨)

جدول (١٥)

العلاقة بين استهلاك الصلـب
والدخل المحلي الاجمالي *

السنة	الاستهلاك من الصلـب (ألف طن)	الدخل المحلي الاجمالي (مليون جنيه مصري) بأسعار ١٩٧٠
١٩٦٩/٦٨	٦٧١	٢٦٠٤
١٩٧٠/٦٩	٨٢٨	٢٧٤٧
١٩٧١/٧٠	٨٢٥	٢٩٧١
١٩٧٢/٧١	٩٤٦	٣١١٦
١٩٧٣/٧٢	٨٧٧	٣٢٣٦
١٩٧٤	١٠٣٩	٣٤٤٧
١٩٧٥	١٣٥٢	٣٦٤٠
١٩٧٦	١٤٨٥	٣٨٩٠
١٩٧٧	١٦٥٠	٤٣٠٦
١٩٧٨	١٧٦٤	٤٦١٢

* المصدر :

- اتكنز ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٤ .
- الهيئة العامة للتصنيع ، نفس المرجع السابق .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، التقارير السنوية ، القاهرة ،

١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

٤/٥ تقدير الطلب على الصلح تبعاً للمعدلات النمو المتوقعة في الدخل المحلي

الاجمالي :

قدر معدل الزيادة في الدخل المحلي الاجمالي تبعاً لبدليين .
البديل الاول أو البديل المتفائل سيضاعف دخل الفرد في عام ٢٠٠٠ أربعة
مرات تقريباً عما كان عليه في عام ١٩٧٥ (بلغ دخل الفرد في ١٩٧٥ نحو ٣١٠
دولار ومن المقدّر أن يصل تبعاً لهذا البديل الى ١٤٠٠ دولار) ، بينما
البديل الثاني أو البديل المتحفّظ سيضاعفه ثلاثة مرات ليصل في عام ٢٠٠٠
نحو ٩٣٠ دولار .

ويوضح الجدول (١٦) أسس هذين البديلين :

جدول (١٦)
بدائل زيادة الدخل المحلى الاجالى
حتى عام ٢٠٠٠ (*)

البيان	١٩٧٥	البديل المتفائل	البديل المتحفظ
- معدل النمو السنوى فى GDP	-	٣,٨% (**)	٨,٦%
- معدل النمو السنوى فى السكان	-	٢% (**)	٣,٢% (**)
- معدل النمو السنوى فى الدخل المحلى الاجالى للفرد	-	٦,٢٣%	٤,٤%
- الدخل المحلى الاجالى للفرد (دولار)	٣١٠	١٤٠٠	٩٣٠
- تعداد السكان (مليون نسمة)	٣٧,٢	٦٦	٦٦

(*) المصدر : د. على نصار ، د. ابراهيم الميسرى ، التخطيط طويل المدى حتى عام ٢٠٠٠ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٨ .

- د. على نصار ، مصر على مشارف القرن القادم ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة مارس ١٩٨٠ .

(**) هناك ثلاث بدائل لمعدل زيادة السكان وهى :

- البديل المتفائل ويقدر معدل زيادة السكان بنحو ٢% .
 - البديل المتحفظ ويقدر معدل زيادة السكان بنحو ٢,٤% .
 - والبديل الاكثر احتمالا ويقدر معدل زيادة السكان بنحو ٣,٢% .
- وقد اعتمدنا على البديل الاخير (الاكثر احتمالا) عند تقدير الطلب على منتج الحديد والصلب فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ .

تبعاً لهذين البديلين واستخدام طريقة الارتباط بالمؤشرات الاقتصادية
(Marco - Economic Correlation) ، وباختبار معامل
مرونة للصلب قدره ١٫٤ كما سبق وأشرنا ، تم تقدير الطلب على منتجات الحديد
والصلب حتى عام ٢٠٠٠ .

١/٤/٥ تقدير الطلب تبعاً للبديل المتفائل (Optimistic Alternative)

أ- الطلب على المدرفلات :

لتقدير الطلب على المدرفلات اعتمدنا على الاسس التالية :-

١٩٧٨	- سنة الاساس
٣٩٠٣ كجم للفرد	- استهلاك الصلب للفرد
	(صلب سائل) (*)
١٫٤	- معامل مرونة للصلب حتى
	عام ٢٠٠٠
	- معدل الزيادة السنوية
٦٢٣%	للدخل المحلي الاجمالي
	للفرد

بناءً على ما تقدم فان معدل النمو السنوي في استهلاك الصلب

للفرد سيكون :

$$٦٢٣ \times ١٫٤ = ٨٧٢\%$$

باستخدام المعادلة التالية قدر الطلب على المدرفلات في صورة

صلب سائل

(*) حول الاستهلاك الظاهري من المنتجات النهائية - في سنة الاساس -
الى صلب سائل عن طريق معامل تحويل قدره ٧٦% للمدرفلات ، ٧٥%
للمسيوكات والمطروقات والصلب المخصوص ، وقد اشتقت هذه المعاملات
من البيانات الفعلية للانتاج في عام ١٩٧٩ .

$$س' = س (١ + ر)^ز$$

حيث س تمثل استهلاك الصلب للفرد في سنة الاساس

• س' تمثل استهلاك الصلب للفرد في السنة المطلوبة

• ر معدل النمو في استهلاك الصلب للفرد

• ز الزمن

• ويرضح الجدول (١٧) تقديرات الطلب على المدرفلات في صورة صلب سائل

جدول (١٧)

الطلب على المدرفلات في صورة صلب سائل
تبعا للبديل المتفائل

السنة	تعداد السكان مليون نسمة	استهلاك الحديد للفرد (كجم)	الطلب (مليون طن)
١٩٨٢	٤٣٨	٥٤٥	٢٤
١٩٨٥	٤٦٩	٧٠٠	٣٢
١٩٨٧	٤٩١	٨٢٧	٤١
١٩٩٠	٥٢٦	١٠٦٣	٥٦
١٩٩٢	٥٥٠	١٢٥٧	٦٩
١٩٩٥	٥٨٩	١٦١٥	٩٥
١٩٩٧	٦١٦	١٩٠٩	١١٨
٢٠٠٠	٦٦٠	٢٤٥٣	١٦٢

— بلغ الاستهلاك من المدرفلات (في صورة صلب سائل) في عام ١٩٧٨ نحو

٦١ مليون طن كما كان تعداد السكان ٣٩٩٧ مليون نسمة •

يتضح من الجدول السابق انه تبعا للبديل المتفائل لزيادة الدخل فان تقدير الطلب على المدرفلات (في صورة صلب سائل) تقدر بنحو ١٦٨٢ مليون طن فسي عام ٢٠٠٠ . وقد تم توزيع الطلب على المدرفلات الى منتجات مسطحة Flat and non flat بناء على توصيات لجنة تخطيط مستقبل صناعة الحديد والصلب حتى عام ٢٠٠٠ والتي يقتضاها ستتمثل المنتجات المسطحة نحو ٤٠% أما المنتجات الغير مسطحة فستتمثل نحو ٦٠% . ويوضح الجدول (١٨) هذا التوزيع .

ب- الطلب على المسبوكات والمطروقات والصلب المخصوص :

بلغ الاستهلاك الفعلي من المسبوكات الزهر والصلب في عام ١٩٧٨ نحو ١٦٨٧ الف طن ، تتضمن انتاج القطاع المعدني وغير المعدني مثل قطاع الصناعات الهندسية والحربية ، هذا بالإضافة الى انتاج القطاع الخاص والاستيراد .

وتمثل مسبوكات الزهر نحو ٩٦% من اجمالي الانتاج بينما بلغت المسبوكات الصلب نحو ٤% فقط ، أما الاستيراد فقد ورد بدون تصنيعه الى مسبوكات زهر أو صلب وعلى ذلك فنعتبر ان المسبوكات الصلب تمثل - كما في الانتاج - ٤% . أما المطروقات فقد بلغ الانتاج منها في عام ١٩٧٨ نحو ٤٨٢ ألف طن ، الاستيراد منها في عام ١٩٧٨ نحو ٤٨٠ ألف طن ، وعلى ذلك فان جملة الاستهلاك الظاهري في عام ١٩٧٨ نحو ٩٦٢ ألف طن .

ويمثل الجدول (١٩) الاستهلاك الظاهري من المسبوكات الزهر والمسبوكات الصلب وأيضا المطروقات في سنة الاساس (١٩٧٨) .

جدول (١٨)

تقديرات الطلب على المدرفلات ، والمسيوكات الزهر والصلب
والمطروقات ، والصلب المخصوص ، تبعاً للتبديل المتكامل
(في صورة صلب سائل)

بالمليون طن

٢٠٠٠	١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٢	سنة الأساس ١٩٧٨	البيسان
٩٧٢٠	٧٠٨٠	٥٧٠٠	٤١٤٠	٣٣٦٠	٢٤٦٠	١٩٢٠	١٤٤٠	١٢٣٠	المدرفلات غير المسطحه
٦٤٨٠	٤٧٢٠	٣٨٠٠	٢٧٦٠	٢٢٤٠	١٦٤٠	١٢٨٠	٠٩٦٠	٠٣٣٠	المدرفلات المسطحه
١٦٢٠٠	١١٨٠٠	٩٥٠٠	٦٩٠٠	٥٦٠٠	٤١٠٠	٣٢٠٠	٢٤٠٠	١٥٦٠	اجمالي المدرفلات
٠٠٩٤	٠٠٦٨	٠٠٥٥	٠٠٤٠	٠٠٣٢	٠٠٢٣	٠٠١٩	٠٠١٤	٠٠٠٩	مسيوكات الصلب
٠١٣٦	٠٠٩٨	٠٠٧٩	٠٠٥٨	٠٠٤٧	٠٠٣٤	٠٠٢٧	٠٠٢٠	٠٠١٣	المطروقات
٠٠٤٩٠	٠٠٣٥٤	٠٠٢٨٧	٠٠٢٠٩	٠٠١٦٩	٠٠١٢٣	٠٠٠٩٩	٠٠٠٧٢	٠٠٠٤٧	الصلب المخصوص
١٦٩٠٠	١٢٣٠٠	٩٩٠٠	٧٢٠٠	٥٨٠٠	٤٣٠٠	٣٢٠٠	٢٥٠٠	١٦٣٠	الاجمالي في صورة صلب سائل
١٦٩٠	١٢٢٤	٠٩٨٨	٠٧١٩	٠٥٨٢	٠٤٢٢	٠٣٤١	٠٢٤٨	٠١٦٢	المسيوكات الزهر

جدول (١٩)

الاستهلاك الظاهري من المسبوكات الزهر والصلب ، والمطروقات
والصلب المخصص فى سنة الاساس ١٩٧٨^(*)

(الفطن)

١٩٧٨			البيان
الاستهلاك	الاستيراد	الانتاج	
			<u>المسبوكات :</u>
			• <u>المسبوكات الزهر :</u>
		٨٥٦	من القطاع المعدنى
			من القطاع الغير معدنى
		١٣٨	- مصنع ٩ الحرى
		٧١	- الصناعات الهندسية
		٩٥	- القطاع الخاص
١٦٢٣	٤٦٣	١١٦٠	اجمالى المسبوكات الزهر
			• <u>المسبوكات الصلب :</u>
		٣٣	من القطاع المعدنى
			من القطاع الغير معدنى
		٠٤	- مصنع ٩ الحرى
		٠٩	- الصناعات الهندسية
		٤٦	جملة المسبوكات الصلب
٦٤	١٨	٤٦	
٩٦	٤٨	٤٨٢	- المطروقات
٣٥٣	٣٥٣	-	- الصلب المخصص

(*) المصدر : - جهاز التعبئة العام والاحصاء ، التقارير السنوية ، القاهرة ١٩٧٧ و ١٩٧٨ .
- وزارة التخطيط - الشعبة المركزية للصناعات المعدنية ، التقرير السنوى ، القاهرة

ونفس أسس البديل المتفائل لزيادة الدخل المحلي الاجمالي GDP ،
تم تقدير الطلب على المسبوكات الزهر والصلب وأيضا المطروقات ، وهسى
موضحة في الجدول (١٨) .

بالنسبة للصلب المخصوص فانه الى الآن لا ينتج محليا ، والكبيسة
الستورده منه في عام ١٩٧٨ والتي بلغت ٣٩ الف طن لا تمثل حقيقة
الاحتياجات واتجاهها (Trend of Consumption) والتي قدرت بنحو ٣٥ الف طن (*) ، وعلى ذلك فقد بنيت تقديرات
الطلب عليه بناء على حقيقة الاحتياجات في سنة الاساس وليس على الاستهلاك
الفعلي ، وهذه التقديرات موضحة في الجدول (١٨) أيضا .

يتضح من الجدول (١٨) أن تقديرات الطلب على المنتجات
النهائية في صورة صلب سائل ستصل الى ٥٨ مليون طن في عام ١٩٩٠ ، ١٦٩
مليون طن في عام ٢٠٠٠ ، هذا تبعا للبديل المتفائل لزيادة الدخل
المحلي كما يقدر الطلب على المسبوكات الزهر تبعا لهذا البديل بنحو
٦٠ مليون طن ، ١٢٢ مليون طن في عام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ على التوالي .

٢/٤/٥ تقديرات الطلب تبعا للبديل المتحفظ :

أ - الطلب على المدرقات : -

قدر الطلب على المدرقات تبعا للاسس التالية :

- معدل النمو السنوي في الدخل المحلي الاجمالي للفرد = ٤% .

(*) المصدر : اتكنز ، نفس المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

- معامل مرونة الصلب = ١ر٤
- معدل النمو السنوي في استهلاك
الصلب للفرد = ٦ر٣%

بنفس الاستهلاك من الصلب للفرد في سنة الاساس (١٩٧٨) ، وبنفس
طريقة الحساب المتبعة سابقا تم تقدير الطلب على المدرجات تبعا لهذا
البديل ، وهي موضحة في الجدول (٢٠) .

جدول (٢٠)
التنبؤ بالطلب على المدرجات تبعا للبديل
المتحفظ (صلب سائل)

الطلب مليون طن	استهلاك الصلب للفرد (كجم)	السكان مليون نسمة	البيان
٢ر٢	٤٩ر٨	٤٣ر٨	١٩٨٢
٢ر٨	٥٩ر٨	٤٦ر٩	١٩٨٥
٣ر٣	٦٧ر٦	٤٩ر١	١٩٨٧
٤ر٣	٨١ر٢	٥٢ر٦	١٩٩٠
٥ر٥	٩١ر٨	٥٥ر٥	١٩٩٢
٦ر٥	١١٠ر٣	٥٨ر٩	١٩٩٥
٧ر٧	١٢٤ر٦	٦١ر٦	١٩٩٧
٩ر٩	١٤٩ر٧	٦٦ر٥	٢٠٠٠

(Conservative alternative) وتبعا للبديل المتحفظ

يقدر الطلب على المدرجات بنحو ٩ر٩ مليون طن - في صورة صلب سائل -
في عام ٢٠٠٠ .

ب- الطلب على المسبوكات والمطروقات والصلب المخصوص :

قدر الطلب على هذه المنتجات تبعاً للبديل المتحفظ به الاخذ في الاعتبار الاستهلاك في سنة الاساس (١٩٧٨) والاسس التي سبستق الاشارة اليها لهذا البديل ، والجدول (٢١) يمثل هذه التقديرات ، ومنه يتضح الآتي :

- يقدر الطلب على المسبوكات الصلب بنحو ٢٥ ألف طن في عام ١٩٩٠ ، نحو ٥٧ ألف طن في عام ٢٠٠٠ .
- يقدر الطلب على المطروقات بنحو ٣٦ ألف طن ، ٨٣ ألف طن في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ على التوالي .
- قدر الطلب على الصلب المخصوص تبعاً للاحتياجات في عام ١٩٧٨ بنحو ١٢٩ ألف طن في عام ١٩٩٠ ، ٢٩٩ ألف طن في عام ٢٠٠٠ .
- يقدر اجمالي الطلب على المنتجات النهائية في صورة صلب سائل تبعاً لهذا البديل ، بنحو ٤ مليون طن في عام ١٩٩٠ ، ١٠٣ مليون طن في عام ٢٠٠٠ .
- قدر الطلب على المسبوكات الزهر بنحو ٤٤٤ ألف طن في عام ١٩٩٠ ، ١ مليون طن في عام ٢٠٠٠ .

جدول (٢١)

تقديرات الطلب على المدرفلات ، والسبوكات الصلب والزهر
والمطروقات والصلب المخصوص - في صورة صلب سائل -
تبعاً للبيد يل المتحفظ

مليون طن

٢٠٠٠	١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٢	سنتاً لاساس ١٩٧٨	البيان
٥٩٤٠	٤٦٢٠	٣٩٠٠	٣٠٠٠	٢٥٨٠	١٩٨٠	١٦٨٠	١٣٢٠	١٢٣٠	المدرفلات غير المسطحه
٣٩٦٠	٣٠٨٠	٢٦٠٠	٢٠٠٠	١٧٢٠	١٣٢٠	١١٢٠	٠٨٨٠	٠٣٣٠	المدرفلات المسطحه
٩٩٠٠	٧٧٠٠	٦٥٠٠	٥٠٠٠	٤٣٠٠	٣٣٠٠	٢٨٠٠	٢٢٠٠	١٥٦٠	- اجمالي المدرفلات
٠٠٥٧	٠٠٤٤	٠٠٣٧	٠٠٢٩	٠٠٢٥	٠٠١٩	٠٠١٦	٠٠١٣	٠٠٠٩	- سبوكات الصلب
٠٠٨٣	٠٠٦٤	٠٠٥٤	٠٠٤٢	٠٠٣٦	٠٠٢٨	٠٠٢٣	٠٠١٩	٠٠١٣	- المطروقات
٠٢٩٩	٠٢٣٢	٠١٩٦	٠١٥٢	٠١٢٩	٠١٠٠	٠٠٨٥	٠٠٦٦	٠٠٤٧	- الصلب المخصوص
١٠٣٠٠	٨٠٠٠	٦٨٠٠	٥٢٠٠	٤٥٠٠	٣٤٠٠	٢٩٠٠	٢٣٠٠	١٦٣٠	- الاجمالي في صورة صلب سائل
١٠٣٠	٠٧٩٨	٠٦٧٤	٠٥٢٥	٠٤٤٤	٠٣٤٥	٠٢٩٢	٠٢٢٧	٠١٦٢	- السبوكات الزهر

٥ / ٥ مقارنة تقديرات الطلب على منتجات الحديد والصلب بالطاقات القائمة لتحديد

العجز الواجب تغطيته في الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٠ :

تناولنا في الصفحات السابقة تقدير الطلب على منتجات الحديد والصلب والتي تقدر بنحو ١٦٩ مليون طن صلب خام في عام ٢٠٠٠ تبعاً للبديل المتفائل لزيادة الدخل ، ١٠٣ مليون طن صلب خام في عام ٢٠٠٠ تبعاً للبديل الثاني ، إلا أنه لتحديد العجز ، استلزم الأمر التعرف على الطاقات المتاحة للمصانع القائمة والمنتجة حالياً .

ويوضح الجدول (٢٢) الطاقات المتاحة والمزمع الوصول إليها على أكثر تقدير في عام ١٩٨٥ . وقد أدرجت في الخطة الخمسية ٨٠ / ٨١ - ٨٤ / ٨٥ الاستشارات اللازمة (٣١٧ مليون جنيه) للتغلب على الاختناقات والقيام بعملية الإصلاح والتجديد للوصول إلى هذه الطاقات .

ويتضح من الجدول السابق الإشارة إليه أن الطاقات المتاحة تبلغ ٨ (٢٨١ مليون طن صلب خام هذا بخلاف طاقة السبوكات الزهر والتي تقدر بنحو ٢٤٣ ألف طن منتجات نهائية .

وبمقارنة تقديرات الطلب بالطاقات المتاحة يتضح لنا مدى الفجوة بسبب العرض والطلب كما يحدد العجز الواجب تغطيته عن طريق إقامة وحدات جديدة أو الاستيراد .

ويوضح الجدول (٢٣) العجز من كل منتج من منتجات الحديد والصلب كما يوضح العجز من جملة هذه المنتجات في صورة صلب خام حتى عام ٢٠٠٠ ، ومنه يتضح الآتي :

- أن العجز في المدرفلات (مسطحة وغير مسطحة) من المقدراً أن يصل في عام ٢٠٠٠ الى ١٤٠ مليون طن تبعاً للبديل المتفائل ، ٧٨ مليون طن تبعاً للبديل المتحفظ .
 - يقدر العجز من السبوكات الصلب في عام ٢٠٠٠ بـ ٦٨ ألف طن ، ٣١ ألف طن تبعاً للبديلين المتفائل والمتحفظ .
 - سيصل العجز من المطروقات في عام ٢٠٠٠ الى ١١١ ألف طن ، ٥٨ ألف طن تبعاً للبديلين على التوالي .
 - نظراً لعدم وجود طاقات قائمة لانتاج الصلب المخصوص حتى الآن ، لهذا فإن العجز سيتساوى مع تقديرات الطلب المقدرة بنحو ٤٩٠ ألف طن سن ، ٢٩٩ ألف طن تبعاً للبديلين السابق الاشارة اليهما .
 - بناءً على ما تقدم سيصل العجز من كل منتجات الصلب (في صورة خام) في عام ٢٠٠٠ الى ١٤٧ مليون طن ، ٨٠ مليون طن تبعاً للبديلين المتفائل والمتحفظ على التوالي .
 - من المقدراً أن يصل العجز من السبوكات الزهر الى نحو ١ مليون طن سن (البديل الاول) ، ٨٠ مليون طن تبعاً للبديل الثاني وذلك في عام ٢٠٠٠ .
- وتوضح الاشكال ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ العجز من منتجات الحديد والصلب المختلفة .

جدول (٢٢)
الطاقات المتاحة من منتجات الحديد والصلب (*)

البيان	منتجات نهائية	صلب خام
- منتجات مسطحة	٧٧٥	١٠٢٠
- منتجات غير مسطحة	٨٤٠	١١٠٥
جملة	١٦١٥	٢١٢٥
- مسبوكات صلب	١٩٠٥	٢٦
- مسبوكات زهر	٢٤٣	-
- مطروقات	١٩٠١	٢٥٠٥
الاجمالي		٢١٧٦,٥

(*) المصدر :

- أتكز ، نفس المرجع السابق ، ص ١٧٣ .
- الهيئة العامة للتصنيع ، توصيات لجنة تخطيط مستقبل صناعة الحديد والصلب في مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٠ .

جدول (٦٣)

مقارنة تقديرات الطلب على منتجات الحديد والصلب بالطاقات المتاحة
لتحديد العجز الواجب تغطيته

البيديسل المتخفيض					البيديسل المتفائل					السنة
٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	المنتج
<u>مدرقات غير مسطحة :</u>										
٥٩٤	٣٩	٢٥٨	١٦٨	١٣٢	٩٧٢	٥٧	٣٣٦	١٩٢	١٤٤	الطلب
١	١	١٠	١٠	٨٠	١	١	١٠	١٠	٨٠	الطاقات المتاحة
(٤٨٤)	(٢٨)	(١٤٨)	(٥٨)	(٥٢)	(٨٦٢)	(٤٦)	(٢٢٦)	(٨٢)	(٦٤)	العجز
<u>مدرقات مسطحة :</u>										
٣٩٦	٢٦	١٧٢	١١٢	٨٨	٦٤٨	٣٨	١٢٤	١٢٨	٩٦	الطلب
١	١	١٠	١٠	٧٠	١	١	١٠	١٠	٧٠	الطاقات المتاحة
(٢٩٦)	(١٦)	(٧٢)	(١٢)	(١٨)	(٥٤٨)	(٢٨)	(١٢٤)	(٢٨)	(٢٦)	العجز
<u>جولة المدرقات :</u>										
٩١	٦٥	٤٣	٢٨	٢٢	١٦٢	٩٥	٥٦	٣٢	٢٤٠	الطلب
٢	٢	٢	٢	٥	٢	٢	٢	٢	٥٠	الطاقات المتاحة
(٧٨)	(٤٤)	(٢٢)	(٢)	(٧)	(١٤٢)	(٧٤)	(٣٥)	(١)	(٩٠)	العجز

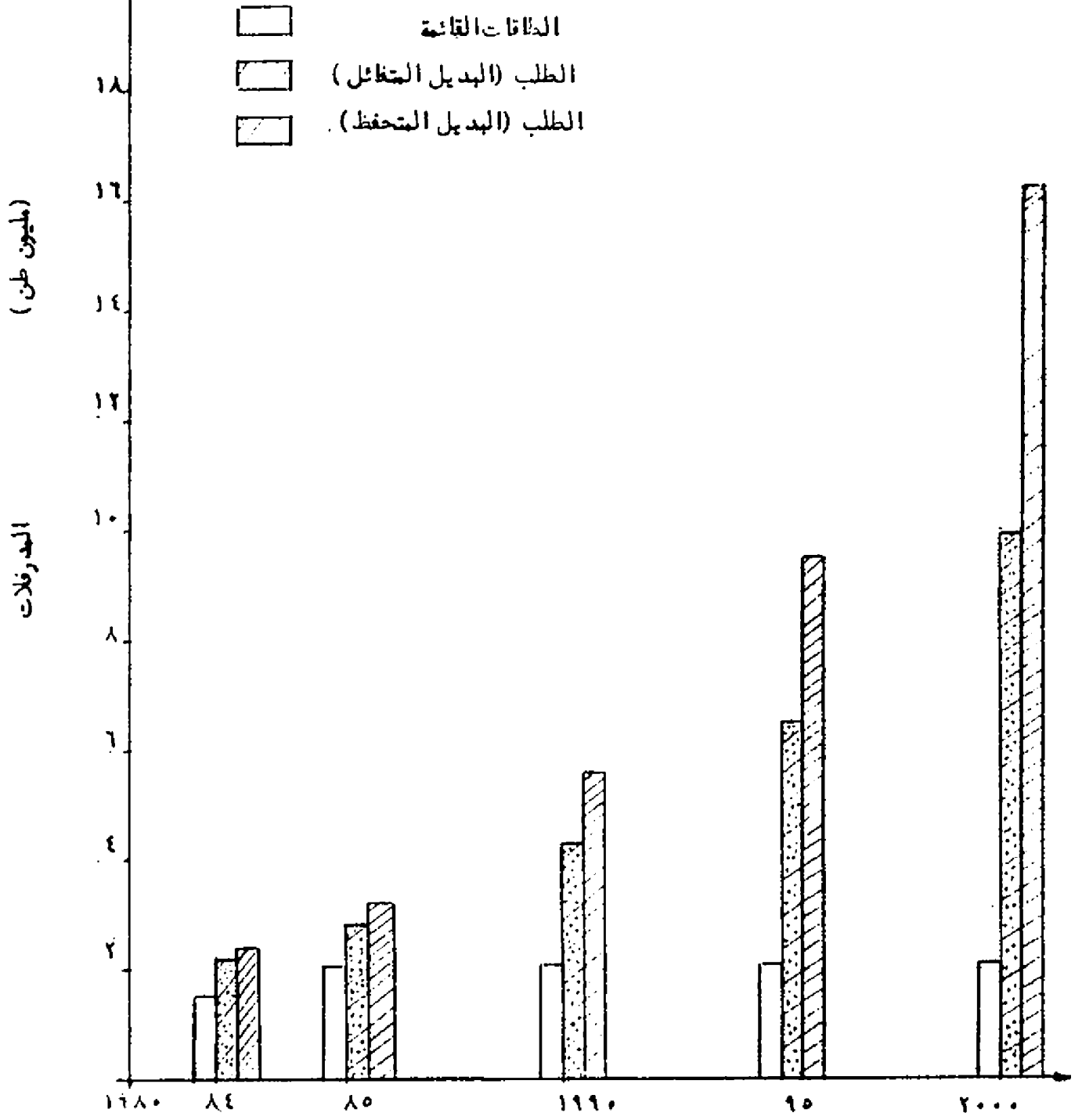
تابع جدول (٢٣)
مقارنه تقديرات الطلب على منتجات الحديد والصلب والطاقت
التاحه لتحديد المعجز الواجب تغطيته

البيدسل التحفظ					البيدسل المتفائل					المنه
٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	النتج
<u>السبكات العلب :</u>										
٠٠٠٥٧	٠٠٠٣٧	٠٠٠٢٥	٠٠٠١٦	٠٠٠١٣	٠٠٠٩٤	٠٠٠٥٥	٠٠٠٣٢	٠٠٠١٩	٠٠٠١٤	الطلب
٠٠٠٢٦	٠٠٠٢٦	٠٠٠٢٦	٠٠٠٢٦	٠٠٠١٨	٠٠٠٢٦	٠٠٠٢٦	٠٠٠٢٦	٠٠٠٢٦	٠٠٠١٨	الطاقات التاحه
(٠٠٣١)	(٠٠١١)	(٠٠٠٠)	٠٠٠١٠	٠٠٠٠٥	(٠٠٦٨)	(٠٠٢٩)	(٠٠٠٦)	٠٠٠٠٢	٠٠٠٠٤	المعجز
<u>المطروقات :</u>										
٠٠٠٨٣	٠٠٠٥٤	٠٠٠٣٦	٠٠٠٢٣	٠٠٠١٩	٠٠١٣٦	٠٠٠٧٩	٠٠٠٤٧	٠٠٠٢٧	٠٠٠٢٠	الطلب
٠٠٠٢٥	٠٠٠٢٥	٠٠٠٢٥	٠٠٠٢٥	٠٠٠١٥	٠٠٠٢٥	٠٠٠٢٥	٠٠٠٢٥	٠٠٠٢٥	٠٠٠١٥	الطاقات التاحه
٠٠٠٥٨	(٠٠٢٩)	(٠٠١١)	(٠٠٠٢)	(٠٠٠٤)	(٠١١١)	(٠٠٥٤)	(٠٠٢٢)	(٠٠٠٢)	(٠٠٠٥)	المعجز
<u>الصلب المخصوص :</u>										
٠٢٩٩	٠١٩٦	٠١٢٩	٠٠٠٨٥	٠٠٠٦٦	٠٤٩٠	٠٢٨٧	٠١٦٩	٠٠٠٩٩	٠٠٠٧٢	الطلب
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الطاقات التاحه
(٢٩٩)	(١٩٦)	(١٢٩)	(٠٠٨٥)	(٠٠٦٦)	(٤٩٠)	(٢٨٧)	(١٦٩)	(٠٠٩٩)	(٠٠٧٢)	المعجز

تابع جدول (٢٣)
مقارنه تقديرات الطلب على منتجات الحديد والصلب بالطاقات
المتاحه لتحديد العجز الواجب تغطيته

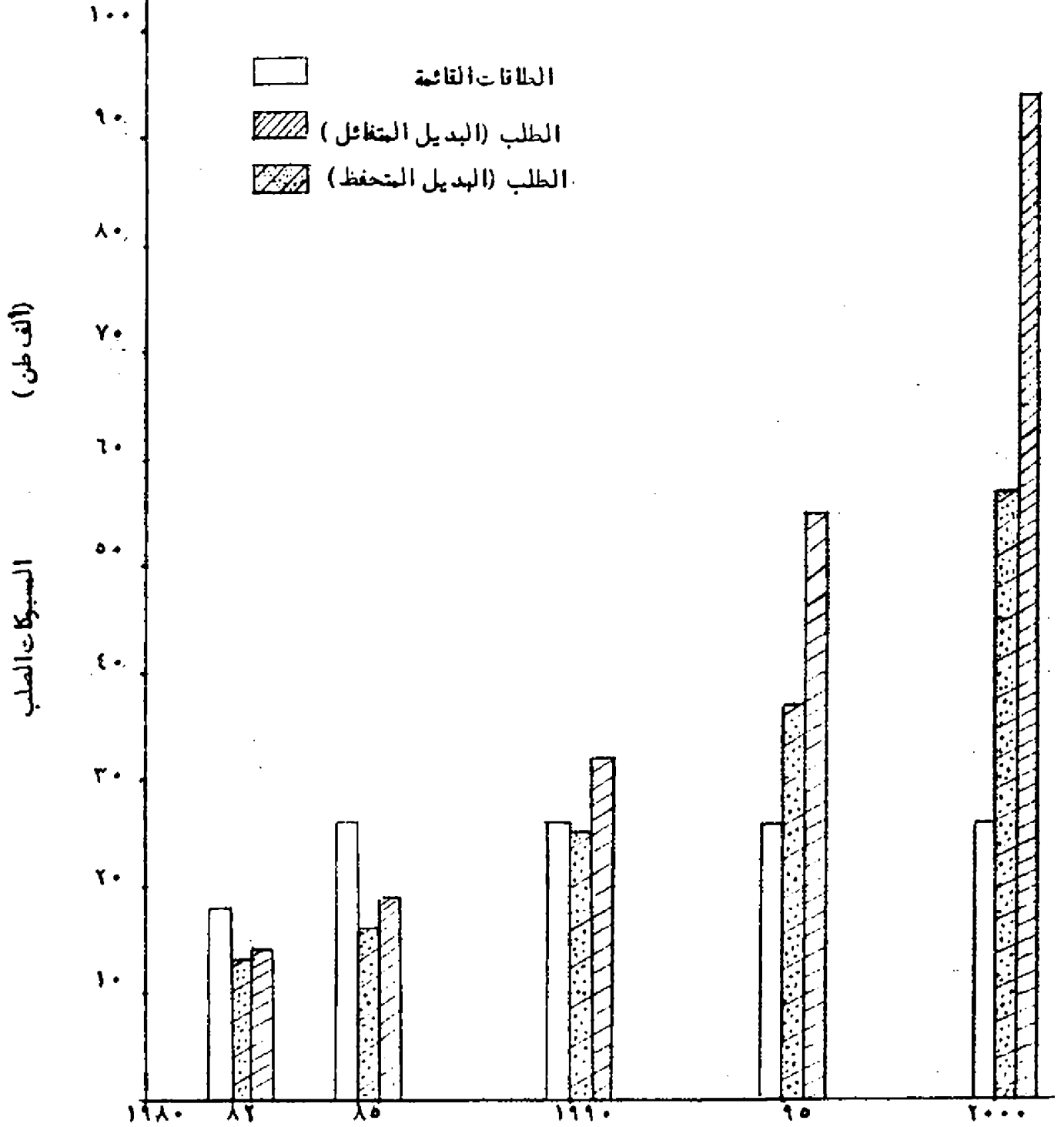
البيديسل المتخفظ					البيديسل المتفائل					السنة
٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	النتج
كل منتجات الصلب (في صوره صلب خام) :										
١٠ر٣	٦ر٨	٤ر٥	٢ر٩	٢ر٣	١٦ر٩	٩ر٩	٥ر٩	٣ر٤	٢ر٥٠	الطلب
٢ر٢	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٢	١ر٥٣	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٢	١ر٥٣	الطاقات المتاحة
(٨ر١)	٤ر٦	٢ر٣	(٠ر٧)	(٧٧ر)	(١٤ر٧)	(٧ر٧)	(٣ر٧٤)	(١ر٢)	(٠ر٩٧)	العجز
الصبوكات الزهر :										
١ر٠٣٠	٠ر٦٧٤	٠ر٤٤٤	٠ر٢٩٢	٠ر٢٢٧	١ر٦٩٠	٠ر٩٨٨	٠ر٥٨٢	٠ر٣٤١	٠ر٢٤٨	الطلب
٠ر٢٤٣	٠ر٢٤٣	٠ر٢٤٣	٠ر٢٤٣			٠ر٢٤٣	٠ر٢٤٣	٠ر٢٤٣	٠ر١٨٠	الطاقات المتاحة
(٧٨٧ر)	(١٤٣١ر)	(١٠٢٠١ر)	(٠٤٩ر)	(٠٤٧ر)	(١٤٤٧ر)	(٧٤٥ر)	(٣٣٩ر)	(٠٩٨ر)	(٠٦٨ر)	العجز

شكل (٥)



الطاقة المطلوبة اقامتها لتنمية المجموع من المطروقات
حتى عام ٢٠٠٠

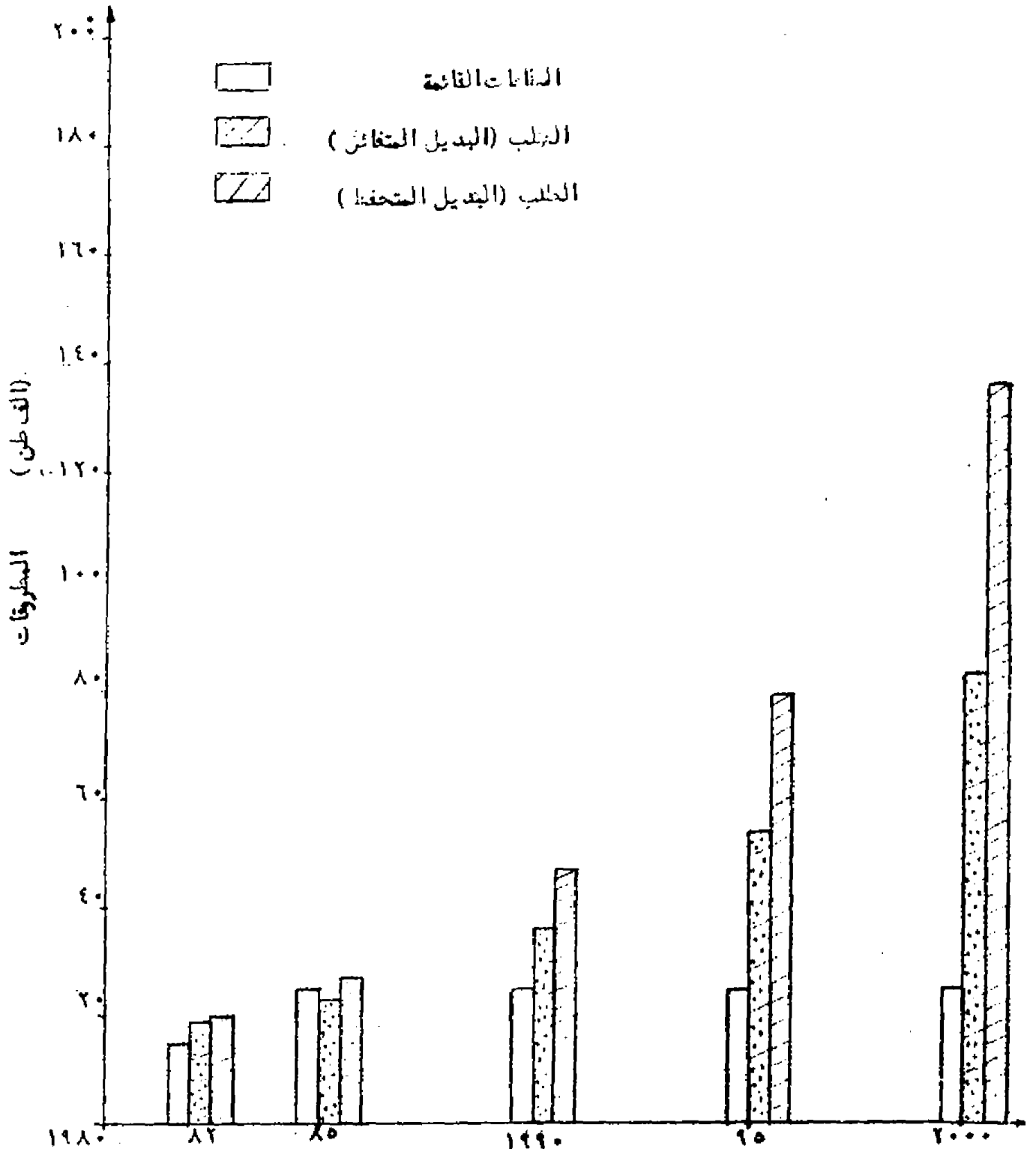
شكل (٦)



الطاقة المطلوبة اقامتها لتنمية العجز من السبكات

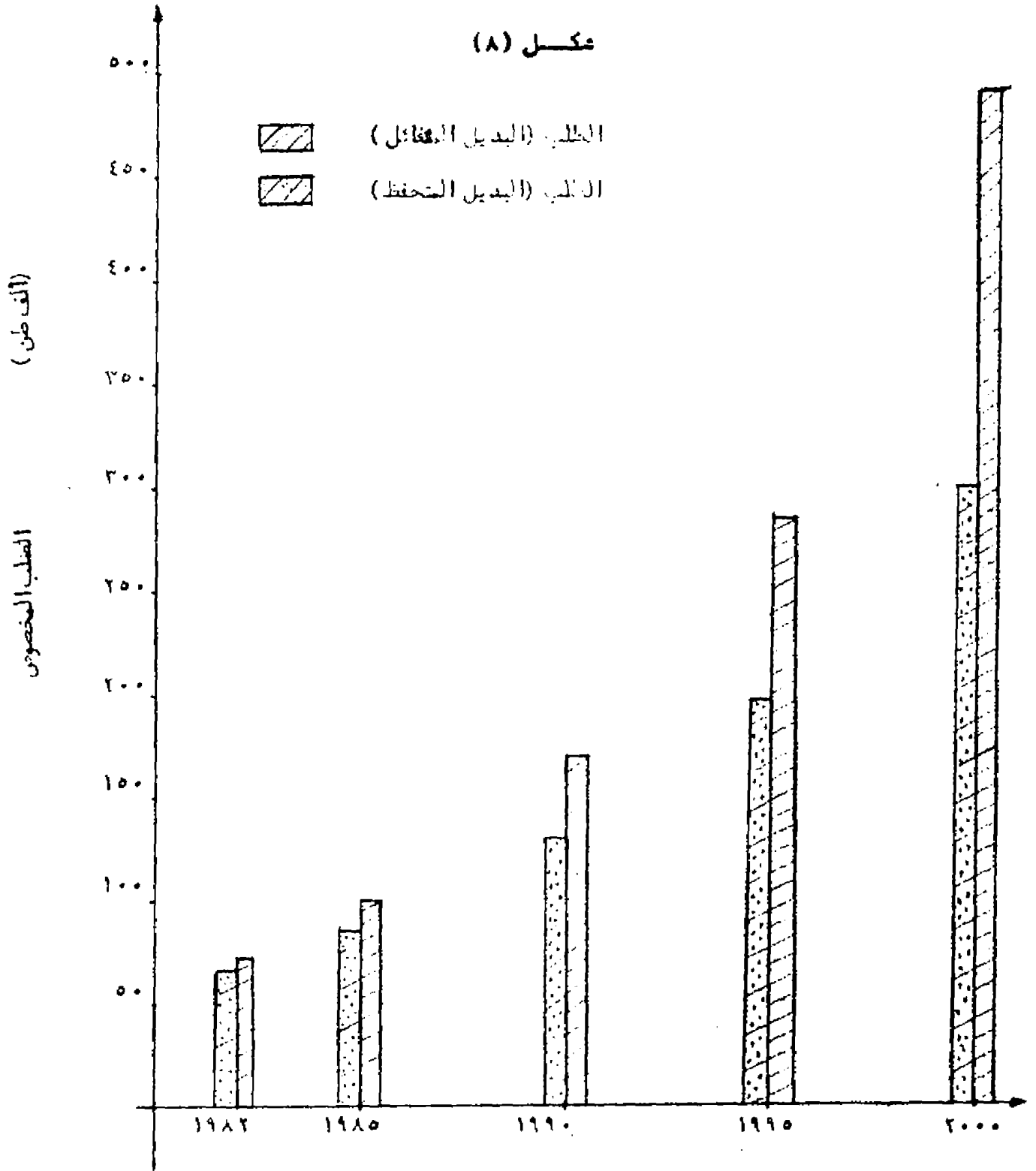
الطلب حتى عام ٢٠٠٠

شكل (٧)



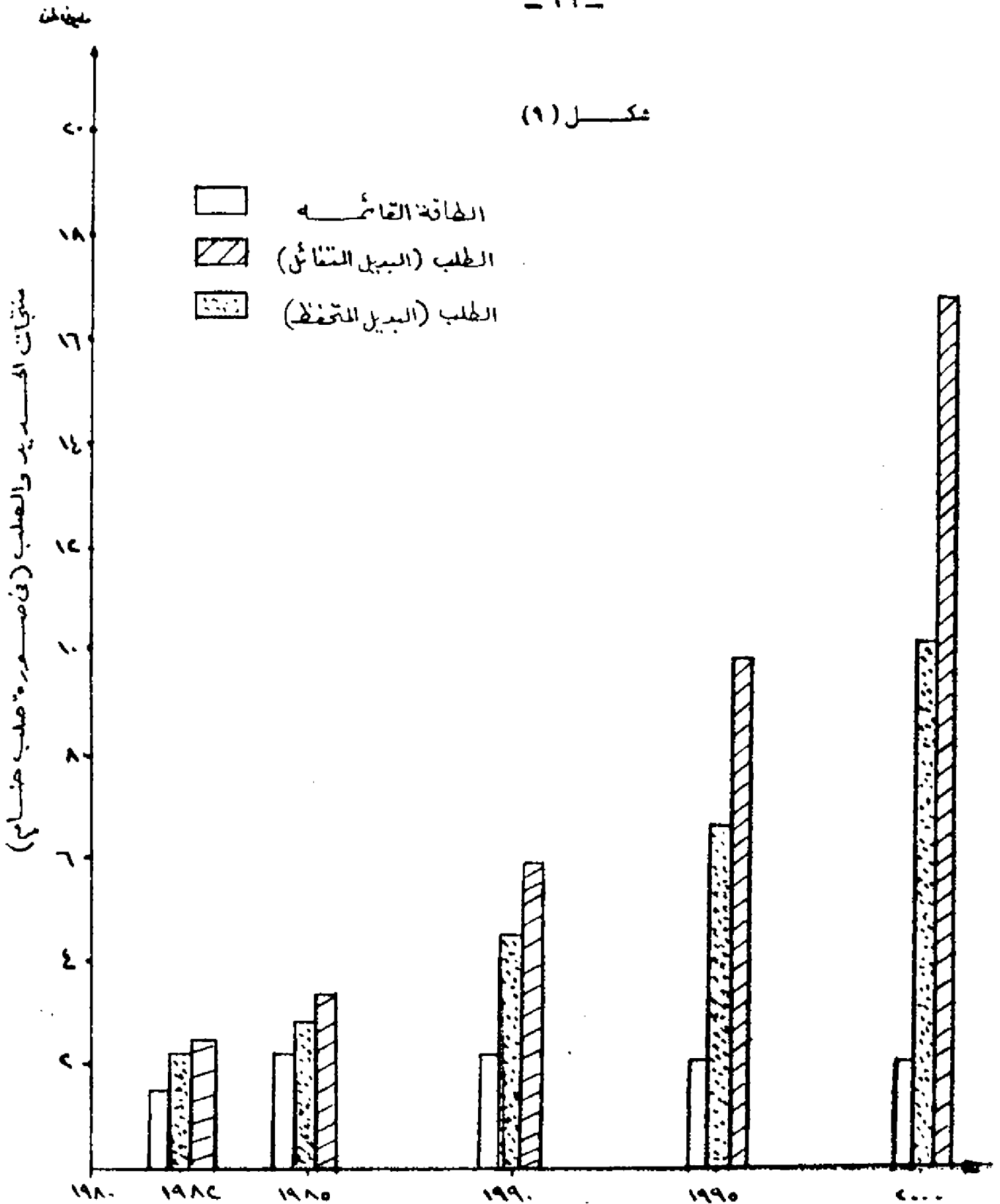
الطاقات المطلوبة اقامتها لتغطية العجز من المطروقات حتى عام ٢٠٠٠

شكل (أ)



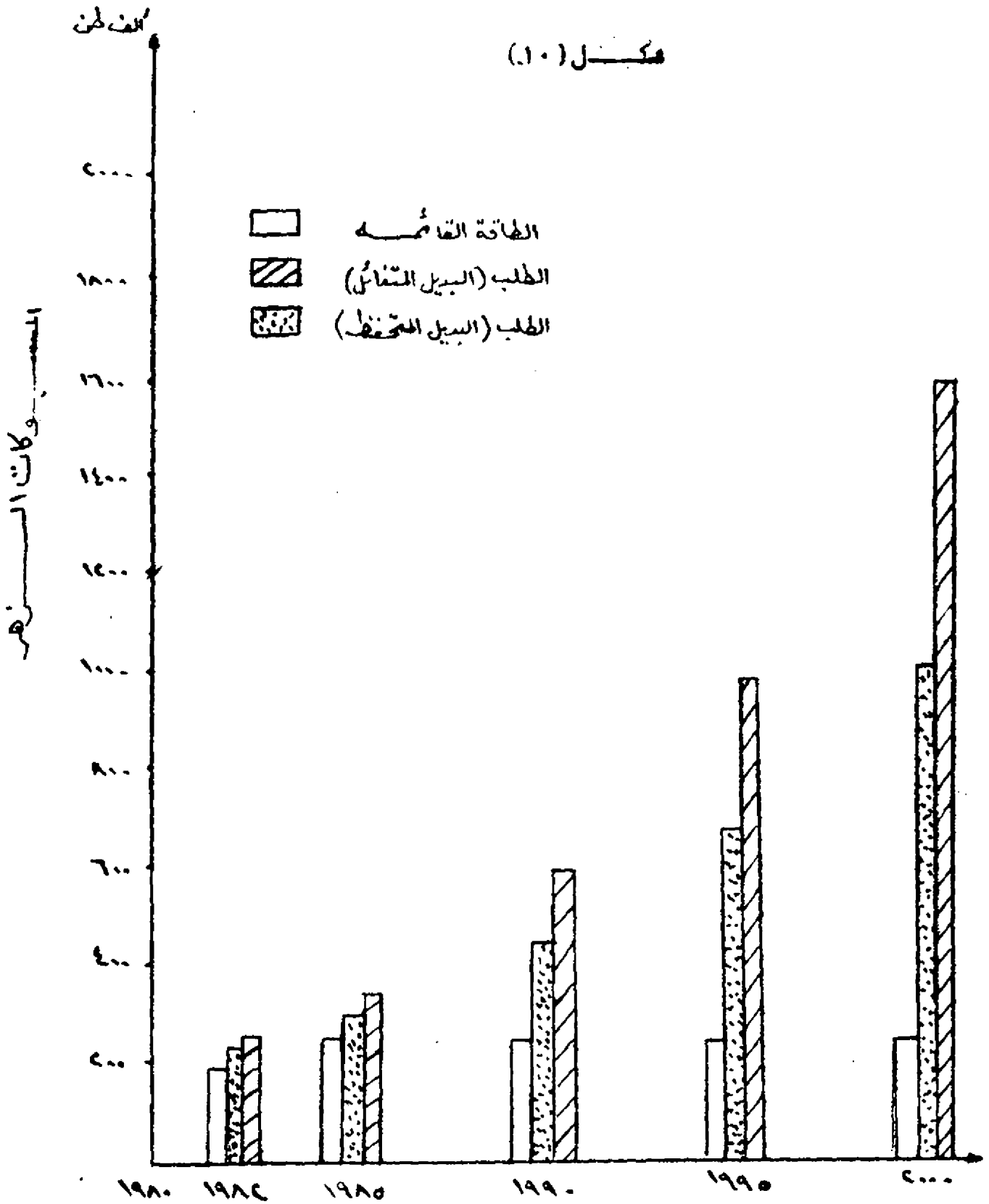
الطاقة المطلوب اقامتها لتغطية احتياجات البلاد
من الصلب المخصص حتى عام ٢٠٠٠

شكل (٩)



الحاثة المطلب إقامتها لتغطية العجز من منتجات الحديد والصلب
(في صيغة صلب خام) حق عام ٢٠٠٠

شكل (١٠)



الطاقة المطلوبة لتغطية احتياجات المستهلكات الزهر حتى عام ٢٠٠٠

٦ - امكانيات التوسع في صناعة الحديد والصلب لمجابهة الطلب حتى عام ٢٠٠٠ :

تلعب المدخلات اللازمة لكل صناعة دورا هاما في اقتصادياتها ، فـ اذا ما توفرت هذه المدخلات محليا وبالمواصفات المطلوبة أدى ذلك الى توفير كثير من العملات الصعبة التي تنفق على استيرادها من الخارج ، كما أن هناك بعض المواد التي يتعذر استيرادها لصعوبة نقلها مثل مادة الحجر الجيري اللازمة لصناعة الحديد والصلب وهي لحسن الحظ متوفرة محليا وبالمواصفات المطلوبة .

ولما كانت صناعة الحديد والصلب من الصناعات الاساسية التي تغذى كثير من الصناعات الاخرى ، لذا فان اقتصادياتها تعكس على اقتصاديات باقى الصناعات المعتمدة عليها .

وستناول في الصفحات التالية أهم الموارد المحلية المتوفرة وللأمانة لصناعة الحديد $C_a C_{O_3}$ والصلب ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة ، الا أننا لسنا نتعرض لمادة الحجر الجيري رغم أهميتها وذلك لتوفرها بكميات كبيرة وبالمواصفات المطلوبة في كثير من الأماكن مثل محاجر بنى خالد والرفاعي .

وتجدر الإشارة الى أنه تم تقدير الاحتياطيات وتحليل المواصفات لأهم مدخلات هذه الصناعة ، أما بعد تحديد الطاقات القائمة وتقدير الطلب على منتجات الحديد والصلب ، فسيتسنى لنا تقدير العجز الواجب تغطيته ، وبمعرفة التكنولوجيا المستخدمة في هذه الصناعة حتى عام ٢٠٠٠ ، سيتم تقدير احتياجات هذه الصناعة من أهم هذه المدخلات .

كما سنتناول أهم المشاكل التي تواجه هذه الصناعة في مصر ، حتى يمكننا أن نتعرف على العوامل التي تعوق تقدم تلك الصناعة وكذا المشاكل التي تواجه وحدات الانتاج .

١/٦ الموارد المحلية اللازمة لصناعة الحديد والصلب في مصر حتى عام ٢٠٠٠:

١/١/٦ خامات الحديد :-

توجد خامات الحديد بكميات متوفرة في مصر ولكنها في معظم الحالات لا تكون بالمواصفات المقبولة ، وحتى الآن اكتشف ٢٤ موقع توجد بها خامات حديد ولكن أهمها وأكثرها ملاءمة لصناعة الحديد والصلب هي خامات الواحات البحرية في الصحراء الغربية ، وسنورد فيما يلي عرض موجز لهذه الخامات ومواصفاتها .

أ- خام حديد الواحات البحرية :

توجد في هذه المنطقة أربعة مواقع لخام الحديد هي ، الجديدة ، ناصر ، عرابي ، والطارة ، ولكن الموقع الوحيد الذي تستغل خاماته حتى الآن هو الجديدة ، والجدول التالي (٢٤) يوضح الاحتياطيات المؤكدة من هذه الخامات وأيضا التحليل الكيميائي لها .

جدول (٢٤)

الاحتياطات المؤكدة والتحليل الكيميائي لخامات الواحات البحرية (*)

المواقع والاحتياطي المؤكد التحليل الكيميائي %	الجديدة	عرابسى	ناصر	الحرارة
	١١٣ مليون طن	٦ مليون طن	٢٩ مليون طن	٥٤ مليون طن
حديد (Fe)	٥٢	٤٨	٤٤٫٧	٤١٫٢
سيليكاً (Si O ₂)	٥٩	٩٨	١٠٫٩	١٢٫٥
الومنيا (Al ₂ O ₃)	١٢	١٣		
أكسيد الكالسيوم الماغنسيوم (CaO + MgO)	١٢	١٧		
كبريت (S)	٠٫٩١	٠٫٧	٠٫٤٦	٠٫٤٢
فوسفور (P)	٠٫٢٣	٠٫١٩	٠٫١٢	٠٫٠٧
كلوريد صوديوم (NaCl)	١٫٤	١٫٤	٢٫٠	١٫٣
منجنيز (Mn)	١٫٠٦	٣٫٠	٣٫٢	٣٫٠

(*) المصدر : حسان ا ، أهوشوشة من ، صناعة الحديد والصلب فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ ،
المؤتمر الثانى للصناعات المعدنية فى جمهورية مصر العربية ، معهد التبسين
للصناعات المعدنية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٨ .

يتضح من الجدول السابق أن خام حديد الجديدة يتميز بأعلى نسبة
حديد (٥٢ % Fe) وأقل نسبة سيليكاً (٥٩ % Si O₂) ومنجنيز (١٫٠٦ % Mn) .

يتضح أيضا أن جميع خامات الحديد فى الواحات البحرية تحتوى على نسبة
عالية من كلوريد الصوديوم تتراوح بين ١٫٣ % - ٢٫٠ % .

وتجدر الاشارة الى أنه بالاضافة الى مواقع الخام سالفة الذكر يوجد موقع خاص في الواحات البحرية يسمى الحيز يحتوى على نسبة منخفضة من الحديد (Fe %٣١) ونسبة عالية من السيليكا (SiO₂ %٥٥) . ويقدر الاحتياطي من الخام في هذا الموقع بنحو ٣٩ مليون طن (*) .

ب- خامات أسوان ، والصحراء الشرقية ، والرمال السوداء :

تحتوى خامات هذه المواقع على نسبة منخفضة من الحديد ونسبة عالية من السيليكا بالاضافة الى ذلك تتصف خامات أسوان باحتوائها على نسبة عالية من الفسفور (P %٢-١) ، أما الرمال السوداء الممتدة على طول شاطئ البحر الابيض المتوسط فتقدر بنحو ٥ بليون طن تحتوى على ٤% - ١٠% من المعادن (٢٠٠ - ٥٠٠ مليون طن) وهذه المعادن بدورها تحتوى على ما يقرب من ١٠٠ - ٢٠٠ مليون طن من خام الحديد (ماجنيثيت) (**).

ويوضح الجدول التالى (٢٥) الاحتياطيات من خام الحديد في هذه المناطق وأيضا تركيبها الكيميائى .

(*) المصدر : هيئة الصلب الامريكية ، دراسة الجدوى لتركيز خام البحرية ليصبح ملائما للانفران العالية ، التقرير النهائى ، الولايات المتحدة الامريكية ، سبتمبر ١٩٧٩ .

(**) المصدر : شركة الرمال السوداء المصرية ، يونيدو ، وشركة بول دافريسن الانجليزية ، مشروع الرمال السوداء ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

جدول (٢٥)

التركيب الكيميائي والاحتياجات المؤكدة من خام الحديد (*) في اسوان ، الصحراء الشرقية والرمال السوداء

الاحتياجات المؤكدة التركيب الكيميائي %	خام اسوان ٣٩ مليون طن	الصحراء الشرقية ٥٤ مليون طن	الرمال السوداء (ماجنييت) ١٠٠ - ٢٠٠ مليون طن
الحديد	٤٢ - ٣٨	٤٣	٥٣ - ٥٧
اكسيد التيتانيوم	-	-	١٨ - ١٢
سيليكاً	١٧ - ٢٥	٢٥	١ - ٢
الرومينا	٥٠	-	-
اكسيد كالسيوم	٤٠	٦	-
اكسيد ماغنيسيوم	١٥	١	-
كبريت	٠٣ - ٠١	-	-
فوسفور	٢ - ١	٠٣	-
خامس اكسيد الفوسفور	-	-	٠١ - ٠١
اكسيد الكروم	-	-	٠٤
اكسيد الفاتيد يوم	-	-	٠٦

يتضح مما سبق ان خامات الحديد الجيدة ($Fe < ٥٠\%$) تقدر بنحو ١١٣ مليون طن اما الخامات المنخفضة الجودة فتقدر بنحو ٢٣٢ مليون طن بالاضافة الى ١٠٠ - ٢٠٠ مليون طن من خام الماجنييت الموجودة في الرمال السوداء والتي يمكن الحصول عليها بعد تركيب هذه الرمال .

(*) المصدر :

- ٠ نوفل أ - م ، بعض الاعتبارات الفنية والاقتصادية لطريقة الاختزال المباشر ومسدى
- ملاءمة الخام المصري لهذا التطور التكنولوجي ، القاهرة ، ابريل ١٩٧٧ .
- ٠ سليم م ، د ، عبد الله م ، المواد الخام اللازمة لصناعة الحديد والصلب ، معهد
- التبين للدراسات المعدنية ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٠ .

٢/١/٦ خردة الصلب :

بلغت كمية الخردة الناتجة من العمليات الانتاجية لمصانع الحديد والصلب نحو ١٢٠ ألف طن في عام ١٩٧٩ ، هذا بالإضافة الى ٧٠ ألف طن من الشركات الصناعية الاخرى ، أى أن اجمالي الخردة المكونة في عام ١٩٧٩ بلغت نحو ١٩٠ ألف طن ، ولم تكن هذه الكمية كافية لتغطية احتياجات صناعة الحديد والصلب ولذلك تم استيراد نحو ١٤٠ ألف طن في عام ١٩٧٩ . ومن المتوقع أن تصل الخردة المكونة في عام ١٩٨٥ الى نحو ٣٠٠ ألف طن (*) هذا بالنسبة للخردة المحلية ، أما الخردة في الاسواق العالمية فهناك احتمال كبير لزيادة كميتها نتيجة لما يلي :

- زيادة معدلات استخدام منتجات الحديد والصلب والتي تتحول السبي خردة بعد فترة من الزمن .

- في الماضى كانت تستخدم كميات كبيرة من الخردة في الافران المفتوحة والتي كانت تستوعب أى كمية من الخردة ، أما الان وبعد انتشار طريقة المحولات الاكسিজينية التي تستوعب كمية محدودة من الخردة ٢٠ - ٣٠% فسيكون هناك زيادة في المعروض من الخردة في الاسواق العالمية وهذا يبنى على زيادة أهمية طريقة الخردة والافران الكهربائية كطريقة لصناعة الصلب (**)

أما بالنسبة لمصر فمن المتوقع زيادة كمية الخردة في العقد بسن القادمين حتى ٢٠٠٠ وذلك نتيجة الخردة المتكونة في داخل مصانع

(*) المصدر : الهيئة العامة للتصنيع ، توصيات لجنة تخطيط مستقبل صناعة الحديد والصلب في مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٠ .

(**) المصدر : استيرج ، دور الطاقة في اختيار طريقة تصنيع الصلب ، المؤتمر المصرى الفرنسى ، القاهرة ، مارس ١٩٨٠ .

الحديد والصلب والخردة الناتجة من العمليات الهندسية في الورش وأيضا
الخردة الناتجة عن تقادم الآلات والمعدات .

٣/١/٦ الفحم الحجري :

تتواجد رسوبات الفحم الحجري في سيناء والصحراء الشرقية وأيضا
الصحراء الغربية ولكن فحم الصحراء الغربية يتواجد على أعماق كبيرة
(٤٠٠-٦٠٠ م) مما يصعب معه استخراجها بطرق اقتصادية .
يوجد الفحم الحجري في سيناء في ثلاث مواقع هي بدعة وشورة ، عيـون
موسى والمفارة ، والجدول التالي (٢٦) يوضح الاحتياطي والتركيب
الكيميائي لهذه الرسوبات .

جدول (٢٦)
الاحتياطيات المؤكدة والتركيب الكيميائي لرسوبات الفحم
الحجري في مصر (*)

المفارة	عيون موسى	بدعة وشورة	الاحتياطيات المؤكدة التركيب الكيميائي %
٣٥٦ مليون طن	١٨٦ مليون طن	١٥ مليون طن	
٤٩	١٢٤ - ٧٢	٣٨ - ٢	رطوبة
٦	٢٣٤ - ٨٩	٤٩ - ٣٩	رماد
٥٠٧	٤٦٣ - ٣٥٧	٢٧ - ١٧	مواد طيارة
٣٧٩	٢٤٦ - ١٦٤	٤٠ - ٣٠	كربون ثابت
٢٩٧	٤٩ - ١٠٣	١٠ - ٤	كبريت
٧٢٧٠	٦٢١٠ - ٥٣٣٠	٤٥٥٥ - ٣٩٥١	القيمة الحرارية

(*) المصدر: على . ف. ، رسوبات الفحم في مصر ، الهيئة المصرية العامة للبحوث
الجيولوجية والتعدينية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

وتجدر الاشارة الى ان رسوبات الفحم في منطقة بدعة وثورة من الفحمات منخفضة الجودة التي تحتوى على نسبة عالية من المواد الطيارة والرماد ، كذلك فحم منطقة عيون موسى والذي يحتوى على نسبة كبيرة من المواد الطيارة بالاضافة الى المياه الصاحبة له والتي تندفع تحت ضغط يبلغ نحو ٦٠ ضغط جوى كل هذا يجعل استخراج غير اقتصادى حتى الآن ، اما فحم المغارة فهو الوحيد الذى يعتبر استخراج اقتصاديا ولكنه يحتوى على نسبة عالية من المواد الطيارة والكبريت كما هو موضح فى الجدول السابق ، وهذا يجعله غير صالح لصناعة الكوك الميتالورجى اللازم لصناعة الحديد والصلب .

٤ / ١ / ٦ الغازات الطبيعية :

تقدر الاحتياطيات المؤكدة من الغازات الطبيعية فى جمهورية مصر العربية بنحو ٩١ بليون طن (٩١ بليون متر مكعب) اما الغازات الصاحبة للبترول فجزء كبير منها يستخدم فى حفر الآبار والباقي يحرق فى الموقع ولا يستفاد منه . وتقدر الغازات الصاحبة للبترول بنحو ١١ - ٢٨ متر مكعب لكل برميل بترول وعلى ذلك فالاحتياطى منه يعتمد على حجم الاكتشافات البترولية ونسبة تواجد فيها .

ويوجد فى جمهورية مصر العربية اربعة حقول للغازات الطبيعية الغير صاحبة للبترول وهى ابو ماضى ، ابو الغراديق ، ابو قير ، الامل ، والجدول التالى يوضح احتياطى كل بئر ومعدل انتاجيته .

جدول (٢٧)

حقول الغازات الطبيعية في جمهورية مصر العربية (*)

الحقول	تاريخ بدء استخدام الحقل	الاحتياطي (بليون م ^٣)		انتاجية الحقل في اليوم مليون م ^٣	العمر الانتاجي للحقل (سنة)
		المؤكد	٨١/١/١		
ابو ماضي	ديسمبر ١٩٧٤	٢٨	٢٧٢	٣	٢٨
ابو الغراديق	سبتمبر ١٩٧٦	١٩	١٧٣	٣	١٩
ابو قيسر	اكتوبر ١٩٧٧	٣٤	٣٣٧	٣	٣٤
الأمسل	لم يستغل بعد	٩ م	٩ م	٣	٩ م

يتضح من الجدول السابق أن الاحتياطي من الغازات الطبيعية تقدر بنحو ٩١ بليون م^٣ (غازات غير مصاحبة للبتروول) . أما الاحتياطي المتبقى في ٨١/١/١ فقد قدر بنحو ٨٧٧ بليون م^٣ ويصل معدل انتاجية كل حقل الى ٣ مليون متر مكعب في اليوم ، وبناءً على هذا المعدل قدر العمر الانتاجي لكل حقل كما هو موضح في الجدول السابق .

وتجدر الاشارة الى أن التركيب الكيميائي للغازات الطبيعية يعتبر من أهم العناصر بالنسبة للصناعة عموماً وخاصة صناعة الحديد والصلب . ويمثل الميثان CH_4 والايثان C_2H_6 أهم العناصر التي يتم بمقتضاها تقييم نوعية الغاز ، فكلما زادت نسبتها في الغاز كلما تحسنت نوعيته وزادت قيمته .

والجدول التالي (٢٨) يوضح التركيب الكيميائي للغازات الطبيعية في الحقول الاربعة سالفة الذكر .

جدول (٢٨)
التركيب الكيميائي للغازات الطبيعية الموجودة في
جمهورية مصر العربية (*)

الأمـل	أبو قـير	أبو الغراديق		أبو ماضي	المكونات
		غازات غير مصاحبة	غازات مصاحبة		
١٦٧	—	—	—	—	أكسوجين
—	٠٦١	٠٣٤	٠٣٦	—	نيتروجين
—	٠٧٥	٢٠٠	٤١٥	٠٧٢	ثاني أكسيد الكربون
٧٢٧٦	٨٩٢٠	٦٩٤٦	٨٣٦	٩٢٠٦	ميثان
١٣٤٣	٥٤٣	١٢٤١	٧٢٧	٤٩	إيثان
٧٩٧	١٩٤	٧٩٧	٢٦٠	١٣١	بروبان
١٤٣	٠٦٠	٠٧٨	٠٠٦	٠٣٧	إيزوسبيوتان
٢٤٦	٠٥٤	٢٩٤	٠٧٣	٠٣٤	نورمال بيوتان
٠٨٤	٠٢٤	١١٧	٠٣٧	٠١٦	إيزوبنتان
٠٤٩	٠١٩	١٠٨	٠٢٦	٠٠٩	نورمال بنتان
—	٠٤٢	٠٣٥	٠١٠	٠٠٨	هكسان

(*) المصدر : الهيئة المصرية العامة للبتروول ، نفس المرجع السابق .

وتشير التحليلات الكيميائية الطبيعية في هذه الحقول الاربعة الى ارتفاع نسبة الميثان (٦٩,٢-٩٢%) والايتان (٤٩ - ١٢,٤%) أما المكونات الثقيلة مثل الهكسان C_6H_{14} فتتمثل نسبة صغيرة جدا (صفر - ٤%) ، أيضا تتميز هذه الغازات بخلوها من عنصر الكبريت الضار بالصناعة عموما وصناعة الحديد والصلب خاصة .

٥/١/٦ الطاقة الكهربائية :

تتمثل الطاقة الهيدروكهربائية في جمهورية مصر العربية في السد العالي (٢١٠٠ ميغاوات) وخزان أسوان (٣٤٥ ميغاوات) كما أن هناك امكانية لزيادة هذه الطاقة الهيدروكهربائية كما يلي :

- إقامة ترينينات اضافية عند خزان أسوان بقدرة ٣٠٠ ميغاوات .
- كهيرة ثلاثة سدود موجودة حاليا هي (سد اسنا ٨٩٤ ميغاوات ، سد نجسع حمادى ٥٢ ميغاوات ، سد أسيوط ٤٨ ميغاوات) .

وصلت قدرة المحطات الحرارية الموجودة حتى عام ١٩٧٨ الى ١٦٨٤ ميغاوات ومن المقدر أن تصل هذه القدرات الى ٢٠١٧ ميغاوات في الخطة الخمسية ٨٠/٨١ - ٨٥/٨٤ .

أما الطلب على الطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠٠٠ فقد قدر تبعا للمرونة الداخلية (١٠٥) لثلاث بدائل من الدخل المحلي الاجمالي (GDP) للفرد . والجدول التالي يوضح تقديرات الطلب على الطاقة الكهربائية تبعا لهذه البدائل الثلاث .

جدول (٢٩)
الطلب على الطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠٠٠ (*)

بدائل مضاعفة الدخل المحلي الاجمالي للفرد في عام ٢٠٠٠			
مضاعفته مرتين	ثلاث مرات	أربعة مرات	
٥٦	١٠٢	١٥٣	الطلب على الطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠٠٠
مليار ك. و. س	مليار ك. و. س	مليار ك. و. س	

ولتحقيق هذا الطلب تضمنت خطة الكهرباء اقامة قدرات مركبة ستبلغ حتى عام ٢٠٠٠ نحو ٢١٥٨٥ ميغاوات لتوليد ١٠٠ مليار ك. و. س (البديل الثاني لمضاعفة الدخل للفرد) وقد تم توزيع هذه القدرات كما يلي :

(*) المصدر : وزارة التخطيط ، الاستراتيجية العامة للطاقة حتى عام ٢٠٠٠ ، القاهرة

جدول (٣٠)

توزيع القدرات المركبة المزمع اقامتها حتى عام ٢٠٠٠ حسب نوعها (*)

المصدر	١٩٧٨		٢٠٠٠	
	التدرة المركبة	الطاقة المولدة	القدرة المركبة	الطاقة المولدة
	ميغاوات	مليارات و.و.س	ميغاوات	مليارات و.و.س
١- مصدر مائى:				
- النيل (اسوان)	٢٤٤٥	٩٠	٢٩٣٥	١٠٠
- البحر الابيض المتوسط (القدارة)	-	-	٢٤٠٠	٦٢
٢- مصدر حرارى:				
- تقليدى	١٦٨٤	٤٦	٧٠٠٠	٣٠٨
- ميجيتو ميد رود يناميك (M.H.D)	-	-	١٨٠٠	١٠٠
٣- مصدر نووى	-	-	٦٢٠٠	٣٩٠
٤- مصدر شمس	-	-	١٠٠٠	٣٠
٥- مصدر الرياح	-	-	٢٥٠	١٠
الاجمالى	٤١٢٩	١٣٦	٢١٥٨٥	١٠٠٠

(*) المصدر:

مهندس كامل مقصود ، التنمية الصناعية والطاقة بي مصدر حتى عام ٢٠٠٠ ، الندوة المصرية الفرنسية لتوفير الطاقة بي صناعة الحديد والصلب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

يتضح من الجدول السابق (٣٠) أنه لتحقيق احتياجات البلد من الطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠٠٠ سيعتمد على الطاقة النووية كمصدر للطاقة الكهربائية لتغطية نحو ٣٩٪ من الاحتياجات المتوقعة ، ثم تأتي المحطات الحرارية في المركز التالي حيث من المقدر أن تغطي نحو ٣٠٪ من الاحتياجات أما باقي الاحتياجات من الطاقة الكهربائية فستغطي عن طريق المحطات المائية (منخفض القطارة) والطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

٢/٦ أهم المشاكل التي تواجه صناعة الحديد والصلب في مصر:

١/٢/٦ الاحتياطات الاستراتيجية من مستلزمات الانتاج:

مع أن مصر تعتبر احدى الدول النامية القليلة التي أمكنها الخوض في ميدان التصنيع الثقيل وذلك ببناء وتطوير صناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية الثقيلة التي تصاحب مثل هذه الصناعة ، الا أننا يجب أن نقف قليلا لتتسرفاين نحن الآن من هذه الصناعة وما هي الاهداف التي نريد تحقيقها حتى سنة ٢٠٠٠ ، وما هي أهم المعوقات التي يجب العمل على التغلب عليها لتحقيق تلك الاهداف .

فلاشك أن قيام هذه الصناعة في مصر لم يكن من أهدافها تصدير ما يفيض من المنتج الى الدول العربية أو الافريقية أو غيرها ، فلا أقل من أن يحصل كل فرد على نصيبه من منتجات هذه الصناعة . وتاريخيا فقد كان نصيب الفرد في مصر من منتجات الحديد والصلب في الاعوام من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ هو كالتالي^(١) ١٣ كجم ، ١٦ كجم ، ٢٤ كجم ، ٢٦ كجم في حين كان نصيب الفرد لنظيره في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة هي كالتالي:

٤٨٨ كجم ، ٥٤٠ كجم ، ٦١٥ كجم ، ٦٥٦ كجم .

ولاشك أن نصيب الفرد يتوقف على عدة مؤشرات هي:

— اجمالي الانتاج والاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد .

— عدد السكان .

— الناتج القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد .

فاذا امكن معرفة متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في ضوء المؤشرات السابقة ، امكن بالتالي تحديد الاحتياجات اللازمة من هذه الصناعة عند

مستوى معين للتنمية ، ومن طرق تقديرها الطلب على منتجات الحديد والصلب والتي سبق عرضها (جدول ١٨ ، ٢١) يمكن القول بأن الطلب على منتجات الحديد والصلب في سنة ٢٠٠٠ سيتراوح بين ٣١ مليون طن تبعاً للبيدويل المتحفظ ، ٥١٧ مليون طن تبعاً للبيدويل المتفائل .

وفي المقابل فهل لدينا خامات حديد ومستلزمات إنتاج تكفي لتغطية هذه الاحتياجات المستقبلية ؟

من المعروف من الناحية التكنولوجية أن صناعة الحديد والصلب تتم في مراحل متعددة وبطرق تكنولوجية مختلفة ، وهذا المراحل تتلخص في ثلاث مراحل رئيسية هي :
١ - استخدام الحديد الخام وبعض العوامل المختزلة مثل فحم الكوك أو بعض الأنواع من الوقود السائل أو الغازي أو العوامل المختزلة والحجر الجيري لإنتاج الحديد الزهر أو الحديد الاسفنجي .

٢ - استخدام الحديد الزهر أو الاسفنجي بعد أن يضاف إليه فحم الكوك وخردة الحديد والحجر الجيري المحروق لإنتاج الصلب الخام .

٣ - تتم عملية تشكيل هذا الصلب لاستخدامه في الصناعات المختلفة مثل السبوكات والمطروقات .

وسبق هذه المراحل ويتخللها ويتبعها عمليات أخرى مثل تنقية الخام بتركيزه ومعالجته كيميائياً للتخلص من الأملاح والفوسفور . كذلك يتطلب إنتاج الصلب أفران ومحولات تعتمد في تشغيلها على الطاقة الكهربائية أو الغازات مثل الأكسجين .
ما سبق يتضح أنه كي نستطيع توفير احتياجاتنا مستقبلاً من منتجات هذه الصناعة ، لابد من توفير مستلزمات إنتاجها محلياً بقدر الامكان ، وقد تم تقدير الكميات اللازمة من مستلزمات الإنتاج مستقبلاً وكانت كالتالي : -

جدول (٣١)
مستلزمات الانتاج اللازمة للزيادة المقدرة في انتاج الحديد (٢)

ملاحظات	الاستهلاك عام ٢٠٠٠ بالمليون	الاستهلاك من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ بالمليون	الاستهلاك من ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ بالمليون	الاستهلاك من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ بالمليون	الاستهلاك من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ بالمليون	الوحدة	مستلزمات انتاج
بمتوسط نسبة حديد ٤٥%	٢٨٤	١٢٨١٥	٨٤٢	٤٥٣	٢٥٦	طن	١- خام الحديد
	٦٠	٣١٦	١٥٦	٨	٤٨	طن	٢- فحم الكوك
	٨٥	٤٤١	٢٢	١١٩	٦٨	طن	٣- فحم لانتاج الكوك
	٢٩	١٥٢	٧٧	٣٩	٢٢	طن	٤- حجر جيرى
في هذه الحالة يمكن خفض استهلاك الكوك							٥- وقود سائل أو غازى
باستخدام الطريقة العادية تمثل ٧٠% من الانتاج - طريقة HYL في الاختزال الغازى (تمثل ٣٠% من الانتاج)	٥	٢٦	١٣	٠٧	٠٤	طن	(أ) وقود سائل (ب) غاز طبيعى
	* ٢١١٧٠	١١٠٠٠	٥٠٠	٢٩٧٠	١٧٠٠	٣	
باستخدام الطريقة العادية تمثل ٧٠% من الانتاج طريقة MEDDRIX في الاختزال الغازى تمثل ٣٠%	* ٢٠١٧٤	١٠٤٦٥	٥٢٨١	٢٨١٨	١٦١٠	٣	
طريقة عادية ٧٠% من الانتاج - طريقة HYL ٣٠% من الانتاج	٥٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	١٣٠٠٠	٧٠٠٠	٤٠٠٠	ك و س	٦- كهرباء
طريقة عادية ٧٠% من الانتاج - طريقة MEDDRIX ٣٠% من الانتاج	٥٣٤٠٠	٢٧٥٠٠	١٤٠٠٠	٧٦٠٠	٤٣٠٠	ك و س	
طريقة عادية ٧٠% من الانتاج - طريقة HYL ٣٠% من الانتاج	٦٥٤٦	٣٤٢٠	١٧٠٠	٩٠٠	٥٢٦	٣	٧- مياه
طريقة عادية ٧٠% من الانتاج - طريقة MEDDRIX ٣٠% من الانتاج	٦٥٠٠	٣٣٩٠	١٦٩٠	٩١٠	٥٢٠	٣	
تختلف على حسب نوع الصلب ونوع السبائك	١٢٥	٠٦٥	٠٣٣	٠١٧	٠١	طن	٨- سبائك حديدية
	٣٩٦	٣٠٨	١٠	٠٥٦	٠٣٢	طن	٩- حراريات

* بدون اضافة ٢٠% خردة الى الاغران الكهربائيه

(٢) صناعة الحديد والصلب من ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٠ المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية شعبة الانتاج والصلب

جدول (٢٢)

كذلك فإنه بالنسبة لمصادر الطاقة التي يمكن استخدامها سواء للاستهلاك القومي أو الصناعي حتى سنة ٢٠٠٠ هي كالتالي *

نسبة الاستهلاك الصناعي القوي	الاستهلاك الصناعي	الاستهلاك القومي	مصدر الطاقة
%٦٠	٣١ر٢	٥٢ (مليون طن)	منتجات بترولية
%٨٥	٥ر١	" " ٦	غازات طبيعية
%٦٠	٢٣ر٤	٣٩ مليار و٠٠س	وقود نووي
%١٠٠	٢	٧ مليون طن	فحم مستورد
%١٠٠	٠ر٦	" " ٠ر٦	فحم مصري
%٢٥	٧ر٥ مليار و٠٠س	١٠ مليار و٠٠س	ساقط مياه النيل
%٢٠	" " ١ر٢٤	" " ٦ر٢	ساقط مياه القنطرة
%٥٠	" " ١ر٥	" " ٣ر٣	الطاقة الشمسية
-	-	" " ١ر١	طاقة الرياح
%٦٤	٥٠ر٦	٨٠	الاجمالي المعادل للمازوت

* عن ورقة بحث مقدمة من مهندس / كامل مقصود " استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية المصرية واحتياجاتها من الطاقة حتى عام ٢٠٠٠ "

٢/٢/٦ المشاكل التي تعترض صناعة الحديد والصلب في مصر :

من العرض السابق يتضح أن :

١- ولو أن مصر تعتبر غنية نوعا بصادرها الطبيعية بالمقارنة مع كثير من الدول العربية ، إلا أن هذه المصادر لا تكون كافية للمتطلبات المستقبلية لهذه الصناعة . فحزبه كبير من خامات الحديد الموجودة يعتبر استخراجها غير اقتصادي حيث أنها تحوى نسبة قليلة من الحديد ولذا فيجب من الآن :

أ - البحث عن مصادر بديلة لخامات الحديد باستخدام الأساليب العلمية الحديثة مثل الاستشعار من بعد .

ب - التوسع في عمل دراسات وأبحاث لمحاولة الاستفادة من الخامات المحلية بقدر الامكان مثل محاولة تركيز الرمال السوداء الموجودة قرب رشيد أو خلطه بخامات تحوى نسبة حديد عالية للحصول على التركيز المناسب سواء لمرحلة التليد أو في الافران العالية .

ج - البدء في التعاقد على استيراد المواد الخام الغير متوفرة محليا مثل فحم التوكوك اللازم لانتاج الحديد الزهر أو الحديد الاسفنجي ، خاصة وأن الفحم المحلى لا يصلح لانتاج فحم الكوك ، كما أنه عنصر أساسى فى صناعة الحديد والصلب التي تعتمد على استخدام افران الصلـب الاكسيجينية ولذا يلزم توفيره سواء للمصانع القائمة أو للتوسعات المرتقبة . ومثل استيراد هذا الفحم بكمياته الكبيرة المطلوبة سنويا (اكثر من ١٠ مليون طن /سنة) احد المشاكل الرئيسية ، بسبب عدم مطابقتها المواصفات الكيميائية والفنية للمطلوب لهذه الصناعة ، مما يؤدى الى زيادة معدلات الاستهلاك فى الافران العالية وخفض انتاجيته ، وبالتالى زيادة تكلفة الانتاج من الحديد الزهر مما يؤدى الى الرفع تكلفة الانتاج ، (معدل استهلاك فحم الكوك فى الافران العالية يصل الى نحو ٨٥٠ كجم /

طن حديد زهره في حين أن الأرقام المخططة تقل عن ٦٠٠ كجم / طن ، كما أن سعر طن فحم الكوك المسلم لشركة الحديد والصلب يزيد عن ٧٠ جنيه مصري نفس عام ١٩٨٠) مع الأخذ في الحسبان بأنه يجب توفير المواد الخام اللازمة لكل منشأة جديدة لفترة من الزمن لا تقل عن ٣٠ سنة هي العمر الافتراضي للأفران التي تحويها .

٢ - حيث أن صناعة الحديد والصلب - من الناحية التكنولوجية - تتم في مراحل متعددة وكل مرحلة يلزمها طرق تكنولوجية مختلفة ومواد أولية متوفرة محليا أو مستوردة ، ولذا فإنه يجب البحث عن وسائل وطرق تكنولوجية بديلة تعتمد على الوفورات التحليلية سواء من المواد الخام أو الطاقة أو العمالة أو غيرها من مستلزمات الإنتاج ، حيث أن التوقف في أي مرحلة منها يؤدي إلى التوقف في المراحل التي تليها .

٣ - تعتبر صناعة الحديد والصلب مثل غيرها من الصناعات التعمدية التي تتطلب استثمارات كبيرة والتي لا تحقق عائداً أعلى المدى المطويل . ولذا فإنه من الضروري من الناحية الاقتصادية تطوير هذه الصناعة والصناعات الهندسية الكاملة لها وذلك بخلق أسواق استهلاكية للتصدير وحتى لا تكون هذه الصناعة عبئاً على الاقتصاد القومي بدون عائد . ويمكن خلق تلك الأسواق بمحاولة إيجاد تكامل في المنتجات مع الدول العربية والأفريقية وغيرها بحيث يكون هناك طلباً دائماً على المنتج .

٤ - قد تكون المشاكل التي تعترض عملية الإنتاج في هذه الصناعة داخل المنشأة الانتاجية نفسها . فكما سبق أن علمنا أن مشاريع الحديد والصلب تعتبر من المشاريع السنية تحتوي على عمليات وأنشطة كثيرة ولذا فمن المستحسن توضيح وجدولة كل عملية مسن هذه العمليات بهدف معرفة الترابط بين العمليات المختلفة في كل مرحلة من مراحل المشروع وبالتالي البرنامج الزمني التفصيلي للمشروع ومعرفة تلك المراحل والأنشطة الحساسة (الحرجة) التي تؤثر على العملية الانتاجية . ولعل أنسب أسلوب علمي لعمل ذلك هو تخطيط شبكات بيرت أو المسار الحرج .

٥ - حيث أن صناعة الحديد والصلب تعتبر حلقة من حلقات الصناعة التعدينية في مصر تؤثر وتتأثر بباقي الصناعات التعدينية الأخرى ، فيجب أن يكون هناك رباط بينها كنوع من التخطيط والتكامل بهدف تحقيق أقصى عائد من كل منها على حدة . وقد يتم ذلك بإنشاء معاهد متخصصة* تساهم في النهوض بتلك الصناعات وذلك على سبيل المثال .

أ - باعداد دراسات الجدوى Pre. Feasibility وما قبل الاستثمار Pre. Investment للمشاريع المختلفة .

ب - إجراء دراسات للتنبؤ على الطلب على المنتجات المختلفة ، وبالتالى معرفة احتياجات السوق الاستهلاكية نظرا لما لحجم الانتاج من تأثير على التكلفة ، حيث التناسب عكسيا .

ج - اعداد تقارير دراسات جدوى عن العناصر المختلفة المكونة للمشروع : مثل العمالة اللازمة ونوعيتها - كميات المواد الخام المتوفرة والقابلة للتشغيل - تقدير التكلفة - اختيار الموقع - العائد المادى والاجتماعى - توفر الطاقة ومستلزمات النقل . . . الخ .

د - خلق عمالة مدربة على أحدث وسائل الانتاج وذلك لسد النقص فى تسرب العمالة للدول الأخرى وهذا يستلزم عمل دراسة للاجور والحوافز وحل المشكلات المادية والاجتماعية والنفسية وغيرها لهذا النوع من العمالة بهدف جذبهم للبقاء فى الوطن .

هـ - تحديد نوع وكمية المنتج من كل صناعة تعدينية وذلك بعد دراسة للسوق والعائد وذلك بهدف تحقيق أقصى ربح .

* تم إنشاء مركز للأبحاث التعدينية بالاتفاق مع أكاديمية البحث العلمى ومساهمة مؤسسات دولية ومنها اليونيدو . كمرجع اقرأ ورقة بحث مقدمة من د . حسام مندور

- و — اعداد دراسات علمية عن المخزون الا مثل وعن درجة جودة المنتج وعن
انسب وسيلة لنقل المواد الخام أو المنتج ٠٠٠ الخ ٠
- ز — دراسات عن تكنولوجيا الانتاج التي تناسب موقع العمل ووفرة المسواد
الخام وجودة المنتج ووجود الطاقة والعمالة ٠
- ى — دراسات اقتصادية مقارنة فى نوع الطاقة المستخدمة والعائد الاقتصادى
فى كل حالة ٠

٦ — قد يكون أحد العوامل المتسببة فى رفع تكلفة الانتاج وبالتالى عدم القدرة على
المنافسة وتصريف المنتج هو تكلفة استخراج ونقل المواد الخام من مصادرها
الى مراكز الانتاج ، لهذا فقد يكون من الانسب تصنيع المرحلة الاولى من انتاج
الصلب اى انتاج الحديد الزهر بجانب مصادر خامات الحديد ثم نقل المنتج
بعد ذلك الى مراكز الانتاج الرئيسية لاستخدامه كمنتج وسيط ٠ وقد يكون
اقامة مثل هذا النوع من المشروعات مفيدا اذا تم ذلك بالتعاون مع الجهات
والوزارات المختلفة مثل التعمير والاسكان والنقل وغيرها وذلك بهدف تعمير
تلك المناطق وتخفيف العبء عن المدن الكبرى وخفض تكلفة المنتج النهائى ٠
كذلك قد تكون مثل هذه المشروعات الجزئية مجدية اذا تم انشاؤها بالقرب
من رشيد حيث توجد خامات الحديد فى الرمال السوداء الممتدة على شاطئ البحر
الابيض المتوسط والتي يلزم تركيزها قبل البدء فى استخدامها ثم تنقل الكميات
المعالجة كيميائيا والمركزة بعد ذلك الى المراكز الرئيسية للانتاج ٠

٧ — لا شك أن وجود شبكة نقل مترابطة ومتكاملة تربط مصادر الخامات والطاقة بمراكز
الانتاج سيؤدي الى عدم توقف تلك المراكز عن الانتاج لحين وصول الخامات أو

— بعنوان " البحث والتطوير فى مصر — الهيكل والتنظيمات — المشكلات
والاستراتيجية — الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الافريقى لسياسات

الطاقة اللازمة • ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند التفكير في عمل توسعات جديدة في هذه الصناعة •

وتدار نشاطات النقل والمواصلات في مصر بواسطة هيئات حكومية وشركات قطاع عام ويشارك القطاع الخاص بحجم صغير في النقل البري والنقل النهري • ويلاحظ أن مرافق النقل والمواصلات في مصر محملة بدرجة كبيرة جدا في الوقت الحالي مما يؤدي إلى تأخير نقل الخامات ومستلزمات الانتاج المختلفة (سواء المستوردة أو المحلية) ، وكذلك المنتجات النهائية الموجهة لمراحل التصنيع في الشركات الهندسية ، وتلبيك الموجهة للسوق المباشرة • كما يؤدي هذا التجهيل إلى زيادة كبيرة في تكلفة النقل ، وتحميل المنتج النهائي بغرامات مالية كبيرة •

وتوجد مشروعات في الخطة الخمسية الحادية عشرة ١٩٨٤/١٩٨٠ ، تهدف إلى رفع كفاءة تشغيل بعض المرافق ، ومنها ما يلي :

- توسيع ميناء الاسكندرية بإنشاء رصيف لتفريغ الفحم المستورد ، واللازم لشركة الكوك ، لتحويله إلى فحم كوك •
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ميناء الدخيلة ، والذي يخدم أساسا مجمع الصلب المتكامل بمنطقة الدخيلة •
- تم تحويل ترعة النوبارية إلى ترعة ملاحية من الدرجة الاولى لا مكان نقل الفحم من ميناء الاسكندرية ، بواسطة الوحدات النهريية إلى ميناء التبين النهري •
- اتخاذ الاجراءات اللازمة للاستفادة من المجرى الملاحية المنتشرة بمصر واستغلالها بدرجة اكبر نظرا لانخفاض تعريفة النقل النهري بالنسبة لوسائل النقل الاخرى •

٨ - تعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات التي تستلزم مهارات عالية في جميع مستويات العاملين فيها من مهندسين وعمال واداريين وباحثين • فعلى سبيل المثال* يمكن

* تقييم صناعة الحديد والصلب في ج.ع.م - الجزء الاول - مذكرة داخلية رقم ٩٧ - يونيو ١٩٧٠ - معهد التخطيط القومي •

أن يؤدى توقف الفرن العالى الى تعطل مختلف أجزاء المصنع التى تدار بالكهرباء
المولدة من غاز الافران العالية • واعادة تشغيل تلك الافران يحتاج الى وقت
ومهارة وتكلفة مرتفعة خصوصا اذا حدثت وتجمدت الشخات داخل الافران •
وللتغلب على أهم العقبات التى تعترض تلك الصناعة داخل المنشأة فى مراحلها
المختلفة يجب :

فى مرحلة الحديد الزهر :

- العمل على ارتفاع نسبة الحديد فى الخام وازالة الشوائب قبل شحن الخامات فى
الفرن لئلا له من أثر فى توفير فحم الكوك والحجر الجيرى •
- زيادة الطاقة الحرارية فى هواء النفخ فى الفرن والتى تؤدى الى خفض كمية الكوك
المستهلكة •

- العمل على ثبوت معدل هواء النفخ ودرجة حرارته حتى يمكن تلافى تكوين الرواسب •
فى مرحلة الصلب الخام (محولات توماس بصفة خاصة) :

- انتظام سير العمل فى الافران العالية • وتجهيز قوالب الصب ودهانها يد هانات
مناسبة •
- التحكم فى عملية النفخ ودرجة حرارة الصلب حتى لا تزيد نسبة المفقود فى الخبث •
- استخدام حديد زهر متجانس بقدر الامكان •

فى مرحلة تشكيل الصلب (الدرفلة بصفة خاصة) :

- كفاية طاقة الافران لتغذية ماكينات الدرفلة والتحكم فى الدرفلة طبقا للمقاسات
المطلوبة •
- استخدام درجات الحرارة المناسبة فى الافران العاطسة مما يسهل تشكيل الصلب
وازالة جزء كبير من عيوبه •

— التنسيق بين حجوم الطاقات الانتاجية للدرايميل التي تغذى بعضها .

وبجانب المعوقات السابقة التي يمكن أن تؤثر في صناعة الحديد والصلب
اثناء عملية الانتاج ، فان هناك بعض العوامل الاخرى التي تعوق عملية الانتاج ،
منها :

المعدات والآلات :

فقد تبين من تحليل أسباب التوقفات (الاعطال) في شركات الحديد والصلب
المصرية ، ان نسبة كبيرة من هذه التوقفات يرجع الى عدم توافر قطع الغيار اللازمة ،
ويديل للاجزاء التي تتعرض لمعدلات استهلاك عالية نتيجة لظروف التشغيل .

وقدم التغلب نسبيا على هذه الاسباب باستخدام الامكانيات المتاحة
بورش تصنيع قطع الغيار بالشركة وجارى حاليا دراسة امكانية مشروع متخصص في مجال
تصنيع المعدات والآلات اللازمة لصناعة الحديد والصلب ، لتغطية احتياجات
الشركات القائمة ، والمشروعات المقرر اقامتها مستقبلا .

العمالة :

نظرا لان عدد التخصصات المهنية والحرفية في الصانع المتكاملة لانتاج
الحديد والصلب يقدر بحوالى ٢٢٠ تخصصا ، فان تدبير كافة الاحتياجات من
الايدي العاملة المدربة والمتخصصة في تلك المجالات يمثل أهمية كبرى لضمان
تحقيق معدلات انتاجية عالية في هذا القطاع من الصناعة .

وبراعى أنه في ظروف مصر حاليا فان الوحدات الانتاجية بشركات الحديد
والصلب تعاني من زيادة في عدد الافراد تتراوح بين ٥٠ الى ١٠٠% من الاعداد
المخططة ، مع نقص في بعض الخبرات النادرة والمتخصصة والتي تسربت الى الدول
العربية للحصول على دخل أعلى وتحقيق مستوى معيشة أفضل .

النظم واللوائح المستخدمة فى الشركات :

نظرا لطبيعة صناعة الحديد والصلب من تشابك عمليات الانتاج ، وظروف العمل الصعبة من درجات حرارة عالية ، غازات وأتربة ، معالجة معدن منصهر بدرجات حرارة عالية ، فان الامر يتطلب الاهتمام بمجالات نظم العاملين والوظائف والاجور ، بما يضمن الحفاظ على الايدى العاملة المدربة والماهرة والخبرات النادرة والتي تمثل احدى الوسائل الهامة والرئيسية لتطوير هذه الصناعة وتحقيق معدلات انتاج قياسية .

٣/٢/٦ التوسعات المبرقبة فى صناعة الحديد والصلب ومعايير اختيار الموقع :

ما تقدم عرضه فى صناعة الحديد والصلب تتضح الحاجة الملحة للبحث المستمر عن مصادر للطاقة ولتلتزمات الانتاج وبالتالي للتفكير فى عمل توسعات مستقبلية نسي تلك الصناعة لسد حاجة الاستهلاك المتزايد والمستمر . وقد بينا فى الصفحات السابقة الوضع الحالى لتلك الصناعة فى مصر وكذلك بعض المشروعات التوسعية التى تم اتخاذ قرار بشأن قيامها مثل مجمع حديد التسليح بالدخيل ومجمع الصلب بسدنة السادات .

ولاشك أن القرارات التى تتخذ بسهد فانشاء مراكز انتاجية جديدة أصعب بكثير من القرارات التى تتخذ بسهد فتوسيع مراكز سبق انشاءها . ومع ذلك فقد تسم وضع خطة للصناعات المعدنية ١٩٧٨-١٩٨٢ منذر منها ما يخص تلك الصناعة مسن مشروعات توسعية او انشائية :

١ - مشروع شركة الحديد والصلب للتوسع فى درفلة الالواح والصاج بسهد فالوصول
الى انتاجية تقدر بـ ٧٥ ألف طن سنويا .

- ٢ - مشروع شركة السبائك الحديدية للتوسع في انتاج سبائك الفيروسيليكون والفيرومنجنيز ، وطاقة هذا المشروع حوالي ٥٧ ألف طن سنويا .
- ٣ - مشروع شركة النصر للمواسير ولوازمها لانتاج المواسير الملحومة حلزونيا وحمايتها وذلك بهدف انتاج مواسير لنقل البترول والغاز بطاقة انتاجية ٣٠ ألف طن سنويا .
- ٤ - مشروع شركة النصر للمواسير ولوازمها لانتاج المواسير الملحومة طوليا بطريقة السحب وذلك لتوجيه الانتاج لقطاع الاسكان والصناعات المختلفة وهذا المشروع يهدف الى زيادة هذا النوع من المنتج الى ١٠٠ ألف طن سنويا .
- ٥ - مشروع شركة الدلتا للصلب لانتاج المسبوكات الخفيفة والمتوسطة اللازمة للمحركات البترولية والسكك الحديدية وخلافة . ويهدف الى انتاج ١٠ الاف طن سنويا .

كذلك هناك بعض المشروعات الجديدة والتي تعتبر كمشروعات توسعية لشركات قائمة فعلا او تعتبر احلالا لتكنولوجيا بهدف زيادة الطاقة الانتاجية مثل تطوير المصنع الاصلى لشركة الحديد والصلب واستبدال محولات توماس الموجودة به بمحولات اكسوجينية . أما مشروع مجمع الصلب بالدمية فيعتبر أحد المشروعات الانشائية الكبرى ويهدف الى انتاج حوالي ٨٠٠ ألف طن من حديد التسليح ، ومن المنتظر أن يبدأ الانتاج عام ١٩٨٥ .

كذلك هناك مشروع مجمع الصلب المتكامل بمدينة السادات والذي من المقرر أن يبدأ انتاجه عام ١٩٩٠ بطاقة انتاجية ٨٠٠ ألف طن تصل الى ١٤ مليون طن في عام ١٩٩٥ . وكلا المشروعين الاخيرين سيستخدمان الاختزال الغازي بجانب الافران الكهربائية في عملية الانتاج .

ولكن مع كل تلك التوسعات لمواجهة الطلب على منتجات الحديد والصلب حتى عام ٢٠٠٠ إلا أنه سيظل هناك نقصاً يجب تغطيته مع نهاية هذا القرن ، كما يجب التفكير من الآن أينما فيما يجب القيام به من منشآت جديدة مستقبلية تحل محل الوحدات التي سينتهي عمرها الانتاجي مع نهاية هذا القرن وكذلك لمواجهة الطلب الذي يتزايد مع زيادة عدد السكان ودخولهم وبالتالي استهلاكهم وأخيراً لمطولة الدخول بهذه الصناعة الى مجال التصدير والمنافسة مع الاسواق الاجنبية .

لكل تلك الاسباب السابقة يتعين علينا دراسة المواقع التي يمكن أن نقيم عليها توسعات مستقبلية يراعى فيها الوضع الشاذ للتوزيع الجغرافي للانشطة الصناعية والعاملين بالقطاع الصناعي والسكان عموماً في مصر ، وذلك بجانب العوامل الاخرى التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار الموقع .

بعض العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع :

عند التفكير في عمل توسعات مستقبلية في صناعة الحديد والصلب فلن يكون الهدف من اختيار المواقع التي ستقام عليها تلك التوسعات عامل الريح بقدر ما يكون عاملاً إقليمياً او اجتماعياً او سياسياً او استراتيجياً ، وعموماً فهناك بعض العوامل مسـئـلة العامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار موقع انشائي جديد مثل :

١ - تحسديد الاسواق المحتمل توزيع المنتج النهائي فيها سواء كانت اسواقاً محلية أو اجنبية وتكلفة النقل حينئذ .

* عن ورقة بحث مقدمة من دكتور مهندس محمد خليل ابو العلا حاضر ومستقبل الصناعات المعدنية حتى عام ٢٠٠٠م الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الافريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية ٢٣-٢٦ سبتمبر ١٩٧٨ - القاهرة .

- ٢ - تكلفة نقل المواد الخام وضمان وصولها الى الموقع فى الوقت المناسب بحيث لا يتسبب ذلك فى تعطيل الانتاج او رفع تكلفته .
- ٣ - متطلبات الاسواق من نوع المنتج الذى قديومثر بالتالى فى اختيار طريقة التصنيع والمواد الاولية اللازمة لها .
- ٤ - مدى توفر امكانية الاقامة من توفير الماء والغذاء والصرف الصحى والخدمات التعليمية . الخ .
- ٥ - تكلفة العمالة بمختلف مستوياتها عند هذا الموقع والحوافز والتسهيلات التى ستقدم لهم نظير الاقامة فى الموقع الجديد .
- ٦ - مدى توفر الطاقة ونوعها ومدى امكانية استغلالها فى العملية الانتاجية او المعيشية . فمثلا فى الصحراء قد تتوفر الطاقة الشمسية او الطاقة الناتجة عن الرياح ولكن هذا النوع من الطاقة لا يمكن استخدامه - ولو فى الوقت الحاضر - فى عملية انتاج الحديد والصلب بينما قد يمكن استخدامه فى اغراض المنزلية والانارة .
- ٧ - مدى توفر شبكة نقل لتوزيع المنتج الى الاسواق المحيطة .
- ٨ - تكنولوجيا الانتاج اللازم استخدامها فى هذا الموقع وبالتالى تحديد انواع مستلزمات الانتاج اللازمة من خامات وطاقة وعماله . الخ .
- ٩ - اعتبارات خاصة مثل التوسع أو التكامل مع صناعات أخرى فى نفس المنطقة أو لاعتبارات أمنية .

وهناك عوامل أخرى كثيرة قد يكون لها وزن فى اختيار الموقع ولكن يكفى للتفكير فى اقامة توسعات مستقبلية فى صناعة الحديد والصلب أخذ المومل السابقة فى الاعتبار واعطاء كل منها القدر اللازم من الاهتمام بهدف الوصول الى أنسب قرار لاختيار الموقع .

وغالبا ما يكون العامل الحاسم فى اختيار مواقع التوسعات الجديدة فى صناعات ثقيلة
كصناعة الحديد والصلب، ما لقرب الموقع من مصادر مستلزقات الانتاج أو بالقرب مسن
الاسواق التى سيتم فيها توزيع المنتج النهائى .

ولكن مثل هذه الشروط تتطلبها أيضا عمالة كبيرة ومتخصصة ونظرا للسياسة التى
لا بد من اتباعها فى مصر الآن وهى مطولة الابتعاد عن شريط وادى النيل الضيق والنزوح
الى الصحراء التى على جانبه لتعميرها والتى تمثل ٩٦% من مساحة مصر ، لذا فانه من
البدیهى أن يؤخذ هذا العامل فى الاعتبار خاصة اذا علمنا ان اجمالى العمالة* فى
محافظةى القاهرة والاسكندرية تقرب من نصف اجمالى العمالة الصناعية بمصر (٤٧٧%) ،
بينما تبلغ فى أسوان ٢٠٢% وفى البحر الاحمر ٤٠٤% وفى الوادى الجديد صفر فى المائة ،
ما يدل على أن هناك سوء توزيع جغرافى وشاذ للوحدات الانتاجية ، الامر الذى
يجب تلافيه مستقبلا عند التفكير فى أى خطط للتوسع والتوطن الصناعى .

وقد يكون من حسن الحظ أن نجد أن معظم عوامل الانتاج الخاصة بصناعة الحديد
والصلب تقع بعيدا عن شريط وادى النيل ، فاذا ما تأملنا خريطة مصر ومواقع خامسات
الحديد التى اكتشفت ومصادر الطاقة عليها سنجد أن خامات الحديد توجد فى أسوان
وأواسط الصحراء الشرقية والواحات البحرية فى وسط الصحراء الغربية ورشيد ، بينما يوجد
الفحم فى شبه جزيرة سيناء وعميون موسى ، ومصادر الغازات الطبيعية فى حقول أبو ماضى
فى وسط الدلتا وأبو قير ويمكن توليد الطاقة الكهربائية من منخفض القطارة فى الصحراء
الغربية والسد العالى فى الجنوب .

* دكتور مهندس / محمد عبدالفتاح منجى - " القوى العاملة والتخطيط للتنمية الصناعية " -
الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الافريقى لسياسات واستراتيجيات التنمية
٢٣ - ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨ القاهرة .

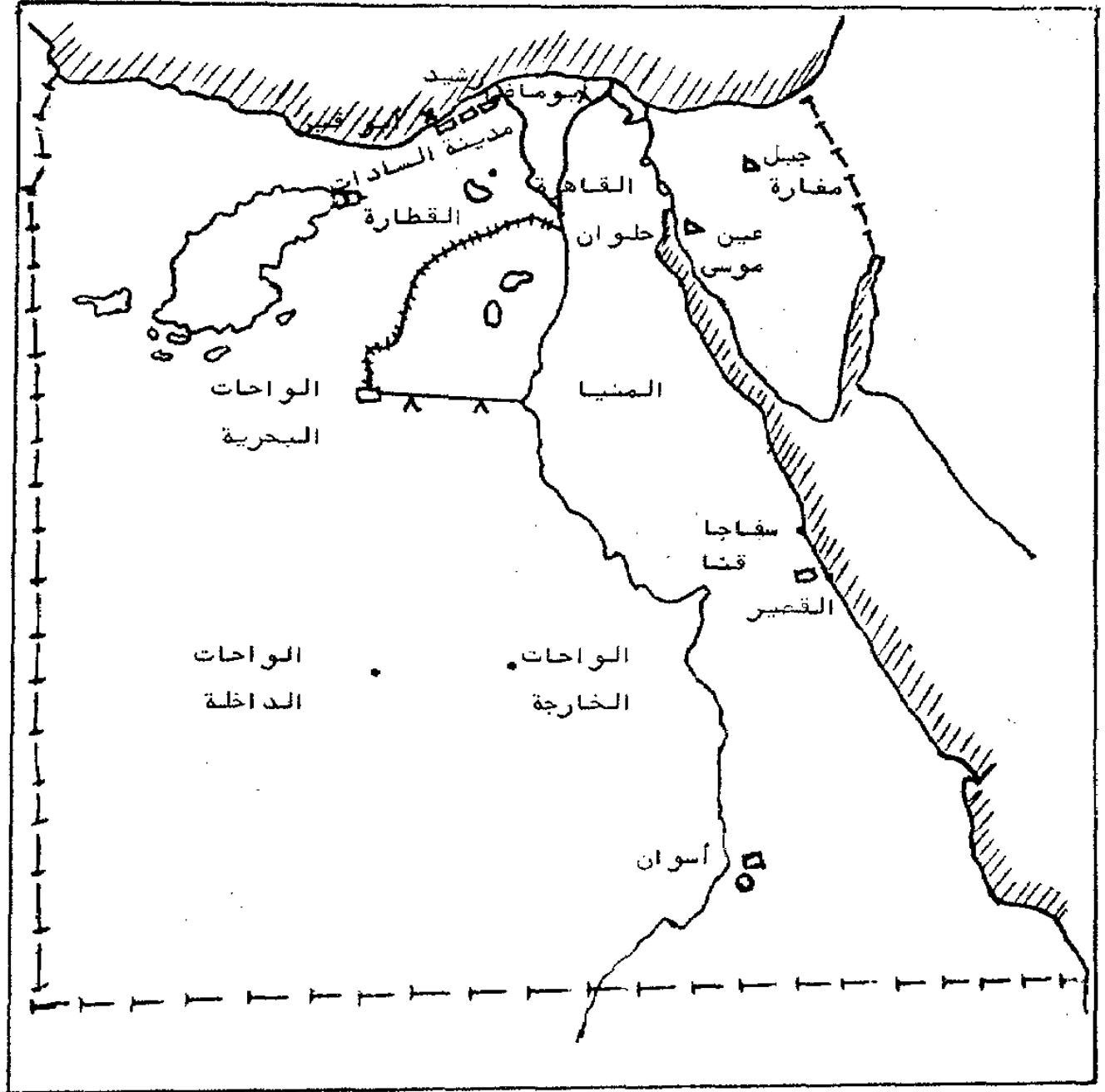
لذا نبعث أن استقر الرأي على إقامة توسعات مستقبلية في صناعة الحديد والصلب في كل من مدينة السادات والدخيلة ، فانه من المنطقي أن تكون التوسعات التالية - ان لم يكن هناك جديد من اكتشافات لمصادر أخرى من المواد الأولية أو الطاقة - اما في الشمال من الصحراء الغربية حيث توجد الرمال السوداء التي تحتوي على خامات الحديد المغناطيسي بالقرب من رشيد وحيث توجد مصائد للغازات الطبيعية في أبو قير وحيث يمكن توفير الطاقة الكهربائية من منخفض القطارة أو من المحطة النووية التي قد يتم انشاؤها هناك وأخيرا حيث يستورد فحم الكوك عن طريق مينائي الاسكندرية والدخيلة وأيضا حيث يمكن توزيع المنتج ان كان للتصدير عن طريق ميناء الاسكندرية ، أو بالقرب من الواحات البحرية حيث يتوفر هناك خامات الحديد والكهرباء التي يمكن الحصول عليها اما من الضياء أو من منخفض القطارة . كذلك يمكن نقل المنتج عن طريق السكة الحديد التي تربط الواحات البحرية بحلوان ، أو على الأقل يمكن انشاء صناعات مرحلية مثل انتاج الحديد الزهر ليتم نقلها بعد ذلك الى حلوان لتكملة تصنيعها* .

وان وقع الاختيار على عمل توسعات في الصحراء الشرقية ، فقد يكسبون انسب المواقع بالقرب من القصير حيث يوجد حوالي ٤٥ مليون طن من خامات الحديد بالإضافة الى ذلك فان هذه المنطقة هي احدى المناطق التي رشحتها وزارة الكهرباء والطاقة لإقامة محطات نووية مستقبلية .

وفي جميع هذه المواقع يمكن استخدام الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح في توليد الكهرباء أو رفع المياه الجوفية أو تحلية مياه البحر بحيث يجعل مواقع تلك المشروعات وانتشارها في تلك المناطق والبدن الصناعية الصحراوية مقبولا للسدى العاملين فيها . كذلك يجب أن تكون اماكن إقامة تلك المشروعات بداية لإقامة صناعات

* تنظر الخريطة بالشكل (١١) .

شكل (١١)



- | | |
|----------------------|-------------------|
| ○ طاقة كهربائية | × غازات طبيعية |
| □ خامات حديد | ▣ سكة حديد موجودة |
| ▴ خطوط كهرباء موجودة | ▴ فحم حجرى |

أخرى مكملة بحيث تكون فى النهاية منطقة صناعية متكاملة ومستوفية للهيكل الاساسية
لوسائل النقل والمياه والكهرباء والمرافق والاسكان والخدمات الاخرى •

مصادر أخرى للبيانات :

١- تقارير الانتاج السنوية لشركة الحديد والصلب المصرية (خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠)

• (١٩٨٠)

٢- تقارير الانتاج السنوية لشركات الحديد والصلب الاخرى :

شركة مصانع الدلتا للصلب

شركة مصانع النحاس المصرية

الشركة الاهلية للصناعات المعدنية

• خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٠)

٣- الدراسات والابحاث المقدمة للندوة المصرية الالمانية عن "الاتجاهات الحديثة

فى صناعة الحديد والصلب - فبراير ١٩٨٠ - التبيين - القاهرة •

٤- تصور وزارة الصناعة والثروة المعدنية عن صناعة الحديد والصلب فى مصر حتى عام

٢٠٠٠ • وزارة الصناعة والثروة المعدنية • ديسمبر سنة ١٩٨٠ • القاهرة •

الفصل الثاني

صناعة الأسمنت

١ - مقدمة :

يعتبر الأسمنت من السلع الأساسية اللازمة للبناء والتشييد ، وقد اكتشف الأسمنت في عام ١٨٢٤ ، حيث تمكن الانجليزى " جوزيف اسبيرين " من اكتشاف مادة ذات مميزات عالية من التماسك نتيجة حريق خليط من الحجر الجيري والطين أطلق عليها اسم الأسمنت البورتلاندى نسبة الى جزيرة بورتلاندى بانجلترا التى كان يستخرج منها أحجار متشابهة تستخدم فى البناء .

ومنذ ذلك التاريخ توالى التحسينات لتطوير الصناعة وتزايدت معدلات استخدام الأسمنت كمادة أساسية فى صناعة التشييد والبناء - فظهرت أنواع مختلفة من الأسمنت تناسب مع تخصصات دقيقة فى صناعة التشييد والبناء مثل الأسمنت الابيض والأسمنت الحديدى والأسمنت السريع الشك . . . الخ .

وقد كانت مصر فى مقدمة الأمم التى أقامت صناعة للأسمنت ، وقد ساعد على ذلك توافر المواد الخام الأساسية اللازمة للإنتاج وأهمها الحجر الجيرى والطفلة والجبس والرمل - وقد تسم انشاء أول مصنع للأسمنت فى مصر عام ١٩٠٠ فى بلدة المعصرة بالقرب من حلوان بالقاهرة - وقد بدأ هذا المصنع بإنتاج ١٠٠ ألف طن سنويا ، واستمر فى العمل كمنشأة مستقلة الى أن أدمج فى شركة أسمنت بورتلاندى طسرة .

وفى عام ١٩١١ أقيم مصنع صغير بالاسكندرية لإنتاج الأسمنت ولكن معظم المواد الخام التى تستخدم فى التشغيل كانت تستورد من يوغوسلافيا (قبل اكتشافها بالاسكندرية) ونتيجة لتوالى ارتفاع تكلفة النقل لمستلزمات الإنتاج لم ينتظم العمل بهذا المصنع وتم الغلاقة نهائيا فى عام ١٩٣٥ .

و في عام ١٩٢٢ تأسست شركة اسمنت بورتلاند طره المصرية وبدأت انتاجها عام ١٩٢٩ في بلدة طره بالقاهرة (وهي الشركة التي ادمج فيها مصنع اسمنت طره القديسم) . وتوالت بعد ذلك اقامة صانع الاسمنت فسفي عام ١٩٢٩ تأسست شركة اسمنت بورتلاند حلوان بالقاهرة و ظهرت باكورة ثمارها من انتاج الاسمنت في عام ١٩٣٠ ، ثم تأسست شركة لاسمنت بورتلاند بمنطقة الاسكندرية في عام ١٩٤٨ بعد اكتشاف أهم مستلزمات الانتاج اللازمة لصناعة الاسمنت في مناطق قريبة و محيطة بالاسكندرية و باشرت انتاجها ابتداءً من عام ١٩٥٠ و منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عملت الحكومة على دراسة مشروعات الاسمنت لسد حاجات قطاع التشييد و البناء و الاعتماد المحلي على منتجات الاسمنت الذي يمثل عنصر تكلفة النقل جانبا هاما في أسعارها عند استيرادها من الخارج . و ظهرت آثار هــسـهـه الدراسات في عام ١٩٥٦ عندما أعلنت المؤسسة الاقتصادية (وهي المؤسسة الحكومية المسئولة عن اعداد دراسات المشروعات) تأسيس الشركة القومية لانتاج الاسمنت في منطقة حلوان بالقاهرة و التي استغرق اقامة صانعها حوالي أربع سنوات فبدأ انتاجها في الظهور في الأسواق المصرية اعتبارا من عام ١٩٦٠ .

و منذ ذلك التاريخ أدخلت هذه الشركات العديد من التوسعات التي تؤدي الى زيادة الانتاج كما أدخل عليها العديد من التطويرات الغنية للمحافظة على المواصفات العالمية لمنتجات الاسمنت و لمسايرة منتجات الاسمنت المصرية مع المواصفات الدولية .

و رغم ظروف مصر الاقتصادية و ظروف الحروب التي خاضتها في عام ١٩٦٢ و ما تلاها من الا أن تفكير الحكومة لهتف عند اقامة مشروعات جديدة لانتاج الاسمنت ، فقد نشأت لدى القائمين على الصناعة فكرة انشاء مصنع للأسمنت في أسيوط في عام ١٩٦٦ وبدأت دراسته منذ ذلك الحين الا أنه لظروف الحرب تعثرت مسيرة الاستشارات بشكل عام و كذا صاحب الاستشارات الصناعية نوع من الحركة البطيئة انعكست في أسلوب تنفيذ المشروعات فلم يظهر اسمنت أسيوط الى حيز التنفيذ ولم يدخل في مجال الانتاج بعد .

ومعد صدور قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي الأول في عام ١٩٧١ كان هناك تفكير من بعض المستثمرين العرب والاجانب في التوسع في صناعة الاسمنت المصرية لسد حاجة السوق المصرية وكذا سد حاجة المنطقة العربية القريبه من هذه المنتجات . وقد اختار المستثمرون محافظة السويس لاقامة المصنع بها واختير موقع المصنع في منطقة العين السخنة القريبة من ميناء الأدبية المعد للتصدير - ولكن بعض المعوقات حالست دون استكمال هذا المصنع ومنتظر الانتهاء منه قريبا .

٢ - استخدامات الأسمنت وأهم أنواع منتجاته :

تستخدم منتجات الأسمنت بصورة عامة في صناعة التشييد والبناء اذ تدخل منتجات الأسمنت بصورة مباشرة كستلزمات انتاج لاقامة كافة أشكال المباني والكبارى والطبقات الخرسانية عند انشاء الطرق وكذا عند تشييد الانفاق وتبطين آبار البترول أو المياه . كذلك تستخدم أنواع الأسمنت في انتاج مجموعة من الصناعة التحويلية تسمى مجازاً صناعة المنتجات الاسمنتية حيث يمثل الأسمنت فيها المكون الرئيسي من مستلزمات الانتاج ويصدق هذا القول على صناعة البلاط والطوب الاسمنتي والماسير الاسمنتية والبلاطات الخرسانية والحوائط سابقة التجهيز وكذا القلنكات الخرسانية التي تستخدمها المكوك الحديدية .

ولهذا يمكن القول بأن الطلب على سلعة الاسمنت بأنواعه المختلفة يتميز بانسسه لا يمثل طلباً نهائياً بل هو في جوهره طلب مشتق من الطلب على منتجات قطاعات أخرى، كذلك يمكن القول بأن الطلب على الاسمنت لا يمثل طلباً نهائياً للقطاع الفردى أو العائلي الاستهلاكي بل يمثل طلباً لقطاعات انتاجية بحكم طبيعته المتمثلة في كونه عنصراً هاماً من عناصر مستلزمات الانتاج اللازمة لانتاج هذه القطاعات .

وتشير البيانات المتاحة عن الطلب والاستهلاك للقطاعات المختلفة على الأسمنت في مصر أن حوالي ١٠% من استهلاك الاسمنت يستخدم مباشرة في قطاع التشييد والبناء بينما يتبقى حوالي ١٠% تستخدم كستلزمات انتاج في صناعات المنتجات الاسمنتية .

وأهم أنواع منتجات سلعة الأسمنت هـى ة

Ordinary Portland Cement

— الأسمنت البورتلاندى العادى

هو أكثر أنواع الأسمنت انتشارا ويستعمل بصفة أساسية فى صناعة التشييد و البناء و على الأخص لإنشاءات الخرسانية كذلك يستخدم فى صناعة البلاط و إنشاء الطرق و صناعة المنتجات الأسمنتية كالمواسير و القنكات ٠٠٠ السخ .

— أسمنت بورتلاندى سريع التصلد

Rapid hardening Portland Cement Supercrete.

و يستعمل كبديل للأسمنت البورتلاندى العادى فى كافة الأعمال الخرسانية التى تتطلب ظروف العمل فيها سرعة الانجاز و بالتالى يتطلب الأمر تقليل الوقت اللازم لتصلد الطبقة الخرسانية (سرعة الشك) .

— أسمنت مقاوم لمياه البحار

Sulphate Resisting Portland Cement "Sea Water"

و يمتاز هذا النوع بمقاومته الشديدة لتأثير المياه الكبريتية و يستخدم أساسا فى تشييد و إنشاء أرضيات الموانى و حواجز الأمواج و المنارات و الفنارات و الأحواض و القنوات و المنشآت المعرضة للمياه المالحة .

— أسمنت الخزانات (لوهيت)

Low Heat Portland Cement

و يمتاز هذا النوع من الأسمنت بخاصية عدم توليد حرارة مرتفعة أثناء عملية التهيئة — و يستخدم فى كافة الإنشاءات التى تتطلب صب كتل خرسانية ضخمة كما فى حالة الخزانات و السدود .

— الأسمنت المخلوط (الكرنك)

Mixed Cement "Karnak"

و هو أسمنت بورتلاندى عادى مخلوط بنسب من الرمل و يستعمل فى معظم

استخدامات الأسمنت البورتلاندى العادى بصفة عامة و لكنه يستخدم في أعمال البهاض
واعداد الحوائط الداخلية بصفة خاصة .

Blast Furnace Cement

- الأسمنت الحديدى

وهو أسمنت بورتلاندى عادى يحتوى على نسبة من خبث الحديد الناتج من
الأفران العالية المستخدمة في صهر خام الحديد . و يستخدم بصفة عامة كبدنيسل
لاستخدامات الأسمنت البورتلاندى العادى و لكنه يستخدم بصفة خاصة في الانشاءات
التي تتطلب نوعا خاصا من الخرسانة المسلحة .

- الأسمنت الأبيض

White Portland Cement

ويستخدم في بعض الأغراض الخاصة في صناعة التشييد و البناء و التي تتطلب
منتجاتها اضافة اللون الأبيض عليها كما في حالة تجهيز المباني الداخلية للمساكن
وكذا لحامات (لزق) البلاط القيشانى و غيرها .

وبالاضافة الى أنواع منتجات ملعة الأسمنت التي سبق ذكرها فيما تقدم يمكن اضافة
نوعين آخرين من منتجات الأسمنت التي تتميز بخصائص معينة لاستخدامات خاصة و هما : -

- الأسمنت ذو النعومة العالمية

وهو أسمنت فائق النعومة و تنحصر استخداماته في صناعة فلنكات السكك الحديدية
الخرسانية ، و القناطر و كذا الخرسانة سابقة الاجهاد .

- أسمنت آبار البترول

وهو نوع من الاسمنت الذى يستخدم في تبطين آبار البترول ويمتاز بخاصية صلاحية
الاستخدام عند أعماق تصل الى ٢٤ ألف قدم تحت سطح البحر .

و تجدر الاشارة الى أن الأهمية النسبية لاستخدامات الأنواع المختلفة للأسمنت فسي السوق المصرية في المتوسط خلال الخمس سنوات الماضية هي كالتالي : -

- ٤٥ % للأسمنت اليورتلاندى العمادى
- ٣٣ % الأسمنت المخلوط " الكرنك "
- ١٥ % الأسمنت سريع التصلب
- ٥ % للأسمنت الابيض والأسمنت المقاوم لمياه البحر
- ٢ % للأنواع الأخرى

وتقوم الشركات الصناعية المنتجة للأسمنت في مصر بانتاج أصناف الأسمنت الخمس الأولى أما الأصناف الأخرى المتبقية كالأسمنت الأبيض مثلاً فلا تنتجها الا شركة أسمنت حلوان والأسمنت المقاوم لمياه البحر تنتجها شركتا طره و حلوان لانتاج الأسمنت.

٣ - الانتاج و الطاقات الانتاجية في صناعة الأسمنت المصرية:

يدخل انتاج الأسمنت في مصر ضمن عداد انتاج السلع الاستراتيجية التي تقوم الدولة بالاشراف عليه و ادارته ادارة مباشرة ، و بمعنى آخر فان الوحدات الانتاجية في قطاع صناعة الأسمنت تدخل في اطار شركات القطاع العام التي يسيطر على ادارتها جهاز التعمير والاسكان و لأهمية هذا القطاع الانتاجي في تحقيق انتاج المادة الأساسية لقطاع التشييد و البناء فقد تكون مجلس متخصص لادارة شؤونه الانتاجية المتاحة و اقتراح تقرير توسعة طاقاته الانتاجية يسمى المجلس الأعلى للأسمنت التابع لوزارة التعمير.

و الناظر الى الطاقات الانتاجية في عام ١٩٥٢ يجد أن الطاقة الانتاجية المتاحة لـم يتعد ١٢٧٠ مليون طن في السنة تحقق من خلالها انتاج فعلي قدره ٢٦ ٢٠٠ مليون طن سنوياً أما في عام ١٩٧٠ فقد قفزت الطاقة الانتاجية المتاحة الى حوالي ٤٠٠ مليون طن في السنة يتحقق من خلالها انتاج فعلي قدره ٣٦٦ مليون طن سنوياً و بهذا يتحقق نسبة ارتفاع مسن الطاقة قدرها ٩٠% و لذا يمكن القول بأن الطاقات الانتاجية الفعلية قد تضاعفت حوالي ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠.

(١) أنظر بيانات مكتب الأسمنت المصري.

أما الفترة من ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٩ فلم يطرأ على الطاقة المتاحة خلالها تغيير يذكر إذا ما استثنينا بعض التوسعات المحدودة التي تمت في بعض الشركات لزيادة طاقتها الإنتاجية فلم تسزد الطاقة المتاحة في سنة ١٩٢٩ عنها في سنة ١٩٢٠ الا بمقدار ٤١٠ ألف طن كنتيجة لهذه التوسعات . وعلى الجانب الآخر انخفض الانتاج الفعلي في عام ١٩٢٩ الى ٢٩٥١ ألف طن أي بنسبة ٦٧٪ من الطاقة الفعلية عن ذلك الذي كان سائدا في عام ١٩٢٠ حيث كانت الطاقة الانتاجية المحققة هي ٣٦٠٣ ألف طن بنسبة انتفاع قدرها ٩٠٪ . ويرجع التدهور في نسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة في صناعة الأسمنت الى عامل رئيسي هو : (تمهالك الآلات والمعدات في هذه الشركات الأمر الذي تطلب زيادة فترات توقفها لاجراء الاصلاحات اللازمة) ومن ثم أدى ذلك الى انخفاض معدلات الانتفاع بالطاقة المتاحة .^(١)

و جدير بالملاحظة أن نسبة الانتفاع بالطاقة يمكن أن تصل الى حوالي ٩٦٪ في الأحوال العادية ونسوق على ذلك مثلا ٠ في عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كانت الطاقة المتاحة لانتاج الأسمنت بالشركات المختلفة ٢ مليون طن وكان الانتاج الفعلي ٢٤١١ ألف طن وعليه وصلت نسبة الانتفاع من الطاقة الى ٩٦٫٤٪ .

ويوضح الجدول التالي (١) تطور الطاقات الانتاجية المتاحة بشركات الأسمنت مقارنة بانتاجها الفعلي منها ونسبة الانتفاع من الطاقة خلال السنوات من ١٩٢٠ الى ١٩٢٩ والتي تشير الى تدهور نسبة الانتفاع من الطاقة الى مستوى وصل الى ٦٧٪ وهذا يسدوره يعكس خطورة ما وصلت اليه حالة الآلات والمعدات الانتاجية كما يعكس أيضا ما تتحمله الطاقة الانتاجية الحالية من مصروفات عمومية كان يلزم تحميلها وتوزيعها على طاقات انتاجية أكبر ومن ثم فإن الطاقة الانتاجية الفعلية تتحمل بأكثر من نصيبها في التكاليف الثابتة للمنشأة بحوالي الثلث تقريبا وقد تحققت هذه الطاقات الانتاجية في خلال البرامج الانتاجية للشركات الأوسع

(١) الجهاز المركزي للحسابات - الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الاداء - التقارير السنوية لمتابعة وتقييم اداء شركات انتاج مواد البناء والحراريات سنسوات مختلفة ١٩٢٤ / ١٩٢٨ تقارير غير منشورة .

جدول (١)
الطاقات الانتاجية الفعلية ونسبتها الى الطاقة
الانتاجية المتاحة في الوحدات الانتاجية لصناعة
الاسمنت خلال الفترة ١٩٧٩/٧٠

الطاقات الفعلية التي الطاقة المتاحة %	الطاقة الفعلية الفطن	الطاقة الاسمية الفطن	السنوات
%٩٠	٣٦٠٣	٤٠٠٠	١٩٧٠
%٩٠	٣٦٠٣	٤٠٠٠	١٩٧١
%٩٥	٣٨١٤	٤٠٠٠	١٩٧٢
%٩٠	٣٦١٠	٤٠٠٠	١٩٧٣
%٨٣	٣٣٢٠	٤٠٠٠	١٩٧٤
%٨٩	٣٥٨٣	٤٠٠٠	١٩٧٥
%٨٢	٣٣٦٣	٤٠٦٠	١٩٧٦
%٧٩	٣٢٣٢	٤٠٦٠	١٩٧٧
%٧٥	٣٠٦٣	٤٠٦٠	١٩٧٨
%٦٧	٢٩٥١	٤٤١٠	١٩٧٩

المصدر: وزارة التخطيط - شعبة التعمير والاسكان - بيانات غير منشورة.

ويتبين من الجدول السابق أن كبرى شركات إنتاج الأسمنت في مصر في عام ١٩٧٩ على التوالي هي :

شركة أسمنت بورتلاند حلوان	٣٧,٤%
شركة أسمنت بورتلاند طسره	٣٠%
شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند	١٦,٨%
الشركة القومية لإنتاج الأسمنت	١٥,٨%

كذلك يبين أيضا أن إنتاج جمهورية مصر من الأسمنت مركز بدرجة كبيرة في إقليم القاهرة الكبرى حيث يتم إنتاج ما يقرب من ثلث الكمية المنتجة من الأسمنت في حلوان و طسره (ضواحي القاهرة) بينما النسبة المتبقية في الاسكندرية . ولهذا تتحمل هذه الصناعة تكاليف نقل كبيرة عند تسويق منتجات الأسمنت الى الأقاليم الأخرى في الجمهورية .

٤ - الاستهلاك الظاهري من الأسمت في السوق المحلية خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٩

تعتمد حسابات الاستهلاك الظاهري من الأسمت في السوق المحلية على بيانات وأرقام
مكونات معادلة حساب الاستهلاك الظاهري وهي :

الاستهلاك الظاهري خلال السنة = الانتاج خلال السنة + الواردات خلال السنة - الصادرات
خلال السنة

(مع افتراض ثبات المخزون)

ولا يمكن القول بأن الاستهلاك الظاهري يساوي الطلب المحلي على هذه السلعة
طالما أن هناك مجموعة كبيرة من المحددات تدخل في الاعتبار عند حساب عناصر المعادلة السابق
ذكرها . فالانتاج خلال السنة يعتمده كثير من التقلبات صعودا و هبوطا نظرا لما تواجهه
الوحدات الانتاجية من مشاكل مالية تتعلق بتوفير بعض قطع الخيار اللازمة لصيانة المعدات
والآلات والتي يستلزم الحصول عليها توفير قدر من النقد الأجنبي و العملات الصعبة التي
كانت تواجه الدولة فيها نقصا ملحوظا خاصة خلال الفترة ٧٠ / ٧٥ . هذا بالإضافة إلى
مشاكل الانتاج المتعلقة بتنظيم ادارة وحدات القطاع العام الانتاجية و ما يرتبط بها من نظم
الحوافز و الأجور . . . الخ ، هذا إلى جانب مشاكل الانتاج المرتبط بانقطاع التيار الكهربائي
لارتفاع قوة التحميل على شبكة الكهرباء العامية منطقة حلوان التي تضم عددا كبيرا جدا من
المصانع والتي تتوطن بها كبرى شركات الأسمت في مصر .

وإذا نظرنا إلى العنصر الثالث (الصادرات) في تقدير معادلة الاستهلاك الظاهري
لوجدنا أن صادرات مصر من الأسمت كانت متغيرة خلال الفترة السابقة على عام ١٩٧٠ وكانت
موجهة إلى أسواق مجموعة من الدول العربية و الافريقية أهمها المملكة العربية السعودية
و دول الخليج العربي و اليمن الشمالية و جمهورية اليمن الديمقراطية و سوريا و لبنان و دول
جنوب شرق أفريقيا و السودان . إلا أن حاجة الاستهلاك المحلي لاستخدامات الأسمت في
السوق المحلية كانت سببا في تقليص صادرات الأسمت المصري إلى هذه الأسواق التقليدية
حتى اضمحلت تماما في عام ١٩٧٨ و وصلت إلى الصفر في عام ١٩٨٠ و في المقابل زادت الواردات

من الأسمنت زيادة ملحوظة بعد عام ١٩٧٥ بسبب الدفعة القوية للتقنية في مجالات التشييد والبناء لمختلف القطاعات في الدولة وبدأت الزيادة الملحوظة في الواردات تأخذ طريقها الى السوق المحلية عندما تم السماح للقطاع الخاص باستيراد كميات من الأسمنت من الخارج واعطى له حرية بيعها في السوق المحلية طبقا للقرارات المنظمة لبيع السلع المستوردة فسي السوق المصرية - كذلك سمح للأفراد وشركات الاستثمار التي تقوم ببناء مجمعات المساكن الادارية و ابراج الاسكان الفاخرة باستيراد مايلزمها من الأسمنت مع اغنائها من الجمارك الأمر الذي أحدث طفرة هائلة في أرقام استيراد الأسمنت من الخارج خلال السنوات ١٩٨٠/٧٩

و يبين الجدول الآتسى (٣) الاستهلاك الظاهرى من الأسمنت في السوق المحلية محسوبا على أساس عناصر المعادلة السابق ذكرها و الذى يتضح منه أن الاستهلاك من الأسمنت قد تضاعف خلال السنة ١٩٨٠ عما كان عليه في عام ١٩٧٠ وأن الانتاج المحلى لم يتزايد بصورة تسهم في سد الاحتياجات المتزايدة بل على العكس ظل في أغلب سنوات الفترة ١٩٧٠/١٩٨٠ ثابتا تقريبا رغم تزايد الاستهلاك بشكل تصاعدى وأكثر من هذا أنه بدأ فى التناقص بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٧٨ حيث انخفض فى الأعوام التى تليها بحوالسى ١٠٠ الف طن سنويا . ونتيجة لهذا يعانى الاقتصاد المصرى من عيب استيراد الأسمنت من الخارج حيث تشكل الواردات حوالى ٤٩ ٪ من اجمالى الاستهلاك الظاهرى لعام ١٩٨٠ بينما يساهم الانتاج المحلى فقط بحوالى ٥١ ٪ الأمر الذى يشكل ضغطا رهيبا على ميزان المدفوعات لاستيراد الأسمنت من الخارج رغم توافر معظم مستلزمات انتاجه فى مصر .

وقد بدأت الدولة فى تدارك هذه الظاهرة فبدأت فى وضع مجموعة من المشروعات موضع التنفيذ ولكن ببطء الاجراءات و ببطء عمليات التنفيذ يجعل من المستحيل على مصر أن تنهى بأكملها عن اعتمادها من الأسمنت قبل أربع سنوات من الآن أو فى أوائل عام ١٩٨٦ تقريبا .

جدول (٣)

الاستهلاك الظاهري من الأسنت في السوق المحلية

خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠

ونسبة ما يغطيه الانتاج المحلى من

الكمية بالألف طن

السنوات	البيان	الانتاج المحلى	الواردات	الصادرات	الاستهلاك الظاهري	نسبة الاستهلاك الظاهري الى الانتاج المحلى	نسبة فائض أو عجز الانتاج المحلى عن الاستهلاك الظاهري
١٩٧٠		٣٦٠٣	-	٩٠١	٢٧٠٢	%٧٥	%٢٥
١٩٧١		٣٦٠٣	-	٨٥٢	٢٧٥١	%٧٦	%٢٤
١٩٧٢		٣٨١٤	-	٨٧٠	٢٩٤٤	%٧٧	%٢٣
١٩٧٣		٣٦١٠	-	٦٣٠	٢٩٨٠	%٨٣	%١٧
١٩٧٤		٣٣٢٠	-	٥٠٣	٢٨١٧	%٨٥	%١٥
١٩٧٥		٣٥٨٣	١٩٣	١٩٢	٣٥٨٤	%١٠٠	-
١٩٧٦		٣٣٦٣	٣٩٧	٩٧	٣٦٦٣	%١٠٩	(%٩)
١٩٧٧		٣٢٣٢	٧٩١	٢٩	٣٩٩٤	%١٢٤	(%٢٤)
١٩٧٨		٣٠٦٣	١٣٨٠	١٠	٤٤٣٣	%١٤٥	(%٤٥)
١٩٧٩		٢٩٥١	٢٤٦٤	١٠	٥٤٠٥	%١٨٣	(%٨٣)
* لتقديرى ١٩٨٠		٢٩٥١	٢٨٣٣	-	٥٧٨٤	%١٩٦	(%٩٦)

ملحوظة: الاستهلاك الظاهري محسوب طبقا للمعادلة السابق توضيحها

- بيانات الواردات والصادرات الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ من شعبة التجارة الخارجية

بوزارة التخطيط (بيانات غير مشورة)

بيانات عام ١٩٨٠ لجميع البنود هي بيانات تقديرية وليست فعلية

() نسب سالبه للعجز

١/٤ نصيب الفرد من استهلاك الأسمنت في مصر خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٨٠

يمثل نصيب الفرد من الاستهلاك من سلعة الأسمنت مؤشرا هاما عند النظر الى حجم الاستهلاك الكلي ومدى توافقه مع استهلاك الأسمنت في المجتمعات الأخرى وذلك عن طريق مقارنة معدل استهلاك الفرد من الأسمنت بمعدل استهلاك الفرد في الدول الأخرى المماثلة أو بمقارنته مع معدل استهلاك الفرد من الأسمنت في العالم . ويبين الجسد ول (٥) أن نصيب الفرد من استهلاك الأسمنت في مصر لم يتعد ٨٢ كيلو جرام في عام ١٩٢٠ وهو رقم متخلف جدا اذا ما قيس بمعدلات استهلاك الأسمنت للفرد في العالم فقد بلغ نصيب الفرد من استهلاك الأسمنت في العالم في عام ١٩٦٩ حوالي ١٤٧ كيلو جرام للفرد^(١) وهذا في حد ذاته يعكس مدى تخلف الجهود^(٢) لتتبعه في مصر ومن ثم مدى تخلف نشاط التشييد والبناء عن مواكبة احتياجات المجتمع المصري بصفة عامة .

وقد تدرج نصيب الفرد من استهلاك الأسمنت في مصر خلال الفترة ١٩٢٠/١٩٨٠ ليصل في نهاية عام ١٩٨٠ الى ١٣٩ كيلو جرام محققا زيادة قدرها ٦٩% عما كان عليه استهلاك الفرد في عام ١٩٢٠ - ومع التسليم بالظفرة الهائلة التي حققها معدل نمو نصيب الفرد من استهلاك الأسمنت خاصة بعد عام ١٩٢٥ وخلال الفترة ١٨٠/٧٥ إلا أنه لا زال متخلفا عما كان عليه استهلاك الفرد في العالم في عام ١٩٦٩ . واذا ما قورن استهلاك الفرد في مصر في عام ١٩٨٠ بما وصل اليه نصيب الفرد من استهلاك الأسمنت في العالم خلال ١٩٨٠ لوجدنا أنه لا زال بعيدا ومتخلفا عنه بشكل كبير حيث يصل متوسط استهلاك الفرد من الأسمنت في عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٩٠ كيلو جرام^(٢) ولكن المعروف أن استخدامات الأسمنت تتم بمعدلات مرتفعة جدا في مصر نتيجة للجهود الحقيقية لوضع خطة التنمية

See: I.C.A., World Cement market, 1969 Washington, U.S.A. c 1970. (1)

(٢) منسوبة على أساس نفس معدلات نمو استهلاك نصيب الفرد في العالم التي تحققت خلال الفترة ١٩٦٠/١٩٦٩ .

الاقتصادية والاجتماعية موضع التنفيذ ونتيجة لازدهار الاقتصاد القوي وانتعاش حركة التشييد والبناء لكافة قطاعات الاقتصاد القوي خاصة قطاع الاسكان الذي يسمى لتحقيق سياسة الأمن الاسكاني عن طريق توفير قدر أكبر من الأماكن الملائمة للمكثي خاصة احتياجات ذوي الدخل المحدود ٠٠ وعلى ذلك نرى أنه من المتوقع أن يصل نصيب استهلاك الفرد في مصر من الأسمنت الى المتوسط السائد في دول العالم خلال العامين القادمين على الأكثر ولتحديد بنهاية عام ١٩٨٣ ٠

جدول (٤)
نصيب الفرد من استهلاك الأسمنت
خلال الفترة ١٩٨٠/٧٠

السنوات	الاستهلاك الظاهري بالالف طن	عدد السكان بالمليون (*)	نصيب الفرد بالكيلو جرام	معدل النمو %١٠٠ = ٧٠
١٩٧٠	٢٧٠٢	٣٢,٩	٨٢	%١٠٠
١٩٧١	٢٧٥١	٣٣,٧	٨١,٦	%١٠٠
١٩٧٢	٢٩٤٤	٣٤,٦	٨٥	%١٠٣
١٩٧٣	٢٩٨٠	٣٥,٤	٨٤	%١٠٢
١٩٧٤	٢٨١٧	٣٦,٢	٧٨	%٩٥
١٩٧٥	٣٥٨٤	٣٧,٢	٩٦	%١١٧
١٩٧٦	٣٦٦٣	٣٧,٩	٩٨	%١٢٠
١٩٧٧	٣٩٩٤	٣٨,٨	١٠٢	%١٢٤
١٩٧٨	٤٤٣٣	٣٩,٧	١١٢	%١٣٧
١٩٧٩	٥٤٠٥	٤٠,٦	١٣٣	%١٦٢
١٩٨٠	٥٧٨٤	٤١,٥	١٣٩	%١٦٩

(*) المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية

مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٧ - يولية ١٩٧٨

حيث أرقام السكان خلال الفترة ٨٠/٧٨ على أساس معدل نمو ٢,٣١%

وهو معدل النمو السنوي بين تعدادي ١٩٦٦ الى ١٩٧٦.

٢/٤ استهلاك القطاعات المختلفة من الأسمنت في عام ١٩٨٠

تشير تقديرات توزيع الاستهلاك الكلي من الأسمنت على قطاعات النشاط الاقتصادي الى الأهمية الكبرى لقطاع الاسكان الذي يستحوذ على حوالي ٣٩% من الاستهلاك — من الاسمنت، وهذا في حد ذاته راجع الى الأهمية والتركيز الذي توليه الدولة لمحاولة حل مشكلة الاسكان في مصر وهى المشكلة التى تراكت عبر فترات طويلة من الزمن زادت على العشرين عاما فمئذ قرارات التأميم وتحديد الايجارات فى السنوات الأولى من الستينات ونشاط البناء للاسكان يتعثر حتى كاد يتوقف تماما فى السنوات التى سبقت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وذلك لسببين: اما عدم توافر الأسمنت بالكميات المناسبة والأسعار المناسبة، أو لاجسام الأفراد جزئيا عن الاستثمار فى المباني نتيجة لضآلة العائد على الاستثمار فى المباني السكنية الذى تقدره لجان رسمية ويخضع لمراجعة ومراقبة قوية من الجهات الحكومية المختصة. ولكن الأمر سرعان ما تغير بعد عام ١٩٧٥ حينما زاد نشاط البناء للاسكان حيث سمحت الدولة بينسأء المجمعات السكنية وتليك الشقق والمحلات التجارية والمسكن الادارية التى تستخدم كمقار للشركات ومكاتب الخدمات والتى تخضع لقواعد البيع والشراء الحراً أو بمعنى آخر تخضع لقوانين العرض والطلب دون تدخل الحكومة ومن ثم حصلت شركات المباني على عوائد تعتبرها مناسبة على استثماراتها الأمر الذى شجعها على الاستمرار فى هذا النشاط.

ويأتى قطاع الصناعة فى المرتبة الثانية حيث يمثل استهلاكها من الأسمنت حوالى ٢١% من جملة استهلاك الأسمنت فى مصر ويدخل ضمن هذا الاستهلاك احتياجات مصانع البلاط والموزايكو وصناعة المنتجات الأسمنتية كالمواسير والفلنكات ٠٠٠ الخ. كما يشمل هذا الاستهلاك احتياجات قطاع الصناعة (تسليمات مكتب بيع الاسمنت المصرى للمشروعات الصناعية) لانجاز مباني توسعات المصانع القائمة أو اعداد مباني المشروعات الجديدة.

ويأتى فى المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات الذى يدخل ضمن نشاطه انشاء الطرق والكبارى والأنفاق للمرور ويمثل حوالى ١٣% وقد احتل هذا القطاع جانبا كبيرا من الأهمية نظرا لما توليه الدولة من عناية لاعادة بناء القواعد الهيكلية للبنية الأساسية فى

مصر والتي توفر تسهيلات لكافة الاقتصاد القوي - ولتهدا خصصت الاستثمارات المتزايدة
لإعادة رصف وإنشاء الطرق وبناء الكبارى لتسهيل تدفق حركة المرور داخل المدن وخارجها
وكذلك البدء في تنفيذ مجموعة من الانفاق الكبرى خاصة تلك الانفاق التي تربط سيناء بالسواحل
كما هو في حالة نفق الشهيد أحمد حمدي .

وهي الجدول الآتسي (٥) توزيع استهلاك الأسمنت بين القطاعات المختلفة للنشاط
في الاقتصاد المصري عن عام ١٩٨٠ .

جدول (٥)
توزيع الاستهلاك من الأسمنت بين
القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي فسي
عام ١٩٨٠

الترتيب بين القطاعات	الاستهلاك من الأسمنت ألف طن	الأهمية النسبية في استهلاك الأسمنت %	قطاعات النشاط الاقتصادي
الثاني	٦٣٦	١١	الزراعة و الري
	١٢١٥	٢١	الصناعة
	٥٧	١	الكهرباء
الثالث	٧٥٣	١٣	النقل و المواصلات
	٥٧	١	التجارة و المال
	٥٢١	٩	الاستخدامات العامة
الأول	٢٢٥٦	٣٩	Public utilities
	٢٨٩	٥	الاسكان الترميمات و الإصلاحات و الصيانة
	٥٧٨٤	%١٠٠	

المصدر: بيانات شعبة الاسكان و التعمير - وزارة التخطيط (غير منشورة)

٣/٤ توزيع الاستهلاك على محافظات جمهورية مصر العربية في عام ١٩٨٠

يتباين استهلاك الأسمنت في محافظات جمهورية مصر العربية تبعاً لحركة الانشاء والتشييد والتعمير والبناء في كل منها - وهذا التباين في حجم النشاط الانشائي يرجع أساساً الى ارتفاع حجم السكان في محافظا تبذاتها عن الأخرى وهذه الكثافات السكانية تولد طلباً متزايداً على احتياجات التشييد والبناء وبالتالي تولد طلباً متزايداً على سلعة الأسمنت. كذلك يختلف توزيع الاستهلاك بين المحافظات المختلفة بجمهورية مصر العربية تبعاً لدرجة التحضر Urbanization التي تختلف من محافظة الى أخرى (يقصد بدرجة التحضر هنا نسبة السكان الحضريين الى السكان الريفيين) فمحافظة القاهرة مثلاً يدخل معظم سكانها في عداد السكان الحضريين وكذا محافظة الاسكندرية بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة للمحافظات الأخرى كالمنوفية والبحيرة وكفر الشيخ . . . الخ .

وعلى هذا فان استهلاك الأسمنت يتباين تبعاً لهذين العاملين (عدد السكان - ودرجة التحضر) ولهذا نجد أن أعلى نسبة للاستهلاك من الأسمنت كانت في محافظة القاهرة حيث استحوذت على ٣٢٪ من اجمالي استهلاك الأسمنت في الجمهورية يليها الاسكندرية حيث بلغت نسبة استهلاكها ١٧٫٢٪ من اجمالي استهلاك الجمهورية من الأسمنت أما المحافظات الأخرى فتختلف نسبة استهلاك الأسمنت بها على ضوء حركات الانشاء والتعمير التي تجري في نطاق المحافظة فالمحافظات التي تضم مدناً جديدة نجد أن استهلاكها من الأسمنت قد ارتفع بصورة ملحوظة مثل محافظات إقليم الاسكندرية و شرق الدلتا التي تضم مدن العامرية الجديدة أو محافظات إقليم سيناء وقناة السويس التي تتضمن بجانب انشاء مراكز حضرية جديدة مجهودات مكثفة لاستكمال بناء هذه المدن وازالة آثار الدمار الذي خلفته الحرب .

وإذا نظرنا الى استهلاك الأقاليم المختلفة التي تضم مجموعة جغرافية متقاربة من المحافظات نجد أيضاً أن إقليم القاهرة الكبرى الذي يضم القاهرة والجيزة والقليوبية يستحوذ على أعلى نسبة من استهلاك الأسمنت تصل الى ٣٨٪ وهذا لا يرجع فقط الى زيادة عدد

السكان في هذا الاقليم بل أيضا يرجع الى أن ٨٠% من سكان هذا الأقليم هم من السكان الحضريين كذلك نجد أن هذا الاقليم يدخل ضمن حدوده مجموعة من المدن الجديدة تحت الانشاء وهي مدينة العاشر من رمضان ومدينة العبور والسادات ، ١٥ مايو - ويلى ذلك في الأهمية إقليم الاسكندرية و شرق الدلتا ولنفس الأسباب السابق ذكرها عن الأقليم السابق يستحوذ اقليم الاسكندرية على ٢٨٩% من جملة استهلاك الأسمنت في جمهورية مصر العربية .

أما بقية الأقاليم فهتراج نصيبها من ٥٤% الى ٨٤% وان اختلف نصيب كل محافظة داخل الاقليم الذي هي عضوا فيه بحكم انتشارها الجغرافي .

ويبين الجدول الآتسى (٦) توزيع استهلاك الأسمنت على اقاليم و محافظات جمهورية مصر العربية في عام ١٩٨٠ .

جدول (٦)
توزيع الامتهلاك من الأسمنت على محافظات
وأقاليم جمهورية مصر العربية عن عام ١٩٨٠

المحافظة و الاقليم	% استهلاك المحافظة والاقليم من الاستهلاك الكلى	استهلاك المحافظة والاقليم بالالف طن
القاهرة	٣٢	١٨٥٠
الجيزة	٤	٢٣٢
القليوبية	٢	١١٧
اقليم (١) القاهرة الكبرى	٣٨	٢١٩٩
دمياط	٧ر	٤٠
الدقهلية	٢ر٢	١٢٧
الشرقية	٢ر٥	١٤٥
اقليم (٢) شرق الدلتا	٥ر٤	٣١٢
السويس	٤ر٠	٢٣٢
الاسماعيلية	١ر٨	١٠٤
بور سعيد	٧ر	٤٠
ميناء	٥ر	٢٩
اقليم (٣) سيناء وقناة السويس	٧ر٠	٤٠٥
الاسكندرية	١٧ر٢	٩٩٥
البحيرة	٥ر٦	٣٢٤
مطروح	٦ر١	٣٥٣
اقليم (٤) الاسكندرية وغرب الدلتا	٢٨ر٩	١٦٧٢

تابع جسد اول (٦)

المحافظة و الاقليم	% استهلاك المحافظة والاقليم من الاستهلاك الكلى	استهلاك المحافظة والاقليم بالالف طن
المنوفية	٢ ر -	١١٦
الغربية	٢ ر ٣	١٣٣
كفر الشيخ	٢ ر ٢	١٢٧
اقليم (٥) وسط الدلتا	٦ ر ٥	٣٧٦
بنى سويف	١ ر ٣	٧٥
الفيوم	٨ ر	٤٦
المنيا	١ ر ٧	٩٨
أسيوط	٢ ر -	١١٦
اقليم (٦) شمال الصعيد	٥ ر ٨	٣٣٥
سوهاج	١ ر ٧	٩٨
قنا	٢ ر ٣	١٣٤
أسوان	٣ ر ٢	١٨٥
الوادى الجديد	٢ ر	١٧
البحر الأحمر	٩ ر	٥٢
اقليم (٧) جنوب الصعيد والوادى الجديد والبحر الأحمر	٨ ر ٤	٤٨٦
اجمالى الاستهلاك لعام ١٩٨٠	%١٠٠	٥٧٨٤

ملحوظة: نسب استهلاك المحافظة و الاقليم الى الاستهلاك الكلى مأخوذة عن تقديرات حجم الطلب الكلى المتوقع على الأسمت في عام ١٩٨٠ الذى ورد في جدول رقم ٣٥ صفحة ٦٦ من رسالة ماجستير مقدمة من السيدة / أسماء أحمد على ثابت الى كلية التجارة جامعة القاهرة في عام ١٩٧٨ عن تخطيط منافذ التوزيع لقطاع الأسمت .

٥- نظرة مستقبلية لصناعة الأسمنت في ضوء احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(١٩٨٠-١٩٩٠)

تمثل صناعة الاسمنت احدى الركائز الاساسية باعتبارها أهم فرع من فروع صناعة مواد البناء والخرابوات . وقد أوضحنا سابقا أن أهمية منتجات هذه الصناعة ترجع الى ضرورتها باعتبارها عنصرا من عناصر مستلزمات الانتاج لقطاع التشييد والبناء الذي يمثل قطاعا حيويا لنمو المنشآت السكنية ومنشآت قطاع الخدمات والمنشآت المدنية في قطاع الزراعة ومنشآت قطاعات الاعمال الهندسية المدنية Civil Engineering بصفة عامة . . . الخ .

وإذا كانت الدولة تستهدف تنمية المجتمع المصري اقتصاديا واجتماعيا ، وفي ضوء شعار الأمن الاسكاني الذي ترفعه السلطة السياسية بهدف توفير المسكن الملائم للمواطن فان صناعة الاسمنت تقع في مقدمة الصناعات التي يمكن أن تسهم بصورة مباشرة في تحقيق هذا الهدف خاصة أن مستلزمات انتاج هذه الصناعة متوافرة بشكل ملحوظ على طول البلاد وعرضها - ومن ثم فان التقصير في الاهتمام بتنمية هذه الصناعة والعمل على زيادة انتاجها ليس له ما يبرره وان أعطاء الاولوية في الاستثمارات لبناء وحدات انتاجية جديدة يمكن أن يوفر كميات النقد الاجنبي المتزايد التي تستخدم لاستيراد احتياجات المجتمع من هذه السلعة .

وتسعى نظرنا المستقبلية الى الوقوف على تقديرات الطلب على سلعة الاسمنت خلال السنوات العشر القادمة حتى عام ١٩٩٠ - وكذا توقعات العرض المحتمل خلال الخطط المستقبلية وفي اطار استراتيجية تنمية هذه الصناعة وفي ضوء موازنة الطلب المحلي المستقبل والعرض القائم سوف تتمكن من وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه صناعة الاسمنت ودرجة التوسع فيها والاقاليم التي تحتاج الى بناء وحدات انتاجية بها للاكتفاء الذاتي من منتجات الاسمنت (المعسروف أن تكلفة نقل الاسمنت تمثل عنصرا هاما في أسعار البيع للمستهلكين) كذلك تأخذ النشرة المستقبلية في الاعتبار وضع الانتاج القائم اذا ما سميت مصر الى اعادة فتح أسواق التصدير التي كانت قد فقدتها خلال السنوات الثلاث الماضية نتيجة لتزايد ضغط الاستهلاك المحلي على الاسمنت

وعدم قدرة المصانع المحلية على الوفاء بارتباطات الاسواق الاجنبية نتيجة للقرارات الحكومية
بتوجيه انتاج الاسمنت القائم لسد حاجة أعمال الانشاءات العامة Public Utilities
وأعمال الانشاءات الداخلة ضمن استثمارات القطاع العام لان هذا يوفر على الحكومة عبء استيراد
الاسمنت من الخارج •

١/٥ تقديرات الطلب المحلي المستقبلية على منتجات الاسمنت (١٩٨٠-١٩٩٠)

تعددت محاولات ودراسات تقديرات الطلب على منتجات الاسمنت في السوق المصرية لفترات طويلة نسبيا تصل الى خمسة عشر عاما وأبرز هذه الدراسات بدأت في عام ١٩٢٠ (١) وأعدت على تحليل للاتجاه العام للطلب على الاسمنت خلال الفترات الماضية ثم حصلت على تقديرات الطلب في المستقبل عن طريق مد خط الاتجاه العام باستخدام المعادلة الرياضية

$$ص = أ + ب س$$

كذلك وضعت هذه الدراسة افتراضات لمعدل نمو الدخل القومي فافتترضت معدلات نمو مختلفة هي ٣,٥% ، ٤% ، ٥% ، ٥,٣% وربطت بين الطلب على الاسمنت ومعدلات نمو الدخل القومي في الفترات المقبلة على اعتبار أن معدل نمو الدخل القومي هو المتغير المستقبل Independent Variable عند حساب الطلب على الاسمنت أو بمعنسى آخر اعتمد هذا المنهج على كون الطلب على الاسمنت دالة في معدل نمو الدخل القومي .

$$ص = ٥ (س) + ١ حيث س = ١ = ٣,٥% سنويا$$

$$ثم ص = ٤ (س) + ٢ حيث س = ٢ = ٤% سنويا$$

بهذا حصلت الدراسة على خمسة تقديرات للطلب على الاسمنت بالاضافة الى تقديرات الطلب السابق تقديراتها عن طريق تطبيق معادلة الاتجاه العام .

أما الدراسة الثانية فقد أعدها معهد التخطيط القومي للمؤسسة العامة لمواد البناء والحراريات في أوائل عام ١٩٧٤ واعتمدت في تقديراتها على أسلوبين :

أ - استخدام المعاملات الفنية بين حجم الاستثمارات والطلب على الاسمنت

مستندة في هذا على استراتيجية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما

يتبعها من تقديرات حجم استثمارات تحقق معدلات النمو المستهدفة في هذه

الخطط .

(١) دكتور يسرى خضر اسماعيل التحليل الكمي للطلب على الاسمنت في ج . م . ع . وأهميته

في تطبيقه محليا وخارجيا - رسالة دكتوراه - كلية التجارة - جامعة القاهرة ١٩٧١ .

ب. استخدام الارتباط المتعدد بين مجموعة المتغيرات المستقلة ذات التأثير فسي
الطلب على الاسمنت (عدد السكان الحضريين ، حجم الاستثمارات ، الناتج
المحلي الاجمالي) باعتبار أن الطلب على الاسمنت دالة في هذه المتغيرات
أى

ص (الطلب على الاسمنت) = د (س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤)

ثم أعدت بعد ذلك في عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ واستبان بمعرفة بيوت الخبرة المحلية
معتمدة في تقديراتها على نفس مناهج الدراساتين الاولتين ولكنها لم تحصل على نفس النتائج
بسبب استخدام مصادر مختلفة للبيانات .

وبيين الجدول الاتسى (٧) تقديرات الطلب على الاسمنت التي أظهرتها
الدراسات السابق الاشارة اليها .

الكمية بالالف طن

جدول (٧)
نتائج تقديرات الطلب على الاسمنت "دراسات مختلفة"

السنة	نتائج الدراسة الأولى (١)					(٢)		(٣)					(٤)	(٥)	(٦)			
	الاتجاه العام	حالة (١)	حالة (٢)	حالة (٣)	حالة (٤)	حالة (٥)	الارتباط المتعدد	الارتباط المتعدد العام	الاتجاه العام	الارتباط المتعدد	توسط استهلاك الفرد	الاستشارات %١٠			الاتجاه العام	توسط استهلاك الفرد	توسط استهلاك الفرد	الارتباط المتعدد
١٩٧٠	٣٤٣٣	٣٣٧٠	٣٣١١	٣٤٠٠	٣٤٤٨	٣٤٦٣												
١	٣٥٢٩	٣٣٧٣	٣٥٢٨	٣٥٥٧	٣٦٢٤	٣٦٦٥												
٢	٣٦٤٦	٣٥٨٤	٣٦٦٤	٣٧١١	٣٨٢١	٣٨٨١												
٣	٣٧٥٢	٣٦٩٩	٣٨٠٩	٣٨٧٧	٤٠٤٤	٤١١٦												
٤	٣٨٥٨	٣٨٢٠	٣٩١٣	٤٠٥٠	٤١٦٧	٤٢٤٥												
٥	٣٩٦٤	٣٩٤٩	٤٠٢٢	٤١٦٧	٤٣٠٦	٤٣٥٢												
٦	٤٠٧١	٤٠٨٢	٤١٦٢	٤٣٢٧	٤٥٠٦	٤٥٩٠												
٧	٤١٧٧	٤٢٢٣	٤٣٤٦	٤٥١٣	٤٧٠٦	٤٧٧٣												
٨	٤٢٨٣	٤٣٦٨	٤٤٦٤	٤٦٠٦	٤٨٠٠	٤٨٦٩												
٩	٤٣٩٠	٤٤٧٢	٤٥٦٩	٤٧٠٦	٤٩٠٠	٤٩٦٥												
١٠	٤٤٩٧	٤٤٨٢	٤٥٦٤	٤٧١١	٤٩٠٠	٤٩٦٥												
١١	٤٦٠٣	٤٦٧٩	٤٧٧٦	٤٨٧٥	٥٠٦٣	٥١٣٨												
١٢	٤٧٠٩	٤٧٥٠	٤٨٠٨	٤٩٢٥	٥١٣٨	٥٢١٣												
١٣	٤٨١٦	٤٨١٠	٤٨٧٥	٤٩٧٥	٥١٣٨	٥٢١٣												
١٤	٤٩٢٣	٤٩٢٣	٤٩٧٥	٥١٣٨	٥٢١٣	٥٢١٣												
١٥	٥٠٣٠	٥٠٣٠	٥٠٦٩	٥١٣٨	٥٢١٣	٥٢١٣												
١٦	٥١٣٧	٥١٣٧	٥١٣٨	٥٢١٣	٥٢١٣	٥٢١٣												
١٧	٥٢٤٤	٥٢٤٤	٥٢٤٤	٥٢٤٤	٥٢٤٤	٥٢٤٤												
١٨	٥٣٥١	٥٣٥١	٥٣٥١	٥٣٥١	٥٣٥١	٥٣٥١												
١٩	٥٤٥٨	٥٤٥٨	٥٤٥٨	٥٤٥٨	٥٤٥٨	٥٤٥٨												
٢٠	٥٥٦٥	٥٥٦٥	٥٥٦٥	٥٥٦٥	٥٥٦٥	٥٥٦٥												
٢١	٥٦٧٢	٥٦٧٢	٥٦٧٢	٥٦٧٢	٥٦٧٢	٥٦٧٢												
٢٢	٥٧٧٩	٥٧٧٩	٥٧٧٩	٥٧٧٩	٥٧٧٩	٥٧٧٩												

(١) يسرى خبره التحليل الكمي للطلب على الاسمنت في ج م م... و أضيفت في تحقيقه حليا وخارجيا... بحث تقدم للحصول على الدكتوراه في كلية التجارة جامعة القاهرة (١٩٧١) (١) حالة (١) بافتراض معدل نمو لدخل م م م... (١) ٥٠٠ (٢) ٥٠٠ (٣) ٥٠٠ (٤) ٥٠٠ (٥) ٥٠٠

Institute of National Planning, Cairo, Egypt, "An Economic Study of the Egyptian Cement Industry, Part one, February 1974. PP. 29; 33 and P. 49. (١)

Arab Swiss Engineering Company "Study on Distribution of Bulk Cement in Egypt, "Cairo, March, 1976, Annex 12. International Management Center, "Study for Cement Demand in Egypt 1982 - 1992", 1978; PP. 16-23-24-50-59. (٢) (٣) (٤) (٥)

المصدر: اراء على ثابت - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة جامعة القاهرة (مذكور سابقا) صفحة ١٧

وتجدر الاشارة هنا الى أننا سوف نعتمد على تقديرات دراسة الطلب التي أظهرتها نتائج البحث الذي أعده معهد التخطيط القومي للاسباب الآتية :-

- أن الدراسة تعطي تقديراتها حتى عام ١٩٩٠ .
- أن الدراسة تأخذ في الاعتبار الطلب المكبوت الذي ساد الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٠ نتيجة عدم السماح بالاستيراد وقصور الانتاج المحلي عن تلبية الطلب .
- أن الدراسة قد أخذت بأسلوب الارتباط المتعدد الذي يعتمد على ادخال تأثيرات مجموعة من أهم المتغيرات وليس متغيرا واحدا عند تقدير الطلب على الاسمنت
- أن الدراسة قد اعتمدت على الارقام الحقيقية للاستهلاك في الفترة ١٩٦٠ / ١٩٧٠ من واقع سجلات مكتب بيع الاسمنت المصري المكلف بتوزيع وبيع الاسمنت في جمهورية مصر العربية دون الاعتماد على البيانات الاحصائية التي تنشرها المؤسسات الصناعية .
- أنه بمقارنة تقديرات معهد التخطيط القومي للطلب خلال الفترة ١٩٨٠ / ٧٤ بالاستهلاك المحلي الفعلي نجد ان هناك زيادة في تقديرات الطلب عن الاستهلاك المحلي الفعلي بمقدار حوالي ٣٢% في المتوسط خلال هذه الفترة أو بحوالي ٩٧٥٠ ألف طن خلال الفترة وهذا الجزء هو الجزء المخصص لسواق التصدير حيث تشمل تقديرات معهد التخطيط القومي للطلب المحلي والطلب الخارجي . واذ ما رجعنا الى صادرات مصر من الاسمنت خلال الفترة السابقة على عام ١٩٧٤ لوجدنا أنها في المتوسط تصل الى ١٢٠٠ ألف طن في السنة ومعنى آخر فانه لو سمح باستخدام طاقة التصدير لكنت مصر قد صدرت خلال السبع سنوات ٨٠ / ٧٤ ما قيمته ٩٦٠٠ ألف طن وهو رقم يتفق تماما مع تقديرات الطلب لمعهد التخطيط القومي - لهذا نميل الى استخدام هذه التقديرات دون

غيرها - خاصة أن أرقام الاستهلاك المحلي الفعلي في عام ١٩٨٠ (وهو بداية الفترة التي استعاد الاقتصاد القومي احواله الطبيعيه بشكل ملحوظ) تتطابق الى حد كبير مع أرقام تقديرات الطلب المحلي دون تخصيصات التصدير . (أنظر جسد أول ٨) .

أن تقديرات معهد التخطيط القومي للطلب يتفق الى حد كبير مع تقديرات الطلب اذا ما اعتمدنا على نصيب الفرد من الاستهلاك الذي قدرته الامم المتحدة عام ١٩٦٩ ب ١٤٩ كيلو جرام للفرد . فمع الافتراض الجدلي بأن هذا المعدل سوف يسود في عام ١٩٨٠ فان الطلب المحلي للاسمنت في مصر يصل في عام ١٩٨٠ الى (٦١٨٤ ألف طن) الرقم الذي قدره دراسة معهد التخطيط القومي هو ٦٤٢٠ ألف طن) .

(١) اشترك المؤلف في اعداد هذه التقديرات التي أظهرتها دراسة معهد التخطيط القومي المنشورة في فبراير ١٩٧٤ عن:

An Economic Study of The Egyptian Cement Industry (Part One Estimation of Local Demand).

جدول (٨)

مقارنة تقديرات الطلب التي اعدتها معهد التخطيط القومي

بالاستهلاك الفعلي خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٧٤

المسنوات	(١) الاستهلاك الفعلي المحلي ألف طن		(٢) الطلب التقديري ألف طن	انحراف الطلب التقديري عن الاستهلاك الفعلي	
	%	ألف طن		%	ألف طن
١٩٧٤	٢٨١٧	٣٨٠٠	٩٨٣	+ ٣٤%	
١٩٧٥	٣٥٨٤	٤٤٩٠	٩٠٦	+ ٢٥%	
١٩٧٦	٣٦٦٣	٥٥٨٠	١٩١٧	+ ٥٠%	
١٩٧٧	٣٩٩٤	٦٠٤٠	٢٠٤٦	+ ٥١%	
١٩٧٨	٤٤٣٣	٦٦٩٠	٢٢٥٧	+ ٥٠%	
١٩٧٩	٥٤٠٥	٦٣٢٠	٩١٥	+ ١٧%	
١٩٨٠	٥٧٨٤	٦٤٢٠	٦٣٦	+ ١١%	
اجمالي الفترة ٨٠/٧٤	٢٩٦٨٠	٣٩٤٣٠	٩٧٥٠	+ ٣٢%	
١٩٨١		٦٥٩٠			
١٩٨٢		٦٨٨٠			
١٩٨٣		٦٤٤٠			
١٩٨٤		٦٩٤٠			
١٩٨٥		٧٤٣٠			
١٩٨٦		٧٩٦٠			
١٩٨٧		٨٤٦٠			
١٩٨٨		٨٩٧٠			
١٩٨٩		٩٤٦٠			
١٩٩٠		٩٩٥٠			

(١) انظر جدول (٤)

(٢) انظر جدول (٧)

ان تقديرات الطلب السابق ابرازها في جدول (٨) توضح الحجم التقديري السنوي للطلب على الاسمنت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ - واستكمالاً لهذه الصورة فان الامر يستلزم ابراز طلب المحافظات والاقاليم في جمهورية مصر العربية بهدف مساعدة المستهلكين على وضع برنامج توزيعي لسلمة الاسمنت وهذا البرنامج لا بد أن يأخذ في الاعتبار العلاقة الدائمة بين مراكز الانتاج ومراكز الاستهلاك (الطلب) لهذا أخذت السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ كقطارات تقديرات الطلب هي السنوات الاولى من الخطط ٨٤/٨٠ ، ٨٩/٨٥ ، ٩٤/٩٠ وهنا يمكن لنا أن نبين أن مراكز الانتاج في عام ١٩٨٠ تتركز في اقليم القاهرة الكبرى وتكاد تغطي احتياجاته من الاسمنت أما اقليم الاسكندرية وغرب الدلتا فان مراكز انتاجه لا تكاد تغطي ٥٠% من استهلاكه - وهكذا اذا تمت مقارنة تغطية مراكز الانتاج بما تطلبه مراكز الاستهلاك فان الامر يتطلب توزيعاً جديداً للمشروعات انتاج الاسمنت بحيث تغطي مراكز استهلاك اساسية مثل اقليم شمال الصعيد و اقليم السويس وضرورة اضافة مشروعات جديدة الى اقليم الاسكندرية وغرب الدلتا والعمل على ايجاد مراكز انتاج لتغطية احتياجات اقليم جنوب الصعيد والوادي الجديد والبحر الاحمر الذي يتزايد فيه استهلاك الاسمنت والطلب عليه نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة ببرامج مشروعات الصناعة والزراعة والسكان في هذه المناطق .

وبين الجدول الاتي (٩) تقديرات الطلب على الاسمنت موزعة على محافظات و اقاليم جمهورية مصر العربية في السنوات ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٠ والذي يمكن مواضعه مع ما تغطيه الصانع المتمركزة في هذه الاقاليم (ان وجدت) أو التفكير في وضع برنامج توزيع يبنى على تكاليف الوحدات الانتاجية القريبة لسد احتياجات الاقاليم المجاورة ولتلافي تكاليف النقل التي تمثل جانباً هاماً من أسعار المنتجات والتي تصل في بعض الاحوال الى حوالي ٤٠% من السعر كما في حالة نقل منتجات الاسمنت الى اقليم جنوب الوادي .

اعتمدت توزيعات الطلب على الاسمنت في المحافظات المختلفة على متوسط الأهمية النسبية لاستهلاك الاسمنت من واقع سجلات مكتب بيع الاسمنت المصري - راجع في هذا العدد - دراسة فاقد توزيع الاسمنت - رسالة ماجستير من السيد / أسامة ثابت الى كلية التجارة - جامعة القاهرة - مرجع سابق .

تابع جدول (٩)

(١) الطلب التقديري (الف طن)			الطلب في المحافظة والاقلية الى الطلب الكلي	المحافظة والاقليم
١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠		
١٢٩	٩٧	٨٣	١ر٣	بنى سويف
٨٠	٥٩	٥٢	٨	الفيوم
١٦٩	١٢٦	١٠٩	١ر٢	المنيا
١٩٩	١٤٨	١٢٨	٢ر٠	اسيوط
٥٧٧	٤٣٠	٣٧٢	٥ر٨	اقليم شمال الصعيد (٦)
١٦٩	١٢٧	١٠٩	١ر٢	سوهاج
٢٢٩	١٧٢	١٤٨	٢ر٣	قنا
٣١٨	٢٣٧	٢٠٥	٣ر٢	أسوان
٣٠	٢٢	١٩	٣ر	الوادي الجديد
٩٠	٦٦	٥٨	٩ر	البحر الاحمر
٨٣٦	٦٢٤	٥٣٩	٨ر٤	اقليم جنوب الصعيد والوادي الجديد والبحر الاحمر (٧)
٩٩٥٠	٧٤٣٠	٦٤٢٠	%١٠٠	اجمالي

(١) انظر جدول (٨)

٢/٥ العرض المتاح من الاسمنت وتقديرات المستقبل له

يتمثل العرض القائم من الاسمنت في الطاقات الانتاجية المتاحة للمصانع الحالية والسابق ايضا (جسد أول ١٠) الا أن هذه الطاقات المتاحة تختلف في أعمارها الانتاجية من حيث قدم بعضها وحادثة البعض الاخر . وتجدر الملاحظة هنا أن شركات الاسمنت الحالية بطاقتها الانتاجية المتاحة قد تجاوزت عمرها الانتاجي الافتراضي إذ أن عمر كل منها يزيد على العشرين عاما ولكن برامج الاحلال والتجديد التي أدخلت عليها جعلت من الممكن ان يظل معدل طاقتها الانتاجية مستمر دون انخفاض كبير في امكانية تحقيق الطاقات الانتاجية ، كذلك فان استمرار في برامج الصيانة الوقائية الدائمة جعل من الممكن تحقيق معدلات عالية من الطاقة الانتاجية رغم ما تتصف به الآلات والمكينات من قدم .

كذلك يجدر بنا ان نفرق هنا بين ثلاث أنواع من الطاقات الانتاجية :

الاولى ، هي الطاقة الاسمية : والتي تمثل طاقة الآلات والمكينات طبقا لمواصفاتها وحسب الكatalogات الوارد معها والتي تتطلب مواصفات معينة لتركيب قواعد الآلات والتجهيزات الخاصة بها ولكن غالبا ما يكون هناك اختلاف بين المواصفات المطلوبة للتجهيزات وبين ما يتم فعلا من تجهيزات وأعمال لازمة لتركيبات الآلات ولهذا فانه من النادر (خاصة في الدول النامية) أن تصل الطاقة الانتاجية للآلات الى تلك الطاقة الاسمية المعلن عنها في كatalogات المواصفات .

الثانية ، هي الطاقة المتاحة : تتمثل في الطاقة المتاحة التي يمكن ان يحصل عليها عند تشغيل الآلات والمكينات بالاضاع والتجهيزات التي تمت بها الاعمال الانشائية والكهربائية وغيرها كما يدخل عند تحديد الطاقة المتاحة حالات تدريب العمال والمهندسين على الاعمال الموكولة اليهم أو على التعامل مع هذه الانواع من الآلات والمكينات .

الثالثة ، وهي الطاقة الانتاجية الفعلية (المحققة) : وتمثل في الطاقة التي يتم الانتاج على أساسها سنويا آخذين في الاعتبار العوامل المختلفة لقصور الانتاج مثل عدم توافر مستلزمات الانتاج أو تأخر وصولها أو انقطاع التيار الكهربائي لفترات أو تغيب العمال بصورة تؤثر على الانتاج الى غير هذه من الاسباب (١)

(١) د - رأفت شفيق بسادة ، محاضرات في التخطيط الصناعي ، غير منشورة ألقيت على دبلوم

وإذا أخذنا في الاعتبار التعاريف الثلاثة لمفهوم الطاقة الانتاجية لا يمكن لنا القول بأن الوصول الى الطاقة الاسمية حسب الكتلوج أمر قد يكون صعب الحدوث خاصة في الدول النامية ، كذلك فإن الاعتماد على الطاقة الانتاجية الفعلية هو أمر غير مستحب إذ يتضمن بين جوانبه التسليم بالعوامل السلبية التي تقف حائلا دون وصول طاقة الانتاج الى ما يمكن الوصول اليه لهذا فاننا سوف نعتمد هنا على الطاقات الانتاجية المتاحة عند تقديرنا للعرض القائم أو المنتظر خلال السنوات القادمة وتنطوي فلسفتنا في الاستناد على الطاقات المتاحة عند تقدير العرض من الاسمنت على كون هذه الطاقات المتاحة تمثل موارد استثمارية قابلة للاستخدام اذا ما أحسن ادارة وتوجيه عوامل الانتاج المختلفة ولهذا فاننا نفترض هنا أن هذه المنشآت تعتمد بقدر كبير على الاساليب العلمية للتخطيط الصناعي على مستوى المنشأة الذي يحقق لها حسن ادارة واستخدام مواردها المتاحة بصورة تضمن تلافى جوانب القصور المختلفة وتؤكد تحقيق انتاج فعلي مطابق وحجم الطاقة الانتاجية المتاحة . ويوضح الجدول الاتي (١٠) الطاقات الانتاجية المتاحة بالمصانع القائمة للاسمنت في جمهورية مصر العربية وما يتحقق من انتاج فعلي في عام ١٩٨٠ والذي يظهر أن الطاقة الانتاجية الفعلية تمثل حوالي ٩١% من الطاقة المتاحة أما نسبة الـ ٩% الباقية فتخضع لمعوقات داخلية وخارجية يمكن تلافيتها ان ما اعطيت العناية والتمويل اللازمين .

جدول (١٠)

الطاقات الانتاجية لشركات الاسمنت

الصناعية في عام ١٩٨٠

بالالف طن

الشركات القائمة	الطاقة الانتاجية المتاحة	الطاقة الانتاجية الفعلية	ملاحظات
طاقات المصانع بالشركات القائمة			
أسمنت بورتلاند طهره	١٢٠٠		
أسمنت بورتلاند حلوان	١١٠٠	٢٩٥١	
الاسكندرية للاسمنت	٤٧٠		
الفيوم للاسمنت	٥٣٠		
توسيعات بدأت في الانتاج			
الفيوم للاسمنت		٥٠٠	بدأ انتاج المشروع في عام ١٩٧٩ بطاقة ١٢٠ الف طن
اجمالي	٣٨٠٠	٣٤٥١	

المصدر : شعبة التعمير والاسكان - وزارة التخطيط - جمهورية مصر العربية - تقارير غير منشورة

تبنى تقديرات الطاقة الانتاجية المتوقعة في المستقبل على أساس دراسة اوضاع الطاقة الانتاجية للمصانع القائمة حاليا ، ودراسة للمشروعات التي تم اعدادها واستقر الرأي عليها أو تحت التنفيذ الفعلي .

أما تقديرات الطاقة الانتاجية للمصانع القائمة فقد عقدت اللجنة العليا لمشروعات الاسمنت اجتماعات متعددة لدراسة الاوضاع الخاصة بمصانع الاسمنت في جمهورية مصر العربية وأثير العديد من المقترحات بشأن تخريد الافران القديمة بدعوى انخفاض %٥٠ هذه الافران وكثرة أعطالها وزيادة عبء صيانتها الا أن اللجنة رأته بالرجوع الى معدلات الاداء التي حققتها هذه المصانع القائمة فان البعض منها قد حقق كفاءة تصل الى %٩٠ بينما الافران حقت %٥٠ ومع علم اللجنة أن هذه الكفاءة تتناقص سنويا الا أنها رأته استمرار عمل هذه الافران حتى ولو كانت انتاجيتها تتناقص وبالتالي ترتفع تكلفة انتاج الطن من الاسمنت في هذه المصانع بسبب النفد الشديد في تحقيق احتياجات المجتمع ولجوء الدولة الى استيراد كميات هائلة من الاسمنت بأسعار تصل لضعف أسعار انتاج الاسمنت في المصانع القائمة المتهالكة (١) .

أما المصانع التي أخذت طاقتها الانتاجية في التناقص بصورة واضحة فهي مصنع شركة اسمنت بورتلاند حلوان القديم ومصنع الشركة القومية للاسمنت في الاسكندرية فبينما الاول تكاد طاقتة الانتاجية تصل الى حد التخريد بنهاية عام ١٩٨٥ تقل الطاقة الانتاجية للمصنع الثاني بما يزيد عن %٥٠ خلال الفترة ٨٥/٨٠ .

هذا وقد أضيفت خلال خطة ٨٥/٨٠ مجموعة من المشروعات التوسعية لكل من اسمنت بورتلاند طره واسمنت بورتلاند حلوان والاسكندرية للاسمنت والقومية للاسمنت ، كما سمحت الدولة بإقامة مشروع استثماري مشترك بالسويس بطاقة انتاجية قدرها مليون طن يخصص %٢٠ منها للتصدير لمواجهة احتياجات المصنع من مستلزمات الانتاج التي تستورد من الخارج بالإضافة الى تدبير النفد الاجنبي اللازم لتحويل أرباح الشركة الاجانب في هذه الشركة .

(١) متوسط تكلفة انتاج الطن في المصانع القديمة يصل الى حوالي ٢٨ جنيتها مصريا بينما سعر استيراد الطن من الاسمنت يصل الى ٦٠ دولارا رأيا بإعداد ٤٢ جنيه (على أساس السعر ٧٠ دولار قرشا في السوق الموازية) .

ويبين الجدول التالي (١٠) تطور الطاقة الانتاجية للمصانع القائمة والتوسعات التي تجرى فيها الزيارة هذه الطاقات ومن بينها مصنع اسمنت أسبوط الذي تصل طاقتة الانتاجية الى ١٥ مليون طن سنويا بنهاية عام ١٩٨٥ وهو يدخل تحت ادارة شركة اسمنت بورتلاند حلوان وعليه نستطيع ان نتبين ان الطاقات الانتاجية لانتاج الاسمنت في مصر سوف تصل الى حوالي ٩ مليون طن بنهاية عام ١٩٨٥ بينما كانت لاتزيد عن ٣ر٤ مليون طن في عام ١٩٨٠ ومعنى ذلك أن انتاج الاسمنت خلال الخطة ٨٥ / ٨١ سوف يتزايد ثلاث مرات تقريبا لمواجهة احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما الفترة ١٩٩٠ / ٨٦ فقد تضمنت اضافة توسعات أخرى أهمها توسعات شركة اسمنت بورتلاند طره التي تبدأ في الانتاج حوالي عام ١٩٨٧ ، كما تضمنت أيضا دراسات تمهيدية لإنشاء مشروع اسمنت نجع حمادى بمحاظة قنا والذي يتبع في ادارته شركة اسمنت بورتلاند حلوان بطاقة انتاجية قدرها مليون طن سنويا وقد تحدد له موقع بجوار مجمع الالومنيوم بنجع حمادى حتى يمكن تغذيته بالكهرباء اللازمة - أما التوسع الثالث في الطاقة الانتاجية فيشمل مصنع اسمنت القطايمه بجوار السويس بطاقة انتاجية ١ر٣ مليون طن تبدأ الانتاج مع بداية عام ١٩٨٦. وجدير بالملاحظة أن مشروعات الاسمنت الجديده تستغرق في تصميماتها الفنية وتوريد معداتها وأعمال المباني والاعمال المدنية الهندسية والانشائية حوالي ٤ سنوات . وعلى ذلك نجد أن الطاقات الانتاجية لانتاج الاسمنت سوف تصل في نهاية عام ١٩٩٠ الى ما يقرب من ١٣ر٢٥٠ مليون طن بزيادة حوالي ٢٠% عن ما كانت عليه في عام ١٩٨٦ (أنظر جدول (١١))

أما اذا ما قورنت الطاقة الانتاجية في عام ١٩٩٠ بما هو عليه الحال في عام ١٩٨٠ لوجدنا أن الطاقة الانتاجية لانتاج الاسمنت سوف تتضاعف أكثر من أربع مرات خلال فترة العشر سنوات القادمة .

جدول (١١)

بيان الطاقات الانتاجية المتوقعة خلال

الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ الطاقة الانتاجية بالالف طن

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	البيان
١٠٠٠	١٠٥٠	١١٠٠	١١٥٠	١١٨٠	١٢٠٠	(١) شركة اسمنت بورتلاند طبره المصنع القائم التوسيع
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	
١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٢٠٠	اجمالي فرعى (١)
١٧٠	١٧٠	١٧٠	٤٨٠	٨٤٠	١١٠٠	(٢) شركة اسمنت بورتلاند حلوان المصنع القائم خط الانتاج الاول خط الانتاج الثانى مصنع أسبوت *
١٥٠٠	١٣٥٠	١٢٦٠	٨٠٠	٦٥٠	-	
١٥٠٠	١٣٥٠	١٢٠٠	٩٠٠	٣٥٠	-	
١٥٠٠	١٢٠٠	٩٠٠	٣٥٠	-	-	
٤٦٧٠	٤٠٧٠	٣٥٣٠	٢٥٣٠	١٨٤٠	١١٠٠	اجمالي فرعى (٢)
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٧٠	٤١٠	(٣) الاسكندرية للاسمنت المصنع القائم التوسيع الثالث
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	-	-	
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٤٧٠	٤١٠	اجمالي فرعى (٣)
٣٠٠	٣٠٠	٣٣٠	٣٥٠	٥٣٠	٥٣٠	(٤) القومية للاسمنت بالاسكندرية المصنع القائم التوسيع الثانى
٨٥٠	٨٥٠	٨٥٠	٦٨٠	٥٠٠	١٧٠	
١١٥٠	١١٥٠	١١٨٠	١٠٣٠	١٠٣٠	٧٠٠	اجمالي فرعى (٤)
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٦٠٠	٤٥٠	-	(٥) السويس للاسمنت * * اسمنت السويس بعد خصم ٢٠% للتصدير
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٦٠٠	٤٥٠	-	اجمالي فرعى (٥)
٩٠٧٠	٨٥٢٠	٨٠٦٠	٦٤٦٠	٥٥٧٠	٣٤١٠	اجمالي كلى للطاقات الانتاجية

* مصنع اسمنت اسبوت التابع لشركة حلوان كان مقررا له اول ٨١ لبيع الانتاج ولكنه سوف يتأخر حتى نهاية ٨٢
* * مصنع اسمنت السويس يتبع قطاع الاستثمار ويتميز بتصدير ٢٠% على الاقل لتغطية مستلزمات انتاجية بالعمه
الاجنبية .

تابع جدول (١١)

بيان بالطاقات الانتاجية المتوقعة خلال الفترة

الطاقة الانتاجية بالالف طن ١٩٨٦ - ١٩٩٠

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	البيان
					(١) شركة اسمنت بورتلاند طرة
١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	طاقة قائمة
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٥٠٠	-	التوسع
٢٤٠٠	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٢٢٠٠	١٧٠٠	اجمالي فرعى (١)
					(٢) شركة اسمنت بورتلاند حلوان
٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	طاقة قائمة
١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	مصنع اسمنت سوط
٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	اجمالي فرعى (٢)
					(٣) الاسكندرية لاسمنت بورتلاند
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	طاقة قائمة
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	اجمالي فرعى (٣)
					(٤) القومية للاسمنت
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	طاقة قائمة
١٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠	٦٥٠	-	التوسع الثالث
٢٥٠٠	٢٥٠٠	١١٠٠	١٦٥٠	١٠٠٠	اجمالي فرعى (٤)
					(٥) السويس للاسمنت
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	الطاقات القائمة
					(٦) توسعات أخرى
١٣٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	مصنع اسمنت القطامية
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	مصنع اسمنت نجع حمادى
٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	اجمالي فرعى (٦)
١٣٢٥٠	١٣٢٥٠	١٢٧٥٠	١٢٢٠٠	١١٠٥٠	اجمالي كلى

المصدر : شعبة التعمير والاسكان - وزارة التخطيط - جمهورية مصر العربية - تقارير غير منشورة
وزارة التعمير - الاستراتيجية العامة لمواد البناء في جمهورية مصر العربية غير منشورة *

٣/٥ الصورة التوازنية للانتاج والطلب على الاسمنت خلال العشرة سنوات المقبلة ٨١ - ١٩٩٠ :

أن توضيح الصورة التوازنية لسلعة الاسمنت يتطلب عقد مقارنة بين تقديرات الطلب على الاسمنت وتقديرات الطاقة الانتاجية المتوقعة في صناعة الاسمنت - وقد سبق لنا عرض هذه التقديرات في الصفحات السابقة وبيننا الاسس التي اعتمدنا عليها عند تقدير كل منها * وبين الجدول الآتي (١٢) عرضا لهذه التقديرات بقصد اظهار الصورة التوازنية والذي يتضح منه ما يلي :-

- أن جمهورية مصر العربية سوف تستمر في استيراد الاسمنت من الخارج في عام ١٩٨١ وفي عام ١٩٨٢ ويصل جملة الاستيراد في هاتين السنتين الى حوالي ١٥ مليون طن ويتطلب استيراد هذه الكمية تدبير حوالي ٩٠ مليون دولار (بأسعار عام ١٩٨٠) وهذا المبلغ في حد ذاته كغلب باقامة مصنع اسمنت ينتج ما يزيد عن نصف مليون طن سنويا *

- بناء على هذه التقديرات فان جمهورية مصر العربية سوف تكفي بانتاجها من الاسمنت في عام ١٩٨٣ وفي هذا العام لن تحتاج مصر الى استيراد اسمنت من الخارج حيث يزيد الانتاج المتوقع عن الاستهلاك بمقدار ١٦٢٠ ألف طن في هذا العام بالذات *

- سيظل الفائض في انتاج الاسمنت المحلي وسيتم زيادته عن احتياجات المطلب المحلي اعتبارا من ١٩٨٦ حينما تدخل مشروعات الخطة الجديدة ٨٦ / ٩٠ حيز التنفيذ والانتاج لهذا يصل الفائض في عام ١٩٨٦ الى حوالي ٣ مليون طن ويصل في عام ١٩٩٠ الى حوالي ٣٣ مليون طن - وهذا الفائض سوف يمثل عبئا على التكاليف الثابتة للمصانع اذا لم تسارع هذه الشركات في التفكير في رسم سياستها لتصرف هذا الفائض في الاسواق الاجنبية (الدول العربية - الدول الافريقية - الدول الصديقة)

- أنه عند التفكير في اعادة فتح الاسواق التي كان الاسمنت المصري لا ينافس فيها لجودته العالية ولرخص تكاليف النقل التي تمثل عنصرا هاما في تحديد سعر بيع الاسمنت في الخارج فان الامر يتطلب الرجوع الى الدراسات التي تمت لتقديرات طلب الاسواق الخارجية على الاسمنت المصري بقصد اعداد البرامج التسويقية المناسبة لاعادة استرداد هذه الاسواق خاصة أن مصر ظلت تصدر الاسمنت لفترات طويلة الى كل من الاسواق التقليدية الاتية :-

المملكة السعودية - دول الخليج - دول غرب افريقيا - اليمن الديمقراطية وجمهورية اليمن العربية والسودان .

جدول (١٢)

الصورة التوازنية للانتاج السلعي من الاسمنت والطلب المحلي عليه خلال

الكميات ألف طن الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠

السنوات	الانتاج السلعي المتوقع	الطلب التقديري المحلي	الفائض + العجز - في الانتاج
١٩٨١	٥٥٧٠	٦٥٩٠	١٠٢٠ -
١٩٨٢	٦٤٦٠	٦٨٨٠	٤٢٠ -
١٩٨٣	٨٠٦٠	٦٤٤٠	١٦٢٠ +
١٩٨٤	٨٥٢٠	٦٩٤٠	١٥٨٠ +
١٩٨٥	٩٠٧٠	٧٤٣٠	١٣٦٠ +
١٩٨٦	١١٠٥٠	٧٩٦٠	٣٠٩٠ +
١٩٨٧	١٢٢٠٠	٨٤٦٠	٣٧٤٠ +
١٩٨٨	١٢٧٥٠	٨٩٧٠	٣٧٨٠ +
١٩٨٩	١٣٢٥٠	٩٤٦٠	٣٧٩٠ +
١٩٩٠	١٣٢٥٠	٩٩٥٠	٣٣٠٠ +

المصدر : أرقام هذا الجدول تعتمد على أرقام الجداول رقم ٨ ٦ ١٠ ١١ التي وردت على
على الصفحات السابقة .

— ان تقديرات وتنبؤات الطلب للاسواق الخارجية خلال الفترة ١٠/٨٠ تشير الى ان الصادرات من الاسمنت المصري يمكن ان تمتص جزءا كبيرا من فائض الانتاج الذي سبق ذكره والذي أوضحه
الجدول (١٢)

ويشير الجدول الاتسى (١٣) الى الفائض أو العجز في الانتاج المحلى بعد اخذ التنبؤ بالصادرات في الاعتبار والذي أعد في دراسة معهد التخطيط القومى عن الاسمنت في فبراير ١٩٧٤ (١)

— اذا أخذنا في الاعتبار امكانيات التصدير والسابق اعداد تنبؤ لها أوضحناه على الجسدول السابق فان الطاقة الانتاجية في مصر في عام ١٩٨٦ سوف تتمكن من تلبية الطلب المحلى وطلب اسواق الاسواق الخارجية وتحقق فائضا وقدره ٩٣٣ ألف طن وهو فائض انتاج كبير للغاية ويتزايد هذا الفائض ليصل الى ١٤٣٥ ألف طن في عام ١٩٨٨ — وهذا القدر من الفائض في هذا العام يشمل حوالى ١٠% من جملة الطاقة الانتاجية واذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الانتاج والتخزين في هذه السلعة فانه يمكننا القول بان هذا الرقم كبير جدا ويحظى المنشآت الصناعية رقما عاليا من تكاليف المخزون للسلع تامة الصنع بالاضافة الى أنه يعمل على اضعاف دورة رأس المال . اما اذا فضلت المنشآت الصناعية عدم انتاج هذا القدر فان الطاقة الانتاجية سوف تتحمل بالتكاليف الثابتة للتشغيل لهذا القدر من الطاقة الذي سوف يتم انقاصه .

— ان صورته كما أوضحناها على جدول (١٣) تتطلب الاسراع بتهيئة المناخ للبدء فى الانطلاق بعملية التصدير لسلعة الاسمنت والتي يتوقع لها أن تبدأ في عام ١٩٨٣ ويلزم الامر هنا الاتصال بالمحققين التجاريين لمصر في الخارج من أجل التجهيز لعقد اتفاقات تجارية تتضمن سلعة الاسمنت كسلعة رئيسية . وكذلك يتطلب الامر تهيئة المناخ لشركات القطاع العام التي تمثل أكثر من ٩٥% من هذا الانتاج من أجل اعادة فتح الاسواق التقليدية والعمل على ارتياد اسواق جديدة واذا كانت هذه الشركات مشغولة الان بالتجهيزات لبرامج الانتاج المقبلة فان الامر يحتم عليها التجهيز في نفس الوقت لبرامج التسويق الخارجى أيضا .

1) An Economic Study of The Egyptian Cement Industry, Part one
(C) Exports of Egyptian Cement .

جدول (١٣)

الصورة التوازنية لفائض الطاقات الانتاجية

بعد أخذ احتمالات التصدير في الاعتبار خلال

الفترة ١٩٨١ / ١٩٩٠ الكميات بالالف طن

السنوات	فائض الانتاج المحلي (١) عن الطلب المحلي ألف طن	تقديرات المصادرات ألف طن (٢)	الفائض بعد التصدير ألف طن
١٩٨١	-	١٧٠٣	-
١٩٨٢	-	١٧٩٧	-
١٩٨٣	١٦٢٠	١٨٩٢	-
١٩٨٤	١٥٨٠	١٩٨٦	-
١٩٨٥	١٣٦٠	٢٠٨٢	-
١٩٨٦	٣٠٩٠	٢١٥٧	٩٣٣
١٩٨٧	٣٧٤٠	٢٢٧١	١٤٦٩
١٩٨٨	٣٧٨٠	٢٣٤٥	١٤٣٥
١٩٨٩	٣٧٩٠	٢٥٦٠	١٢٣٠
١٩٩٠	٣٣٠٠	٢٥٥٤	٧٤٦

(١) أنظر الجدول السابق ١٢

(٢) انظر دراسة معهد التخطيط القومي السابق الاشارة اليها .
* اردنا فيما تقدم حجم الفائض بعد التصدير حتى عام ١٩٩٠ وفي ظل ما اردناه في توقعات
تزايد حجم هذا الفائض سنويا حتى عام ٢٠٠٠ فان الامر يقتضى اعداد دراسات
للاسواق الخارجية التي يمكن أن يعتمد عليها لتصريف هذا الفائض في ظل سياسة
تصديرية تسمح لبراج الانتاج بالانطلاق لتحقيق الاستفادة بأقصى طاقات متاحة .

الفصل الثالث

صناعة الألبسة

مقدمة

تعتبر صناعة الأسمدة الكيماوية أحد الصناعات التي تحظى باهتمام معظم بلدان العالم سواء المتقدمة صناعيا أو الدول النامية وذلك باعتبارها من أهم مستلزمات قطاع الزراعة فمضى توسعته الرأسية (رفع غلة القدان من الاراضي المزروعة) والأفقية (باستصلاح واستزراع أراض جديدة) وذلك لجانبه الزيادة الكبيرة في عدد السكان وهي من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وذلك مما يساعد على تحقيق نجاح سياسته الأمن الغذائي .

وقد اهتمت الدولة برفع الانتاجية الزراعيه عن طريق نشر الوعي السطحي بين جماهير الزراعة وارشادهم الى الطرق والمواعيد المثلى لتطبيق الاحتياجات الفعلية للحاصلات الزراعيه من مختلف أنواع الأسمدة الكيماوية والعضوية بجانب توفير احتياجاتهم السطحية على مدار السنة مهما كلفها ذلك من جهد ومال وقد أدى ذلك الى ارتفاع معدلات التصيد وبالتالي السى زيادة الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية والعضوية منه بعد أخرى وبالرغم من ثبات الهيكل المحصولي تقريبا وعدم زيادة الرقعة الزراعيه سوى بحوالى ٥ مليون فدان خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٩ الا أن هناك زيادة في استخدام الأسمدة الأوتيه حيث ارتفع الرقم القياسى للاستخدام من ١٠٠ طم ١٩٦٠ الى حوالى ٥٣٠ طم ١٩٧٩ ويرجع ذلك الى استجابته معظم المحاصيل الزراعيه الى هذا النوع من السماد بالاضافه الى تدهور خصوبه التربه .

وبالنسبه للأسمدة الفوسفاتيه فقد زاد الرقم القياسى للاستخدام من ١٠٠ طم ١٩٦٠ الى حوالى ٣٤٩ طم ١٩٧٩ ومن أهم العوامل التي ساعدت على التوسع في استخدام الأسمدة الأوتيه والفوسفاتيه في الفترة من ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٩ هو السياسه التي أتبعتها الدوله من حيث تثبيت أسعار الأسمدة بالنسبة للزراع وتحطها دعما كبيرا وتجدر الاشارة الى أن الدعم السذى تحطته الدوله للأسمدة المحليه والمستورده قد ارتفع من حوالى ١٥ مليون جنيه في عام ١٩٧٣ (سنه بدايه الدعم) الى حوالى ٥٧ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ .

مما سبق يتضح أنه لما لهذه الصناعات الهامه من أثر كبير لتحقيق نجاح سياسته الأسمن

الغذائي التي تنهجها البلاد فلا بد من وضع نظرة مستقبلية لصناعة الاسمدة بنوعيتها (الازوتية والفسفاتيية) في ج م م ع حتى عام ٢٠٠٠ .

ويهدف هذا الفصل الى التعرف على الطاقات الانتاجية المتاحة وتطور الانتاج الفعلى بمصانع الاسمدة بنوعيتها (الازوتية والفسفاتيية) خلال العشر سنوات السابقة ، المشاكسل التي تواجهها هذه المصانع لتحقيق خططها الانتاجية ، الطاقات العاطلة بمصانع الاسمدة الازوتية ، والفسفاتيية ومخرالمؤشرات والمعاملات الفنية لهذه الصناعة فى الاعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ .

واخيرا سوف تتناول الدراسة فى هذا الفصل التقديرات المختلفة لحجم الطلب على الاسمدة بنوعيتها حتى ٢٠٠٠ مع تقديم تقدير لحجم الطلب على الاسمدة بنوعيتها تأسيما على التركيب المحصولى عام ٢٠٠٠ ، المعجز فى انتاج الاسمدة بانواعها المختلفة حتى عام ٢٠٠٠ وكيفية تدبير هذا المعجز باستخدام الخامات المحلية الرئيسية اللازمة لهذه الصناعة والمتوفره فى البلاد (١) .

ونأمل ان تعطينا هذه الدراسة نظرة مستقبلية على صناعة الاسمدة الازوتية والفسفاتيية فى ج م م ع حتى عام ٢٠٠٠ .

وقبل ان نتناول الفقرة الاولى فى هذا الفصل يحسن ان نبين اهمية الاسمدة بنوعيتها للنبات :-

يحتاج النبات فى نموه الى ثلاثة عناصر غذائية رئيسية هى النتروجين - الفوسفور - البوتاسيوم
(١) استندت هذه الدراسة على البيانات المتاحة عن صناعة الاسمدة فى شعبة الصناعات الكيماوية بوزارة التخطيط .

بالإضافة إلى بعض العناصر الغذائية الأخرى التي لا تقل في امكانياتها وإنما يحتاجها النبات بنسبة منخفضة مثل الزنك والحديد والمنجنيز والنحاس والبريت والمغنسيوم وخصائص النبات إلى احتياجاته من النتروجين عن طريق الأسمدة الأزوتية التي لها مصدرا الأول يتمثل في الأسمدة العضوية والتي أصبحت مكلفة علاوة على أنها لا تفي بما يحتاجه النبات والمصدر الثاني هو الأسمدة الأزوتية الكيماوية .

كما يحصل النبات على احتياجاته من الفوسفور عن طريق الأسمدة الفوسفاتية الكيماوية وتقوم الدولة بدعم الأسمدة الكيماوية لها من أهمية في زيادة الانتاج الزراعى بوجه عام كما أن عدم توافرها بالقدر المناسب يؤدي إلى جفاف الأوراق واصفرارها ، تغير لون محاصيل الفواكه عن الألوان المعتادة ، تأخر نمو النبات عن المعدلات الطبيعية إلى قلة المحصول .

والأسمدة الأزوتية الكيماوية متعددة الأنواع بعضها ينتج طبيعيا مثل نترات الصودا الشيلي والبعض الآخر ينتج عن طريق التفاعلات الكيماوية التي تؤدي في النهاية لانتاج النشادر بتركيزات مختلفة مثل سواد نترات الجير (١٥% أزوت) ، سلفات النشادر (٢٠.٦% أزوت) نترات الامونيوم (٢٦% - ٣٣% أزوت) واليوريا (٤٦% أزوت) والتي تعتبر أكثر الأسمدة الأزوتية الصلبة تركيزا واحتواء لعنصر النتروجين وهذا معناه أنه يلزم ثلاثة أمثال الكمية المستخدمه من اليوريا إذا استخدمنا سواد نترات الجير وحوالي ٢.٢ من سلفات النشادر وحوالي مرة ونصف من نترات الامونيوم وذلك لنفس كمية النتروجين (العنصر الفعال لنمو النبات) وبالتالي فإن تكاليف تغذية النبات لكل وحدة من عنصر النتروجين ستقل تماما لانخفاض تكاليف النقل والعمالة اللازمة لنثره في الحقل وتخزينه .

٢ - الطاقة الانتاجية المتاحة لصناعة الاسمدة الازوتية

يقوم بانتاج الاسمدة الازوتية اساسا وفي الوقت الحالي ثلاث شركات هي شركة الصناعات الكيماوية (كيما) باسوان ، شركة النصر للاسمدة بالموسى وطلخا وشركة ابي قبير للاسمدة بالاسكندرية - علاوة على ما ينتج من سجاد سلفات النوشادر وسجاد نترات النوشادر بشركتي النصر للكوك والكيماويات الاساسية بحلوان كمنتج ثانوي .

وسوف نستعرض في الجزء التالي بايجاز الطرق المستخدمة لصناعة هذه الاسمدة فيسرى الشركات سالفة الذكر ، الطاقات الانتاجية المتاحة ، نقط الاختناق في هذه الشركات وكيفية معالجتها للحفاظ على طاقتها الانتاجية .

١ / ٢ - شركة الصناعات الكيماوية (كيما)

وقد تأسست هذه الشركة عام ١٩٥٦/١٩٥٧ باسوان حيث تتوفر الطاقة الكهربائية والحجر الجيري وقد بدأ الانتاج بها عام ١٩٦٠/٥٩ وتبلغ الطاقة الانتاجية المتاحة لهذه الشركة نحو ٣٤٠ الف طن نترات نوشادر جبرى (٣١% أزوت) تعادل حوالى ٦٨٠ الف طن (١٥,٥% أزوت) وفي هذه الشركة يتم الحصول على غاز الهيدروجين (يد) من التحليل الكهربى للماء والنترجين (ن) من الهواء الجوى وذلك للحصول على الأمونيا اللازمه لصناعة سجاد نترات النشادر الجبرى (٣١% أزوت) . وضع الجدول (١) تطور الانتاج الفعلى بشركة كيما من سجاد نترات النشادر الجبرى (٣١% أزوت) .
جدول (١)

تطور الانتاج الفعلى بشركة كيما من سجاد نترات النشادر الجبرى

المنه	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الانتاج (بالالف طن) (٣١% أزوت)	٢٣٥	١٥٣,٨	٢٥٣	٣١٤	٢٨٢,٣	٣٠٣,٥	٣٠١	٢٩٨,٣

وبالاحظ ما سبق انه نتيجة لمطيات احلال وتجديد وحدات التحليل الكهربائى ووحدات النشادر والتي بدأت فى عام ١٩٧٢ ان الشركة تعمل حاليا بحوالى ٨٧% من طاقتها الانتاجية المتاحة ويجرى حاليا استكمال عمليات الاحلال والتجديد بالشركه للوصول للطاقة القصوى بها .

٢ / ٢ - شركة النصر للاسدة والصناعات الكيماوية بالسويس وطلخا

وقد تأسست هذه الشركة عام ١٩٤٦ وبدأ الانتاج بها عام ١٩٥٢/٥١ (مصنع السويس) وذلك باستخدام الغازات الناتجة من معامل تكرير البترول بالسويس للحصول على غاز الهيدروجين والحصول على غاز النتروجين من الهواء الجوى وذلك لتصنيع فسفاز النوشادر والتي تعطى بأكسديتها حامض النتريك وبإضافة الحجر الجيري اليها ينتج سواد نترات الجير (١٥٥% أزوت) وتبلغ الطاقة الانتاجية المتاحة لمصنع الشركة بالسويس حوالى ٢٥٠ الف طن سواد نترات الجير (١٥٥% أزوت). ويوضح الجدول التالى تطور الانتاج الفعلى بمصنع السويس فى الفترة من ٧٢/٧١ - ١٩٧٩

جدول (٢)

تطور الانتاج الفعلى بمصنع السويس

السنة	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الانتاج	متوقف بسبب المد وان				٢٦	٧٣	١٩٨	٢٠٩

وتجدر الاشارة بان مصنع سواد نترات الجير (١٥٥% أزوت) بالسويس يعمل بحوالى ٨٥% من طاقته الانتاجية بالرغم من قدم المصنع والظروف التي تعرض لها بسبب المد وان وذلك نتيجة مد خط غاز طبيعى من أبو الفواريق حتى المصانع بالسويس وأصبحت المصانع تعتمد على الغاز الطبيعى بدلا من غازات تكرير البترول هذا بالإضافة الى عمليات الاحلال والتجديد التي أجريت وتجري حاليا بالمصنع مثل احلال وتجديد وحدات حامض النتريك المركز (تركيز ٩٨%) حيث أن الوحدات الحالية أصبحت مستهلكة كما يجرى حاليا التعاقد على وحدة جديدة لحامض النتريك طاقتها حوالى ٤٥٠ طن سن /يوم ومن المنتظر أن يبدأ تشغيلها عام ١٩٨٢/١٩٨٣

وبذلك يكون قد تم احلال وتجديد معظم معدات المصنع مما يؤدي الى الحفاظ على طاقته الانتاجيه .

أما بالنسبة لوحده انتاج سداد سلفات النشادر والتي كانت قد توقفت نتيجة لنقل وحده حاض الكبريتيك من السويس الى شركة ابي زعل للاسدة نتيجة لعدوان ١٩٦٧ فقد تم التعاقد على وحده جديدة لحاض الكبريتيك طاقتها الانتاجيه ٣٠٠ طن يوميا سيتم تشغيلها في أوائل عام ١٩٨٢/١٩٨٣ وذلك مستأنف صانع السداد في السويس انتاج سداد سلفات النشادر بطاقه ١٢٠ الف طن سداد (٢٠ر٦% أزوت) ابتداء من عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ .

ويتيح شركة النصر للاسدة صنعان للأسدة بطلخا هما

١ / ٢ / ٢ - مصنع طلخا (رقم ١) والذي بلغت تكاليفه الاستثماريه الكليه حوالي ٥٣ مليون جنيه وقد بدأ الانتاج عام ١٩٧٥ وتبلغ الطاقه الانتاجيه القاعه له ٣١٠ الف طن سداد نترات النشادر (٣١% أزوت) سنويا تعادل نحو ٦٢٠ الف طن ١٥ر٥% أزوت وقد أجريت لهذا المصنع عمليات احلال وتجديد خلال العامين السابقين وذلك حفاظا على طاقته الانتاجيه ويبلغ الانتاج الفعلي لهذا المصنع حاليا حوالي ٣٠٠ الف طن أي انه يعمل بكامل طاقته الانتاجيه القاعه تقريبا .

٢ / ٢ / ٢ - يوربا طلخا والذي تقدر التكاليف الاستثماريه الكليه له حوالي ١٤٥ مليون جنيه وتقدر الطاقه الانتاجيه القصوى لهذا المشروع بنحو ٥٧٠ الف طن سداد يوربا (٤٦ر٥% أزوت) اعتمادا على الغازات الطبيعيه من ابي ماضي وقد تم فعلا ظهور ياكورة الانتاج لهذا المصنع في اكتوبر عام ١٩٨٠ ويقدر الانتاج المستهدف له خلال عام ١٩٨٢/٨١ بحوالي ٤٢٥ الف طن يوربا (٤٦ر٥% أزوت) لتصل طاقته في عام ١٩٨٣/٨٢ الى حوالي ٥٤٠ الف طن يوربا .

وتجدر الإشارة أن لسداد اليوربا مييزات هامة ربما لا تتوافر جميعها في أي سداد أزوتسي

٣ / ٢ - شركة أبى قير للاسطة بالاسكندرية

تأسست هذه الشركة عام ١٩٧٦ لانتاج حوالى ٤٨٠ الف طن ساد يوريا (٤٦,٥%) أزوت) وقد تم تنفيذ المشروع في مدة ٤٠ شهرا وهي فترة قياسيه بالنسبه للشروط المماثله لها في الدول الناميه وتعادل الفترة الزميه التي يتم تنفيذ مثل هذه الشروط في الدول المتقدمه وقد بدأ تشغيل الصنع في ١٨ يوليو ١٩٧٩ وظهرت باكوره انتاجه في المربع الاخير من عام ١٩٧٩ ويعتمد هذا المشروع على استغلال الغازات الطبيعيه بابى قير والطبيه الصناعيه لانتاج اليوريا هي :-

١ / ٣ / ٢ وحده ازالة الكبريت

ويتم فيها تنقيه الغاز الطبيعى من الكبريت وذلك بمعالجته بخاز الأيد روجين عند درجه ٢٩٠ ضغط جوى ٢٧٠ في وجود عامل مساعد (اكسيد الزنك) .

٢ / ٣ / ٢ وحده تحويل الغاز الطبيعى

يتم عليه التحويل لغاز الميثان للحصول على غاز الأيد روجين اللازم لتصنيع الأونيا وذلك بمعالجته بالبخار عند درجات حرارة ٨٠٠ م وضغط جوى ٣٢٧ واستخدام النيكل كعامل مساعد والميثان الذى يتبقى ونسبته ٩٦% يتم تحويله في المحول الثانى وذلك بخلطه بالهواء الساخن عند درجه حرارة ٥٠٠ م وضغط جوى ٣٥٣ وفي وجود النيكل كعامل مساعد حيث يستغل تيرروجين الهواء بعد ذلك في انتاج الأونيا .

٣ / ٣ / ٢ وحده تحويل أول أكسيد الكربون الى ثانى أكسيد الكربون

يتم ادخال الغازات بعد ذلك على وحده تحويل أول أكسيد الكربون الى ثانى أكسيد الكربون باستخدام أكسيد الحديد والكروم كعامل مساعد وعند درجه حرارة ٤١٠ م وضغط ٣٠٨ جوى ، بقايا أول أكسيد الكربون التي لم تتحول تدخل الى المحول الثانى لتحويله الى ثانى أكسيد الكربون في وجود العامل المساعد (أكسيد الالومنيوم واكسيد الحديد واكسيد الزنك) عند درجه حرارة ٢٢٥ م وضغط جوى ٢٠٠

٤/٣/٢ وحدة ضواغط الغازات

تضغط الغازات بها تحت ضغط ٣١٥ جوى
وحدة تحويل أول وثانى أكسيد الكربون الى ميثان

تم عليه التحويل داخل معامل الميثنة عند درجة حرارة ٣٥١ م^٥ وضغط جوى ٢٤٨
وفى وجود النيكل كعامل مساعد .

٦/٣/٢ وحدة امتصاص ثانى أكسيد الكربون

يتم فيها امتصاص ثانى أكسيد الكربون من الغاز بواسطة كهرنات بوتاسيوم التى تتحول
بعد ذلك الى بيكربونات بوتاسيوم تسترجع فى بهج الاستخلاص . وتعاد مرة أخرى ، أما
ثانى أكسيد الكربون الناتج فيستخدم بعد ذلك فى انتاج اليوريا .

٧/٣/٢ تصنيع الأمونيا

يتم اتحاد الهيدروجين بالنتروجين بنسبه ٣ : ١ داخل معامل الأمونيا ويتم التفاعل
فى درجة حرارة ٢٣٧ م^٥ وضغط جوى ٢٠ (٢٠) فى وجود الحديد كعامل مساعد وينتج الامونيا
ثم بعد ذلك يتم تبريدها لنحصل على الامونيا السائلة التى تخزن فى خزان الامونيا
ويستخدم ٩٠% من الامونيا المنتجة فى انتاج اليوريا بعد ذلك وتستخدم الحرارة الناتجة
من اتحاد الايدروجين والنتروجين فى توليد البخار الذى يستخدم فى العمليات الانتاجية
وفى ادارة التوينات اللازمة لتشغيل الضواغط ومولدات الكهرباء الذى يمد الشركة بالكهرباء
اللازمة للتشغيل والانارة .

٨/٣/٢ انتاج اليوريا .

ينتج اليوريا من تفاعل الامونيا مع غاز ثانى أكسيد الكربون فى معامل اليوريا حيث
تخرج منه فى صورة محلول يتم تركيزه فى سخانات تعمل تحت ضغط منخفض حيث تخرج منها
صهور اليوريا بتركيز ٩٩% ثم يرش هذا الصهور من أعلى بهج التبريد ليقابل تياراً من
الهواء الجوى تحده مراح السحب من أعلى بهج .

شركة النصر للكوك والديناميات الامامية

تعتمد صناعة الاسدة بهذه الشركة على استغلال الغازات الناتجة من أفران الكسول للحصول على غاز الايدروجين الذي يتفاعل مع الآزوت الجوى للحصول على الأونيا ومعالجتها بحاض الكبريتيك ينتج ساد سلفات النشادر (٢٠٦% آزوت) وتقدر الطاقة الانتاجية لوحده سلفات النشادر بحوالى ١٢ ألف طن سنويا . وفى اكتوبر عام ١٩٦٩ أقدم صنع الساد بالشركة لانتاج ساد نترات النشادر (٣٣,٥% آزوت) بطاقة انتاجية قدرها ١٢٠ ألف طن سنويا . وفيما يلي تطور الانتاج من النويين المذكورين بالشركة فى الفترة من ١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٩ .

جدول (٤)

تطور الانتاج من ساد سلفات النشادر ونترات النشادر بالشركة

البيان	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
الانتاج المخفض من سلفات النشادر (٢٠٦% آزوت)	٤ر٤	٤ر٥	٧	٨ر٦	٧ر٤	٨ر٦	٨ر١	١٠
الانتاج المخفض من نترات النشادر (٣٣,٥% آزوت)	٢٣ر٣	٥٢ر٥	٦١ر٨	٦٢ر٦	٥٤ر٣	٧٣ر٧	٦٦ر٦	٦٦

وتجدر الاشارة بأن الانتاج من ساد نترات النشادر (٣٣,٥% آزوت) فى الفترة من ١٩٧١/٧٠ الى ١٩٧٣ يمثل انتاج خط واحد فقط أما الانتاج من الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ فيمثل انتاج الخطين معا .

ويلاحظ من الجدول السابق أن صنع نترات النشادر لا يعمل الا بحوالى ٥٥% من طاقته الانتاجية ويرجع ذلك الى وجود بعض الشوائب فى الغازات الناتجة من أفران الكسوك بالاضافة الى القصور فى كمية الغازات الناتجة من عطية الكوك

* الطاقة العاطلة بصنع ساد شركة النصر للكوك والكيماويات الامامية بحلوان (ضمن بحوث الدورة الطويلة بمعهد التخطيط القومى لعام ١٩٨٠/٧٩) .

يوضح الجدولان التاليان الطاقات الانتاجية المتاحة حالياً بمصانع الاسمدة
الازوتية والسابق الاشارة اليها في جدول (١) بقرية جوارها قطاعات الاحتلال
والتحديد لها والانتاج المحقق خلال الفترة ٧١/٧٢-١٩٧٩ والانتاج
المتوقع في عام ٨٠/٨١ بالشركات عماله المذكور جدول (٦) .

جدول (٥)

الطاقات الانتاجية المتاحة لشركات الاسمدة الازوتية

الطاقات التصوي		نوع السماد	الشركة
الف طن ١٥,٥ % آزوت	الف طن متري		
٦٨٠	٣٤٠	نترات النشادر (٣١%)	شركة الصناعات الكيماوية (كيما)
٢٥٠	٢٥٠	نترات الجير (١٥,٥%)	شركة النصر للاسمدة أ - مصنع السويس ب - مصنع طلخا
١٥٩	١٢٠	سلفات النشادر (٢٠,٦%)	
٦٢٠	٣١٠	نترات نشادر (٣١%)	طلخا (١) طلخا (٢)
١٦٢٠	٥٤٠	يوريا (٤٦,٥%)	
١٣٥٠	٤٥٠	يوريا (٤٦,٥%)	أبو قير
٣٧٥	٨٠,٥	نترات نشادر (٣٣,٥%)	شركة النصر لوكوك
١٤	١٠	سلفات نشادر (٢٠,٦%)	
٤٨٦٨			اجمالي الشركات

جدول (٦)

الانتاج المحقق خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٧١ من الاسمدة الازوتية
محسوبة على أساس ١٥% (أزوت)

ملاحظات	الانتاج المتوقع ٨١/٨٠	الانتاج الفعلي (١٥% أزوت)								الوحدة	الشركة
		١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	٧٢/٧١		
انخفاض الانتاج بكمية كبيرة عام ١٩٧٣ نتيجة لاجراء عمليات احيال والتجديد بالشركة عام ١٩٧٢/٧١	٦٤٠	٥٩٢	٦٠٢	٦٠٧	٥٧٥	٦٢٨	٥٠٦	٣٠٨	٤٧٠	الفطن	١ - شركة الصناعات الكيماوية (كوما)
بخلاف مشروع يوريا طلخا و الذي بدأ الانتاج التجريبي في اكتوبر ١٩٨٠	١٥٦٠	٦٣٧	٦٤٠	٤٧٣	١٣٥	٢٢	-	-	-	"	٢ - شركة النصر للاسمدة
بدء الانتاج التجريبي في يوليو ١٩٧٩	٩٦٠	٣٢٠	-	-	-	-	-	-	-	"	٣ - شركة ابي قير للاسمدة
	١٦٠	١٦٠	١٥٤	١٦٨	١٤٠	١٣٥	١١٤	٦٠	٣٨	"	٤ - شركة النصر للكوشنالكوماريات
	٣٣٢٠	١٧١٤	١٣٩٤	١٢٤٨	٨٥٠	٧٨٥	٦٢٠	٣٦٨	٥٠٧	"	الاجمالي

من الجدول (٦) يضح أن الطاقات الانتاجية المتاحة للمصانع القائمة لانتاج الاسمدة الازوتية تبلغ نحو ٤٨٦٨ الفطن ١٥,٥% أزوت في حين أن الانتاج المتوقع لهذه المصانع في عام ١٩٨١/٨٠ ^{تقدر} بنحو ٣٣٦٠ الفطن (١٥,٥% أزوت) أي أن هذه المصانع قد تم تشغيلها خلال العام الحالي ١٩٨١/٨٠ بحوالي ٧٠% من طاقتها الانتاجية

٣ - الطاقات الانتاجية لشركات الاسمدة النوسفاتية في ج م م ع

يقوم بانتاج هذا النوع من السماد شركتان هما الشركة العاليه والصناعيه بكر الزيت وأسيوط وشركه ابى زعبل للاسمدة والصناعات الكيماويه بابى زعبل وتعتمد هذه الصناعاته أساسا على تصنيع حامض الكبريتيك من مادتى البوريت والكبريت والتي يتم احتيراها وقسدها. شهدت الاسواق العاليه ارتفاعا كبيرا في اسعار هاتين المادتين وتمشيا مع الانجاء العالمى اتجه حديثا الى الانتاج الاسمدة الفوسفاتيه المركزه (سماد التريل سوبر فوسفات) تشيا مع الانجاء العالمى لصناعة الاسمدة الفوسفاتيه وذلك بتصنيع حامض الفوسفوريك من خام الفوسفات المحلى ومستخدم هذا الحامض لتصنيع سماد التريل (مشروع حامض الفوسفوريك وسماد التريل سوبر فوسفات المدرج بالخله الخمسيه ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤) والسدى ينتظر بدء انتاجه في عام ١٩٨٣/٨٢ .

ويوضح الجدول التالى الطاقات الانتاجيه المتاحة (بالمصانع القائمه) بالشركتين السلبق ذكرهما وكذا لانتاج المحقق في هاتين الشركتين في الفتره من عام ١٩٧٣ - ١٩٧٩ الانتاج المتوقع في ١٩٨١/٨٠ من الاسمدة النوسفاتيه الأحاديه (لسوبر فوسفاتيه) بالاراضين .

جدول (٧)

الطاقات الانتاجية والانتاج المحقق بالشركتين

الشركه	الطاقه الانتاجيه المتاحة	الانتاج المتوقع ٨١/٨٠	الانتاج المحقق					
			٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	
١- العاليه والصناعيه مصنع كبرالزيت أسيوط	٢٢٠ ٢٠٥	٤٠٠	٢٨١,٧	٢٥٢	٣٥١,٨	٣٣٤	٣٧٧	٣٣٤,٣
٢- ابى زعبل	٢٥٠	٢٢٠	١٣٦,٩	١١٢	١١٢,٢	١٦٠	١٣٥	١٤٨,١
الاجمالي	٤٧٥	٦٢٠	٤١٨,٦	٣٦٤	٤٦٤	٤٩٤	٥١٢	٤٨٢,٤

ولا حظ من الجدول السابق أن شركتنا إنتاج الاسمدة الفوسفاتية تعملنا أقل من طاقتها الانتاجية المتاحة الشركة المالي والصناعية تعمل بحوالي ٧٨% وشركة أبي زعبل تعمل بمعدل بحوالي ٦٠% من طاقتها الانتاجية المتاحة (ويرجع ذلك الى أن وحدات حامض الكبريتيك المستخدمة لصناعة هذا النوع من السماد قد استهلكت تماما بالاضافة الى أن وحدة حامض الكبريتيك الجديدة لشركة أبو زعبل والمستورده من رومانيا قابلتها بعض الصعاب الفنية (وحدة المياه) وقد أمكن التغلب على هذه المشاكل ومن المتوقع أن تعمل لشركة المالي والصناعية بحوالي ٩٤% من الطاقة الانتاجية المتاحة ، وشركة أبي زعبل بحوالي ٨٨% وذلك خلال عام ١٩٨١/٨٠ .

كما تجدر الإشارة أيضا بأنه قد تم التعاقد أخيرا على وحدة لإنتاج حامض الكبريتيك (الوحدة رقم ٦) بشركة أبي زعبل للاسمدة وتقدر تكاليفها الاستثمارية الكلية بحوالي ٢٠ مليون جنيه كما تم التعاقد على وحدة شبيهة للشركة المالي والصناعية وذلك لازالة الاختناقات الموجودة بالشركتين . ووضع الجدول التالي الطاقات الانتاجية للمشروعات الجارية تنفيذها حاليا والمدرجة بالخطة الخمسية ٨٠/٨١ - ٨٤/٨٥ .

جدول (٨)

الطاقات الانتاجية للمشروعات الجارية تنفيذها والمدرجة بالخطة

الشركة	الوحدة	نوع السماد	الكمية بالالف طن متري	الكمية ق.ه (١% تروأ) ط
١- المالي والصناعي للاسمدة مصنع كفر الزيات مصنع اميوط	الف طن	سوبر فوسفات	١٠٠	١٠٠
	الف طن	سوبر فوسفات	٢٠٠	٢٠٠
٢- أبو زعبل للاسمدة مشروع حامض الفسفوريك وسماد التريل فوسفات	الف طن	تريل فوسفات	١٥٠	٤٥٠
الاجمالي				٧٥٠

يتضح مما سبق ان الطاقات الانتاجيه من الاسمدة الفوسفاتيه ١٥,٥% فوراً أه للمصانع القائمه والمشروعات الجارى تنفيذها بشركتى ابي زعلل والشركه الماليه والصناعيه بصنعيتها بكفر الزيات واسيوط تبلغ نحو ١٤٢٥ الف طن سماء سوبر فوسفات أحادى •

أهم المعاملات الفنية والاقتصادية بشركات الاسمدة الازوتية والفسفاتيية في ج م م ع

- ٤

سوف نتناول في هذا الفصل استعراض بعض المعاملات الفنية والمؤشرات الاقتصادية للشركات التي تقوم بإنتاج الاسمدة خلال السنوات ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٧٩ وذلك بغرض التعرف على طبيعة هذه الصناعة الهامة

انتاجية الاصول الثابتة (قيمه الانتاج بالاسعار الجارية / الاصول الثابتة)

- ١/٤

- حسب انتاجية الاصول الثابتة للشركات المنتجة للاسمدة الازوتية في السنوات ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٧٩ وقد لوحظ ارتفاع هذا العامل من ٠,٢٥ عام ١٩٧٢ الى ٠,٢٦ عام ١٩٧٨ ثم قفز الى ٠,٣٧ عام ١٩٧٩ ويرجع هذا الارتفاع في عام ١٩٧٩ الى ارتفاع انتاجية شركة ابي قير والتي بدأت الانتاج في يوليو ١٩٧٩ .

- بالنسبة للشركات المنتجة للاسمدة الفوسفاتيية فقد ارتفعت انتاجية الاصول الثابتة

من ٠,٦١ عام ١٩٧٢ الى ٠,٦٦ عام ١٩٧٩

معدل الدخل (القيمة المضافة الاجمالية / قيمه الانتاج بسعر السوق)

٢/٤

- بالنسبة للشركات المنتجة للاسمدة الازوتية فقد ارتفع معدل الدخل من ٠,٦٢ عام ١٩٧٢ الى ٠,٧٥ عام ١٩٧٨ ثم انخفض الى ٠,٦٤ عام ١٩٧٩ ويرجع ذلك لانه في عام ١٩٧٩ بدأ الانتاج التجريبي بشركة ابي قير للاسمدة ومن المنتظر ارتفاع هذا المعدل خلال العام ١٩٨٠/٨١ وذلك بعد انتظام التشغيل في شركة ابي قير .
ان هذا المعدل قد ارتفع من ٠,٢٤ عام ١٩٧٧ الى ٠,٣٠ عام ١٩٧٨ ثم حدث انخفاض كبير في عام ١٩٧٩ ليصل الى ٠,١٠ فقط ويرجع ذلك الى انه بالنسبة لشركة المالية والصناعية انخفضت القيمة المضافة الاجمالية المحققة من غائس

قدرة ١٦١٦ الف جنيه عام ١٩٧٨ الى عجز قدره ٤٦٧ الف جنيه عام ١٩٧٩ هذا بالإضافة الى انخفاض القيمة المضافة الاجمالية لشركة ابي زعل للاسمدة من ١٩٢٦ الف جنيه في عام ١٩٧٨ الى ١٧٩٢ الف جنيه عام ١٩٧٩ وعزى هذا الى تقادم وحدات حاض الكبريتك بالشركتين كما سبق الاشارة من قبل .

معامل الدخل / رأس المال المستثمر

- ٣/٤

- بالنسبة للاسمدة النيتروجينية فقد انخفض معامل الدخل / رأس المال المستثمر من ٩% عام ١٩٧٢ الى ٦% فقط عام ١٩٧٩ ومن الاسباب التي ادت لذلك ان عام ١٩٧٩ هو عام بدايه الانتاج لشركة ابي قير للاسمدة

اما بالنسبة للشركات المنتجة للاسمدة الفوسفاتية فقد انخفض هذا المعامل من ٩% عام ١٩٧٧ الى ٤% عام ١٩٧٩ ويرجع ذلك لانخفاض القيمة المضافة الاجمالية للشركتين اللتين تقومان بانتاج هذا النوع من السماد في عام ١٩٧٩ للأسباب التي سبقت الاشارة اليها

٤/٤ - انتاجه العام (قيمة الانتاج بالاسعار الجارية / عدد العمال)

- ارتفعت انتاجه العامل لشركات الاسمدة الأزوتية من ٢,٦ في عام ١٩٧٧ الى ٣,٤ عام ١٩٧٩ ومعنى ذلك لارتفاع انتاجه العامل لشركة ابي قير للاسمدة اذ تصل انتاجه العامل بها الى ٦,٧ ألف جنيه .

- بالنسبة للشركات المنتجة للاسمدة النوسفاتية فقد ارتفعت انتاجه العامل لهذه الشركات من ٢,٦ في عام ١٩٧٧ الى ٣ في عام ١٩٧٩ .

٥/٤ - انتاجه الجنيه أجر (قيمة الانتاج بالاسعار الجارية / قيمة أجور النشاط الجارى)

بالنسبة لشركات انتاج الاسمدة الأزوتية ارتفعت انتاجه الجنيه أجر من ٣,٥ عام ١٩٧٧ الى ٣,٦ عام ١٩٧٩ .

وبالنسبة للشركات التي تقوم بانتاج الاسمدة النوسفاتية يلاحظ انخفاض هذا المعامل من ٥,٦ عام ١٩٧٧ الى ٤,٥ عام ١٩٧٩ .

٦/٤ - معامل دخل الجنيه (القيمة المضافة الاجمالية / الأجور الكلية)

ارتفع معامل دخل الجنيه من ٢٠,٣% عام ١٩٧٧ الى ٢٣,٥% عام ١٩٧٩ وذلك للشركات التي تقوم بانتاج الاسمدة الأزوتية أما بالنسبة للشركات التي تقوم بانتاج الاسمدة الفوسفاتية فيلاحظ انخفاض هذا المعامل من ١٣,٥% عام ١٩٧٧ الى ١٨,٥% عام ١٩٧٩

٤٤% عام ١٩٧٩ ويرجع ذلك الى أن معامل دخل الجنيه انخفض من ١٨,٥% عام ١٩٧٧ الى ١٤,٥% عام ١٩٧٩ لشركة ابوزنبل للاسمدة اما بالنسبة للشركة العاليه والصناعية فقد حققت عجزا في عام ١٩٧٩ .

واخيرا يوضح الجدول (٣) المصاحبات الفنية والاقتصادية لشركات انتاج الاسمدة الأزوتية والفوسفاتية خلال الاعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ م

جدول (١)

المعاملات الفنية والاقتصادية لشركات صناعة الاسمدة
الآزوتية والنوسفاتية خلال الاعوام

١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩

الشركات المنتجة للاسمدة الفوسفاتية			الشركة المنتجة للاسمدة الازوتية			المعامل
عام ١٩٧٩	عام ١٩٧٨	عام ١٩٧٧	عام ١٩٧٩	عام ١٩٧٨	عام ٧٧	
٠,٦٩	٠,٥٩	٠,٦١	٠,٣٧	٠,٢٦	٠,٢٥	١ - انتاجه الاصول الثابت
٠,١٠	٠,٣٠	٠,٢٤	٠,٦٤	٠,٧٥	٠,٦٢	٢ - معدل الدخل
٠,٠٤	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٩	٣ - معامل الدخل / رأسمال المستثمر
٣	٢,٦	٢,٧	٣,٤	٢,٧	٢,٦	٤ - انتاجه العامل
٤,٥	٥	٥,٦	٣,٦	٣,٣	٣,٥	٥ - انتاجه الجنيه / اجر
%٤٤	%١٤٨	%١٣٠	%٢٣٥	%٢٢٥	%٢٠٣	٦ - معامل دخل الجنيه

٥ - استهلاك وإنتاج الأسمدة في مصر حتى عام ٢٠٠٠

٥ - تمشيا مع السياسة التي تنتهجها الدولة لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد ولما للأسمدة الأزوتية و الفوسفاتية من أهمية قصوى باعتبارها من أهم مستلزمات قطاع الزراعة لتوسعاته الأفقية و الرأسية ، علاوة على التوسع في استخدام السلالات الجديدة المستتطة ذات الانتاجية المرتفعة وذلك لمقاومة النمو المطرد في زيادة عدد السكان وهي من أهم المشكلات التي تواجهها الدول النامية و من بينها ج م ع .

فسوف نتناول في هذا الفصل تقدير حجم الطلب على الأسمدة الأزوتية و الفوسفاتية حتى عام ٢٠٠٠ كما سنستعرض على الانتاج المتوقع للمصانع القائمة والمشروعات الجارية تنفيذها خلال الخطة الخمسية ٨٠ / ٨١ - ٨٤ / ٨٥ لشركات الأسمدة المختلفة و ذلك للتعرف على العجز الذي يجب تداركه حتى عام ٢٠٠٠ باستخدام المواد الأولية المتوفرة في البلاد لسد احتياجات البلاد من الأسمدة بدلا من استيرادها خاصة وأن أسعار الأسمدة العالمي في زيادة مطردة . و نأمل أن يعطينا هذا الفصل نظرة مستقبلية لصناعة الأسمدة في ج م ع حتى عام ٢٠٠٠ .

١/٥ حجم الطلب على الأسمدة الأزوتية حتى عام ٢٠٠٠

سوف تتناول فيما يلي التقديرات المختلفة لحجم الطلب على الأسمدة الأزوتية حتى عام ٢٠٠٠

١/١/٥ تقديرات وزارة الزراعة

قدرت وزارة الزراعة احتياجات البلاد من الأسمدة الأزوتية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ كما يلي :

السنة	١٩٨١/٨٠	١٩٨٥/٨٤	١٩٩٠/٨٩	٢٠٠٠
الاحتياجات المقدرة بالالفطن (١٥٠٪ آزوت)	٤٣٦٥	٤٨٠٠	٥٤٠٠	٦٦٠٠

وقد بنت وزارة الزراعة هذه التقديرات على أساس أن المساحات المستصلحة سنويا بمعدل ٢٠٠ ألف فدان (ما يعادل ٣٠٠ ألف فدان محصولي) حتى عام ١٩٩٠ وبمعدل ٣٠٠ ألف فدان (ما يعادل ٤٥٠ ألف فدان محصولي) حتى عام ٢٠٠٠

كما بنى تقدير وزارة الزراعة على أساس أن المساحة المحصولية للرقعة الزراعية حوالى ١١ مليون فدان سنويا وان كان من المنتظر زيادتها الى حوالى ١٤ مليون فدان وهسذا مرتبط بالموارد المائية والتي لم يتضح ملامحها حتى الآن هذا بالاضافة الى أنها لم تأخذ في الاعتبار اية زيادة طارئة فسي الأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠٠٠

وترى الوزارة أنه طبقا للمحاصيل الزراعيه وتعمود الفلاح على نوعية الصاد وطينسة الأرض المصرية وبناء على معدلات التسميد المحلية فانها ترى التوسع في انتاج نترات النشادر الجبرى (١٥٪ آزوت) ونترات النشادر (٣١٪ آزوت) وسلفات النشادر (٢٠٪ آزوت) وصاد اليوريا (٤٦٪ آزوت) ولا تحبذ انتاج الأسمدة المركبه والتي مازالت التجارب جارسة حتى الآن لا مكان استخدامها فسي ج م ع

٦/١/٥ تقديرات وزارة الصناعة

قدرت وزارة الصناعة حجم الطلب على الأسمدة الأزوتية حتى عام ٢٠٠٠ آخذة نفس الاختبار العوامل التالية :

- ازدياد الحاجة الى تزويد التربة بالعناصر السامة لتعويض النقص نتيجة للسدورات الزراعية المكثفة وامتناع ورود الطمي بعد انشاء السد العالى .
- زيادة القوة الشرائية للمزارع نتيجة لارتفاع أسعار المحاصيل .
- ازالة الاختناقات المختلفة في عملية التوزيع والتي سوف تؤدي الى زيادة الاستهلاك الفعلى من الأسمدة .
- الاتجاه الى زيادة نسبة المساحات المنزرعة بالخضر والفواكه والتي تستلزم كميات أكبر من الأسمدة .
- انشاء المجمعات الزراعية بالاستعانة بالخبرة السطورية واتباع معدلات التسميد المرتفعة يعتبر عاملا مساعدا على زيادة كمية الأسمدة المستخدمة في المزارع المجاورة للمجمعات .
- التركيز على تحقيق الأمن الغذائي و الاتجاه الى التوسع في استصلاح واستزراع الصحارى بما يهدف الى اضافة حوالي ٣ مليون فدان جديدة الى الرقعة الزراعية الحالية وذلك الى كميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية .

وبناء على العوامل السابقة الذكر ونظرا لما يستلزمه تنفيذ مشروعات الأسمدة مسن وقت (من ٤ - ٥ سنوات) فقد روى تقدير استهلاك الأسمدة عام ٢٠٠٠ على أساس اضافة ٥% سنويا على تقدير وزارة الزراعة للاستهلاك من الأسمدة الأزوتية سنة ١٩٨٥ / ١٩٨٤ (٤٨٠٠ ألف طن ٥ هر ١٥% آزوت) بذلك يكون الاستهلاك المتوقع من الأسمدة الأزوتية ١٥% نيتروجين لجمهورية مصر العربية حتى ٢٠٠٠ على النحو التالى :

السنة	١٩٨١ / ٨٠	١٩٨٥ / ٨٤	١٩٩٠ / ٨٩	١٩٩٥ / ٩٤	٢٠٠٠ / ٩٩
الاحتياجات المقدرة بالالف طن هر ١٥% آزوت	٤٣٦٥	٤٨٠٠	٦٠٠٠	٧٢٠٠	٨٤٠٠

* تقديرات وزارة الصناعة لحجم الطلب على الأسمدة حتى عام ٢٠٠٠ (أغسطس ١٩٨٠)

و من وجهة نظر وزارة الصناعة فان زيادة تقديراتها عن تقديرات وزارة الزراعة
تقابل العوامل التالية :

- مقابلة الزيادات المحتملة في استهلاك الأسمدة نتيجة للخطط الطارئة مستقبلا للتوسع
الرأسي و الأفقي في المساحات المزروعة و تحميم مشروعات الري و استصلاح أراضى بسور
أو صحراوية نتيجة لاستكشاف آبار مياه في المناطق الصحراوية و النائية .
- تقادم المعدات بالنسبة للصانع القائمة و انخفاض طاقتها الانتاجية بالرغم من اجراء
عمليات الاحلال و التجديد لها .

٣/١/٥ : تقديرات حجم الطلب على الأسمدة الأزوتية بناء على الدراسة التي قام بها معهد

التخطيط القوسى فى أبريل عام ١٩٧٨

اعتمدت هذه الدراسة عند تقديرها لحجم الطلب من الأسمدة الأزوتية (١٥% آزوت)
على أساس ثبات متوسط المقررات السمادية المستخدمة فى عام ١٩٧٧ لمختلف المحاصيل
الزراعية الشتوية و الصيفي و النيلية التى يشملها التركيب المحصولى المقترح للأراضى القديمة .

كما قدرت الاحتياجات السمادية للأراضى الجديدة على أساس متوسط المقررات السمادية
فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥ و التى استخدمها الجهاز المركزى للتعيشه العامه و الاحصاء فى
بحث صناعة الأسمدة فى ج م م ع فى نهاية عام ١٩٧٦ و يوضح البيان التالى تقديرات هذه
الدراسة .

السنة	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥
حجم الطلب (بالالف طن هر ١٥ آزوت)	٣٧٠٠	٣٩٠٠	٣٩٠٠

هذا و تجدر الاشارة الى أن هذا البحث لم يتعرض لتقديرات حجم الطلب فى

الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) .

٤/١/٥ : تقدير حجم الطلب على الأسمدة الأزوتية ١٥% (أزوت) بناء على التركيب

المحصول

يوضح الجدولان التاليان التركيب المحصولي للأراضي القديمة والأراضي المقترحة استصلاحها (جديدة) في عام ١٩٨٥ وكذا المقررات السائدة الأزوتية المستهدفة لأهم المحاصيل الزراعية.

جدول (١٠)

التركيب المحصولي المقترح للأراضي القديمة

والأراضي الجديدة عام ١٩٨٥ (ألف فدان محصولي)

جملة الأراضي القديمة والجديدة	الأراضي الجديدة	الأراضي القديمة	المحصول
١١٧٠	٩٥	١٠٧٥	١ - قمح
١٧٧٥	١٢٥	١٦٥٠	٢ - ذرة شامية
٥٢٥	٢٥	٥٠٠	٣ - عذراء رقيقة
١٢١٠	١١٠	١١٠٠	٤ - الأرز
٥٩٠	٥٥	٥٣٥	٥ - البقوليات
١٥٦٠	٦٠	١٥٠٠	٦ - القطن
١٢٣٠	١٥٠	١٠٨٠	٧ - البصل والخضروات
٣٩٥	٧٠	٣٢٥	٨ - فواكه
٢٩٨٠	١٢٠	٢٨٦٠	٩ - أعلاف
٣٣٠	٥٠	٢٨٠	١٠ - قصب
١٢٧٥	٨٣٠	٤٤٥	١١ - حاصلات أخرى
١٣٠٤٠	١٦٩٠	١١٣٥٠	جملة

جدول (١١)
القرارات السادية الأزوتية المستهدفة

(كلو جرام هر ١٥% آزوت)

المقرر السادى	المحصول
٣٠٠	١ - قمح
٤٠٠	٢ - ذرة شامية
	٣ - ذرة رفيعة
٢٥٠	٤ - الأرز
٣٠٠	٥ - البقوليات
٢٥٠	٦ - القطن
٤٠٠	٧ - البصل والخضروات
٤٥٠	٨ - فواكهه
٢٥٠	٩ - أعلاف
٦٥٠	١٠ - قصب السكر
٤٠٠	١١ - حاصلات أخرى

و من الجدولين السابقين يمكن تقدير الاحتياجات من الأسمدة الأزوتية (هر ١٥% آزوت)
في عام ١٩٨٩ و ذلك تأميسا على التركيب المحصولى المقترح و المقررات السادية لكل محصول
و ذلك كما يتضح من الجدول التالى :

جدول (١٢)

تقدير الاحتياجات من الأسمدة الأزوتية
(١٥% آزوت)

المحصول	الاحتياجات من الأسمدة (١٥% آزوت) بالألف طن
١ - قمح	٣٥٠
٢ - ذرة شامية ورفيعة	٩٢٠
٣ - أرز	٣٢٠
٤ - البقوليات	١٨٠
٥ - القطن	٣٩٠
٦ - البصل والخضراوات	٤٩٠
٧ - فواكه	١٨٥
٨ - أعلاف	٧٥٠
٩ - قصب مكر	٢١٥
١٠ - حاصلات أخرى	٥٠٠
الجملة	٤٣٠٠

كما سبق يتضح أن الاحتياجات من الأسمدة الأزوتية ١٥% (آزوت) في عام ١٩٨٥ بناءً على التركيب المحصولي تصل لحوالي ٤٣٠٠ ألف طن (١٥% آزوت) .

ويمكن باستخدام نفس معدلات الاستخدام من الأسمدة الأزوتية لاختلاف المحاصيل تقدير حجم الطلب على الأسمدة حتى عام ٢٠٠٠ وذلك بعد التعرف على التركيب المحصولي في عام ٢٠٠٠ وذلك كما يتضح من الجدول التالي الذي يوضح التركيب المحصولي المقترح والاحتياجات من الأسمدة لكل محصول وذلك خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ .

جدول (١٣)

التركيب المحصولي و الاحتياجات من الأسمدة الأزوتية (هر ١٥% آزوت)

عام ٢٠٠٠

المحصول	المساحة المحصولية	كمية الأسمدة المستخدمة باستخدام المعدلات السمادية في الجدول (١١)
١ - قمح	١٥٠٠	٤٥٠
٢ - ذرة شامية ورفيعة	٢٣٠٠	٩٢٠
٣ - أرز	١٢٥٠	٣٢٠
٤ - بقوليات	٧٠٠	٢١٠
٥ - قطن	١٤٠٠	٣٥٠
٦ - بصل و خضروات	١٤٠٠	٥٦٠
٧ - فواكه	٥٠٠	٢٢٥
٨ - أعلاف	٣٣٠٠	٨٣٠
٩ - قصب سكر	٣٥٠	٢٣٠
١٠ - حاصلات أخرى	١٤٠٠	٥٦٠
جبلية	١٤٠٥٠	٤٦٥٠

• أي أن الاحتياجات من الأسمدة النيتروجينية هر ١٥% آزوت في عام ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٤٦٥٠ ألف طن • وبافتراض زيادة المقررات السمادية بمقدار ١٠% بالنسبة لكل المحاصيل عن المقررات السابق استخدامها (جدول ٥) فإن الاحتياجات من الأسمدة الأزوتية (هر ١٥% آزوت) سوف تصل الى حوالي ٥١٠٠ ألف طن (هر ١٥% آزوت) .

• مما سبق يتضح أن تقديرات حجم الطلب على الأسمدة الأزوتية (هر ١٥% آزوت) كالتالي :

جدول (١٤)

تقديرات حجم الطلب على الاسمدة الأزوتية (١٥% آزوت)

٢٠٠٠	١٩٨٥ / ٨٤	٨١ / ٨٠	مصدر التقدير
٦٦٠٠	٤٨٠٠	٤٣٦٥	وزارة الزراعة
٨٤٠٠	٤٨٠٠	٤٣٦٥	وزارة الصناعة
لم تتعرض الدراسة للتقدير	٣٩٠٠	٣٧٠٠	معهد التخطيط
٥١٠٠	٤٣٠٠	٣٦٠٠	بناء على التركيب المحصولي

يلاحظ من الجدول السابق أن تقديرات وزارة الصناعة لحجم الطلب على الاسمدة الأزوتية مبالغ فيها كثيرا و في رأينا أن الكمية المتوقع استخدامها في عام ٢٠٠٠ من الاسمدة الأزوتية تتراوح بين ٥١٠٠ - ٦٦٠٠ ألف طن (١٥% آزوت) فقط أي حوالي ٥٨٥٠ ألف طن ١٥% في المتوسط .

٢/٥ الانتاج المنتظر من الصانع القائمة حاليا و المشروعات الجارى تنفيذها

لانتاج الاسمدة الأزوتية

بناء على الخطط الانتاجية لشركات الاسمدة الأزوتية فان الانتاج المستهدف لهما مقوما على أساس ١٥% آزوت و بالالف طن يكون كالتالى :

جدول (١٥)

الانتاج المتوقع من المصانع القائمة والمشروعات الجارية تنفيذها
لانتاج الأسمدة الأزوتية

الانتاج مقوما على أساس تركيب هر ١٥% آزوت				نوع السماد	الشركة
٢٠٠٠/٩٩	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٥/٨٤	١٩٨١/٨٠		
٦٠٠	٦٠٠	٦٢٠	٦٤٠	نترات النشادر ٣١%	شركة كيما
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢١٠	نترات الخميرة هر ١٥%	النصر للأسمدة
٥٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٦٠٠	نترات النشادر ٣٣%	
١٥٠	١٢٠	١٢٠	-	سلفات نشادر ٢٠,٦%	
١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٧٥٠	يوريا هر ٤٦%	
١٦٨٠	١٥٠٠	١٦٨٠	٩٦٠	يوريا (هر ٤٦%)	أبوقير للأسمدة
١٨٠	١٨٠	٢٠٠	-	نترات النشادر هر ٣٣%	
١٢٥	١٣٠	١٣٥	١٤٥	نترات نشادر هر ٣٣%	شركة النصر للمكوث
١٤	١٢	١٢	١٤	سلفات نشادر هر ٢٠%	
٥٠٤٩	٤٧٩٢	٥١١٧	٣٣١٩		الاجمالي

وذلك بغرض اجراء عمليات الاحلال والتجديد بصفة دائمة للمصانع القائمة وذلك للحفاظ على الطاقات الانتاجية بهذه الشركات.

٣ / ٥ العرض والطلب على الأسمدة الأزوتية هر ١٥% آزوت حتى عام ٢٠٠٠

ويوضح الجدول التالي الانتاج المحلي بناء على الطاقات المتاحة حاليا بمصانع الأسمدة الأزوتية الحالية بغرض اجراء عمليات الاحلال والتجديد لها حفاظا على طاقتها الانتاجية وكذا المشروعات الجارية تنفيذها حاليا والمدرجة في الخطة الخمسية ٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ التقديرات المختلفة لحجم الطلب على الأسمدة الأزوتية وذلك بالالف طن (هر ١٥% آزوت) .

جدول (١٦)

تقديرات العرض والطلب على الأسمدة الآزوتية (١٥,٥% آزوت)

العجز أو الفائض				حجم الطلب طبقا للتقديرات				الانتاج المستهدف	النسبة
التركيب المحصولي	معهد التخطيط	صناعه	زراعته	التركيب المحصولي	معهد التخطيط	الصناعة	الزراعة		
(٢٨١)	(٢٨١)	(١٠٤٦)	(١٠٤٦)	٣٦٠٠	٣٧٠٠	٤٣٦٥	٤٣٦٥	٣٣١٩	١٩٨١ / ٨٠
٨١٧	١٢٢٧	٣١٧	٣١٧	٤٣٠٠	٣٩٠٠	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٥١١٧	١٩٨٥ / ٨٤
(٥١)		(٢٣٥١)	(١٥٥١)	٥١٠٠	لم تتعرض الدراسة	٨٤٠٠	٦٦٠٠	٥٠٤٩	٢٠٠٠

() عجز

يلاحظ من الجدول السابق مايلسى :

- اذا ما أخذنا تقديرات وزارة الزراعة لحجم الطلب على الأسمدة فان العجز في الانتاج المحلى عن حجم الطلب يبلغ نحو ١٥٥١ ألف طن هر ١٥% في حين ان هذا العجز يصل الى ٣٣٥١ ألف طن (هر ١٥%) اذا ما أخذنا تقديرات وزارة الصناعة لحجم الطلب وكما ذكرنا سلفا فان تقديرات وزارة الصناعة مهالغ فيها جدا .

- اذا ما أخذنا بتقديرات حجم الطلب تأسيما على التركيب المحصولى فان العجز يصل الى حوالى ٥١ ألف طن فقط .

- ومن قبيل الحذر والاحتياط ، اذا أخذنا بتقديرات وزارة الزراعة لحجم الطلب فانسه يمكن تدبير العجز حوالى (١٥٥٠ ألف طن هر ١٥% آزوت) اما بانشاء مصنع لليوريسا بطاقة ٥٠٠ ألف طن (٤٦% آزوت) أو التوسع فى احدى شركتى النصر للأسمدة بطلخا أو صنع أبوقير للسماد أو كليهما لسد العجز المطلوب .

٤ / ٥ حجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتية حتى عام ٢٠٠٠

سوف نتناول في هذا الجزء التقديرات المختلفة لحجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتية في ج م ع حتى عام ٢٠٠٠

١ / ٤ / ٥ - تقديرات وزارة الزراعة

صدرت وزارة الزراعة احتياجات البلاد من الاسمدة الفوسفاتية خلال الفترة ١٩٨١ / ٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠ تأسيها على العوامل التي سبق ذكرها على النحو التالي :

السنة	٨١ / ٨٠	١٩٨٥ / ٨٤	١٩٩٠ / ٨٩	٢٠٠٠ / ٩٠
الاحتياجات المقدرة بالالف طن سوبر أحادي (١٥ ر ٥ % فو ٢ أ ٥)	١٠٣٥	١١٤٤	١٢٩٤	١٥٩٣

وتشجع وزارة الزراعة استعمال الاسمدة أحادي الفوسفات وسماد ثلاثي الفوسفات (تريل فوسفات) وقد رفضت رفضا باتا ادخال الاسمدة المركبة الفوسفاتية مثل داي أمونيوم فوسفات حيث أنه يمكن خلط سماد نترات النشادر مع سماد أحادي الفوسفات لانتاج سماد مخلوط ويحتجج هذا الى تجارب واقناع للمزارعين للتعود على استخدامه .

٢ / ٤ / ٥ - تقديرات وزارة الصناعة

تسرى وزارة الصناعة زيادة الكمية المتاحة منها تدريجيا حتى تصل نسبتها السى الاسمدة الازوتية ٢ : ١ وذلك لتحقيق التوازن والاستفادة الكاملة من الاسمدة بانواعها وبذلك تكون تقديرات وزارة الصناعة للاحتياجات من الاسمدة الفوسفاتية بالالف طن من السماد المحتوي على ١٥ ر ٥ % فو ٢ أ ٥ على النحو التالي :

السنة	٨١ / ٨٠	٨٥ / ٨٤	١٩٩٠ / ٨٩	٢٠٠٠ / ٩٠
الاحتياجات المقدرة بالالف طن (١٥ ر ٥ % فو ٢ أ ٥)	٢١٨٢	٢٤٠٠	٣٦٠٠	٤٢٠٠

٣/٤/٥ - تقديرات بيت الخبرة الامريكى ماكي كيرنى

تضمنت دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع حامض الكبريتيك بشركه ابي زعبل (الوحد ٥ رقم ٧) وذلك خلال علم ١٩٨٠ تقديرات للاحتياجات المتوقعه من الاسمدة الفوسفاتيه حتى عام ١٩٩٠

وقد بنيت هذه التقديرات بافتراض أن المساحه المنزرعه حاليا (الاراضى القديمه) والتي تبلغ حوالى ١١ر٤ مليون فدان تحتاج لكل فدان منها حوالى ١٠٠ كيلو جرام مسن الاسمدة الفوسفاتيه الاحاديه (١٥% فو ٢ أ ٥) أما بالنسبه للاراضى المستصلحه والبيور فقد قدرت الاحتياجات على أساس أن الارض تزرع مرتين فى العام وأن كل فدان يحتاج الى ٢٥٠ كيلو جرام سماد فوسفاتى احادى وقد افترضت الدراسة أن الاراضى المستهدف استزراعها جديدًا وحتى عام ١٩٩٠ تقدر بحوالى ٢ مليون فدان ويوضح البيان التالى تقدير الاحتياجات من الاسمدة الفوسفاتيه الاحاديه للاراضى القديمه والجديده

السنة	١٩٨١/٨٠	٨٥/٨٤	١٩٩٠/٨٩
الاحتياجات ١٥% فو ٢ أ ٥	١١٨٠	١٦٠٠	٢١٠٠

ولتقدير الاحتياجات حتى عام ٢٠٠٠ افترضنا أن معدل الاستخدام خلال الفترة مسن ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ هى نفس المعدل فى الفترة من عام ١٩٨٥/٨٤ الى عام ١٩٩٠/٨٩ أى أن الاحتياجات من الاسمدة الفوسفاتيه الاحاديه (١٥% فو ٢ أ ٥) تصل الى حوالى ٣١٠٠ الف طن .

٤/٤/٥ - تقدير حجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتيه بناءً على الدراسة التى قام بها معهد

التخطيط القومى فى ابريل عام ١٩٧٨ .

يوضح البيان التالى تقدير حجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتيه فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ طبقاً للدراسه السالفه الذكر

السنة	١٩٨٠	١٩٨٥
حجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتيه (سوبرأحادى)	٩٤٤	١٠٠٦

٥/٤/٥ - تقدير حجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتية بناءً على التركيب المحصولي في العامين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ وذلك باستخدام الجدول (١٣) والمقررات المساوية الفوسفاتية التالية .

جدول (١٢)
تقدير حجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتية

المحصول	المقررات المساوية الفوسفاتية عام ١٩٨٥ (كجم/فدان)		المقررات المساوية الفوسفاتية عام ٢٠٠٠ (كجم / فدان)	
	أرضي قديمه	أرضي جديد	أرضي قديمه	أرضي جديد
١ - قمح	١٠٠	٥٠	١٢٠	٦٠
٢ - ذرة شامية ورفيعه	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠
٣ - أرز	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠
٤ - البقوليات	٥٠	١٠٠	٦٠	١٢٠
٥ - القطن	١٠٠	٢٠٠	١٢٠	٢٤٠
٦ - البصل والخضروات	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠
٧ - الفواكه	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠
٨ - أعلاف	١٠٠	٥٠	١٢٠	٦٠
٩ - قصب السكر	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠
١٠ - حاصلات أخرى	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠

* أفترضنا زيادة المقررات المسماة بمقدار ٢٠% عن المقررات المساوية المتوقع استخدامها عام ١٩٨٥

ويوضح الجدول التالي تقدير حجم الطلب في عام ١٩٨٥ ، عام ٢٠٠٠ على الاسمدة الفوسفاتية الاحادية (١٥% فوسفور) وذلك طبقاً للتركيب المحصولي المقترح والموضح في الجدول (١٣)

جدول (١٨)

تقدير حجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتية الأحادية (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

الكميات المتوقعة استخداما عام ١٩٨٥ الكميات المتوقعة استخداما عام ٢٠٠٠						المحصول
جلبه	اراضى جد يده	اراضى قد يمه	جلبه	اراضى جد يده	اراضى قد يمه	
١٦٥	٢٥	١٤٠	١١٥	٥	١١٠	١ - قصب
٢٥٠	-	٢٥٠	٢٢٥	١٥	٢١٠	٢ - ذره
٢٧٠	٥	٢٦٥	١٢١	١١	١١٠	٣ - ارز
٥٥	١٣	٤٢	٣٥	٥	٣٠	٤ - بقوليات
٣٩٤	-	١٩٤	١٢٢	١٢	١٥٠	٥ - القطن
١٧٥	٢٥	١٥٠	١٢٥	١٥	١١٠	٦ - البصل والخضروات
٦٠	١٠	٥٠	٤٢	٧	٣٥	٧ - الفواكهة
٣٧٠	٢٠	٣٥٠	٢٩٦	٦	٢٩٠	٨ - أعلاف
٤٥	٣	٤٢	٣٥	٥	٣٠	٩ - قصب السكر
١٦٨	١٥	١٥٣	١٢٨	٨٣	٤٥	١٠ - حاصلات أخرى
١٧٥٢	١١٦	١٢٣٦	١٢٨٤	١٦٤	١١٢٠	جلبه

أي ان الكميات المتوقعة استخداما من الاسمدة الفوسفاتية (١٥% نو ٢ | ٥) تقدر بنحو

١٢٨٤ الف طن في عام ١٩٨٥ و ١٧٥٢ الف طن في عام ٢٠٠٠. وجمل في الجدول التالي

التقديرات المختلفة لحجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتية.

جدول (١٩)

تقديرات حجم الطلب على الاسمدة الفوسفاتية

التقدير	١٩٨٥/٨٤	١٩٨١/٨٠	٢٠٠٠
١ - الزراعة	١١٤٤	١٠٣٥	١٥٩٣
٢ - الصناعه	٢٤٠٠	٢١٨٢	٤٢٠٠
٣ - بيت الخبرة ماكي كيرنسى	١٦٠٠	١١٨٠	لم يتعرض للدراسه
٤ - معهد التخطيط القومي (ابريل ١٩٧٨)	١٠٠٦	٩٤٤	لم يتعرض للدراسه
٥ - بناء على التركيب المحصولي	١٢٨٤	٩٤٤	١٧٥٢

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي :

- بالنسبة لعام ١٩٨٥ يلاحظ تقارب التقديرات الخاصة بوزارة الزراعة ، بيت الخبرة ماكسي كيرني وبناءً على التركيب المحصولي وهذه التقديرات بعيدة كل البعد عن تقديرات وزارة الصناعة ونرى الأخذ بتقديرات (التركيب المحصولي) وهي ١٢٨٤ الف طن (تقسيع بين تقديرات وزارة الزراعة وبيت الخبرة)

- بالنسبة لعام ٢٠٠٠ نلاحظ أيضا ان تقديرات وزارة الزراعة قريبه جدا من تقدير حجم الطلب تأسيسا على التركيب المحصولي المقترح لعام ٢٠٠٠ ونرى الأخذ بالتقدير ١٧٥٢ الف طن (من قبيل الاحتياط)

٥٥ - للطاقات الانتاجية للمصانع القائمة والمشروعات الجارى تنفيذها من الاسمدة الفوسفاتية ١٥% فو ٢ أ ٥ : يوضح الجدول التالي الطاقات الانتاجية فسي شركتى العاليه والصناعية وأبوزعبل من الاسمدة الفوسفاتية وذلك بعد تشغيل المشروعات الجارى تنفيذها . جدول (٢٠)

الطاقات الانتاجية للاسمدة الفوسفاتية

الشركه	الطاقات الانتاجيه القائمه	الطاقات الانتاجيه للمشروعات الجارى تنفيذها	اجمالي الطاقات الانتاجيه
١ - العاليه والصناعيه	٢٢٥	١٥٥	٣٨٥
مصنع كفر الزيات مصنع أسبوط	٢٥٥	٢٥٥	٥١٥
٢ - أبوزعبل للاسمدة	٢٥٥	٤٥٥	٧١٥
الاجمالي	٦٢٥	٨٦٥	١٤٩٥

وذلك بافتراض اجراء عمليات الاحلال والتجديد للمصانع القائمه حفاظا على طاقاتها

الانتاجيه وكذلك بد تشغيل المشروعات الجارى تنفيذها .

وبناءً على الخطط الانتاجيه لشركات الاسمدة الفوسفاتيه فيكون تدرج الانتاج مقوما على

اساس ١٥% فو ٢ أ ٥ بالالف طن كالتالى :

السنة	٨١/٨٠	٨٥/٨٤	٢٠٠٠
الانتاج	٦٠٠	١٣٥٥	١٣٥٥

٦/٥ العجز أو الطائض من الاسمدة الفوسفاتية حتى عام ٢٠٠٠ بالالف طن (١٥% فو ١٢٠٠) :

يرضع الجدول التالي الانتاج المتوقع من الاسمدة الفوسفاتية وكذا

التقديرات المتعلقة لحجم الطلب عليها وذلك في الاعوام ١٩٨٥/٨٤ و ١٩٨١/٨٠ و ٢٠٠٠

جدول (٢١)

تقديرات حجم الطلب والانتاج على الاسمدة الفوسفاتية

السنة	الانتاج المتوقع	تقدير حجم الطلب							العجز أو الفائض		
		زراعة	صناعة	بيت الخيرة ماكسي كيرنسي	معهد التخطيط عام ١٩٧٨	التركيب المحصولي الزراعة	وزارة الصناعة	وزارة الخبيرة ماكسي كيرنسي	معهد التخطيط عام ١٩٧٨	التركيب	
٨١/١٩٨٠	٦٠٠	١٠٣٥	٢١٨٢	١١٨٠	١٠٤	١٣٦	(٤٣٥)	(١٥٨٢)	(٥٨٠)	(٣٠٤)	٤٤
٨٥/١٩٨٤	١٣٥٥	١١٤٤	٢٤٠٠	١٦٠٠	١٠٠٦	١٣٨٤	١١١	(١٠٤٥)	(٢٤٥)	(٣٤٩)	٢٩
٢٠٠٠	١٣٥٥	١٥٩٣	٤٢٠٠	لم يتعرض للدراسه	١٧٥٢	(١٣٨)	(٢٨٤٥)	لم يتعرض للدراسه			٩٧

وكما ذكرنا من قبل باتنا سوف نأخذ بالتقديرات التي بنيت على التركيب المحصولي المقترح في عام

٢٠٠٠ أي أن العجز الواجب تداركه هو حوالي ٣٥٠ الف طن سماد سوبر فوسفات أحادي ويمكن سد

هذا العجز بالتوسع في انتاج شركتي ابو زعبل للاسمدة والشركة العالمية والصناعية بكثر الزيات وأسيوط .

٦ - أهم المواد الخام لصناعة الاسمدة بنوعيتها في ج م ع

تناولنا في الجزء السابق تقدير حجم الطلب على الاسمدة الازوتية والفوسفاتية حتى عام ٢٠٠٠ وأتضح أنه يوجد عجز قدره ١٦٦ مليون طن في الاسمدة الازوتية (١٥,٥ % أزوت) أما بالنسبة للاسمدة الفوسفاتية فإن العجز يقدر بنحو ٤٠٠ الف طن (١٥,٥ %) فو ٢٥٢ كوسوف نتناول في هذا الفصل كيفية تدبير هذا العجز وذلك بالاستخدام الأمثل للخامات المحلية المستخدمة في هذه الصناعة كما أننا سنستعرض أيضا المشروعات المقترحة لتلبية الاحتياجات حتى عام ٢٠٠٠

١/٦ - الغازات الطبيعية :

تمشيا مع الاتجاهات العالمية فإن الغازات الطبيعية تعتبر أفضل المواد الأولية من الناحية الاقتصادية لصناعة الاسمدة الازوتية ويتوفر بجمهورية مصر العربية حاليا ثلاثة مراكز رئيسية لانتاج الغازات اللازمة للاستهلاك المحلي بالإضافة الى مركز انتاجي جديد يجري اقامته حاليا في منطقة رأس شقير ويوضح الجدول التالي بيان مراكز الانتاج والسعة اليومية الحالية والمتوقعة ومناطق الاستهلاك ومستهلكي الغازات الطبيعية : جدول (٢٢)

بيان مراكز الانتاج والسعة الحالية والمتوقعة وبيان الاستهلاك للغازات الطبيعية

منطقة الاستهلاك مستهلكي الغازات الطبيعية	مركز الانتاج (السعة اليومية (مليون قدم ٣	
	حاليا	متوقعة
١ - أبو ماضي	١١٠	١٨٠
٢ - أبو قبير	١٢٥	٢٠٠
٣ - دهشور	١٢٥	١٦٠
جبل	٣٦٠	٥٤٠
رأس شقير	٨٠	١١٠
الاجمالي	٤٤٠	٦٥٠

ويبلغ معدل الاستهلاك اليومي الحالي ما يتراوح بين ٢٠٠ - ٢٢٠ مليون قدم ٣/يوم

أى لا يتعدى ٥٥ % من اجمالى الطاقات الانتاجية المتوفرة .

أما بالنسبة للاحتياجات المتوقعة من الغازات الطبيعية من قبل وزارة الكهرباء وطاقى

قطاعات الاستهلاك والتي تقدر بما يوازي ١٢٨٠ مليون م^٣ / يوم لذلك دعا قطاع البترول السيسى الاتجاه نحو دراسة تنمية حقل غازات ألف اكيان المكشف بالبحر الابيض المتوسط وتكثيف الجهود للبحث عن الغازات الطبيعية في حوض الدلتا وشمال سيناء والصحراء الغربية ووضح البيان التالي الاحتياجات المتوقعة بالنسبة للقطاعات المختلفة .

<u>قطاع الاستهلاك</u>	<u>معدل الاستهلاك اليومي بالمليون م^٣</u>
كهرباء	٧٧٥
اسمدة	١٢٧
اسمنت	١٠٤
حديد وصلب	١٠٦
صناعات خفيفة	١٤٥
منازل	٢٣
اجمال السيسى	<u>١٢٨٠</u>

بما سبق يتضح امكانية تغطية احتياجات الاسمدة من الغازات الطبيعية في حالة تحقيق الاكتشافات المتوقعة وامكان دراسة اقتصاديات الاسلوب الامثل نحو تحديد اولويات استخدام الغازات اذ انه يمكن استخدام الغازات في قطاع الاسمدة وعدم تغطية الاحتياجات لبعض الوحدات التي يمكنها استخدام وقود آخر بديل .

وتجدر الاشارة هنا انه من المناسب ان تقوم شركات الاسمدة بتجهيز وحدات معالجة اولية للغازات قبل انتاج الامونيا اذ انه قد ينتج مستقبلا حقول غازات بها مواد كبريتية والسيسى لها آثار ضارة على العوامل المساعدة المستخدمة في صناعة الامونيا .

٢/١٦ - خام الفوسفات :

يعتبر خام الفوسفات اهم المواد الخام التي تعتمد عليها صناعة الاسمدة الفوسفاتية . ويوضح الجدول التالي اهم أماكن تواجد هذا الخام في ج . م . ع . والمشروعات - الخاصة باستغلاله .

أهم أماكن تواجد خام الترسفات والمسرقات الخاصة باستغلاله

اسم المشروع	الموقع	الاحتياطي الجيولوجي (بالمليون طن)	الانتاج	ملاحظات
فوسفات الوادي الجد بسند (بأبو طرطور)	الوادي الجد يد	٢ مليون طن ٢٥٦% فـ ٢٥٠	٧ مليون طن سنويا تركيز ٣١% فـ ٢٥٠	ما زال المشروع في دور الدراسة حيث أقيمت وحدة تجريبية لتركيز الخام ومن المنتظر أن تظهر نتائجها في النصف الأول من ١٩٨٢/٨١
فوسفات السباعة	شرق الوادي الجد يد	٢٦٣ منها حوالي ٢٣ مليون طن خام مؤكسد	٧ مليون طن خام فوهة المنجم يركز إلى حوالي ٥ مليون طن ٢٨% فـ ٢٥٠	بدأ الانتاج حاليا من المنجم التجريبي بطاقة ١٢٥ ألف طن ويصل المشروع إلى طاقتها الكاملة في النصف الأول ٨٢/٨٣ وسوف يتم تخصيص انتاج هذا المشروع بالكامل لتغطية احتياجات الشركة المالية والصناعية
فوسفات الحراوين	ساحل البحر الاحمر	٢٩٢ مليون طن منها ١١ مليون طن خام مؤكسد فـ ٢٥٠	١٢ مليون طن فوهة منجم يتم تركيزها إلى حوالي ٦ مليون طن ٣٣% فـ ٥٠	سوف يتم تصدير المنتج بالكامل لعدم ملائحته لمشروع حامض الفسفوريك
فوسفات أبو شجيله	ساحل البحر الاحمر	٣٧ مليون طن منها ٨ مليون خام مؤكسد	١٢ مليون يتم تركيزها إلى حوالي ٦ مليون طن ٣٠% فـ ٥٠	سوف يبدأ الانتاج بطاقة ٣ مليون طن في عام ٨٤/٨٥ ويخصص الانتاج الكامبل للتصدير لقرية من ساحل البحر الاحمر
فوسفات المباعدة غـ رـ ب	وادي النيل	١٥٠ مليون طن ٢٠% فـ ٥٠	٩ مليون طن يتم تركيزها إلى ٤ مليون طن ٢٨% فـ ٥٠	يبدأ الانتاج عام ٨٣/٨٤ وسوف يخصص انتاجه لمشروع حامض الفسفوريك بشركة أبو زعبل للاسمدة

٧ - الخلاصة والتوصيات :

١ - إعادة النظر في تقديرات احتياجات البلاد من الاسمدة الازوتية والفوسفاتية وذلك بناءً على التركيب المحصولي المستهدف عام ٢٠٥٠ خاصة بالنسبة لبعض المحاصيل مثل القمح والقطن .

- ترشيد الاستهلاك من الاسمدة بنوعيتها وذلك بنشر التوعية بين الزراع لكيفية استخدام الاسمدة المركزة والتي ظهرت في السنوات الاخيره مثل سماد اليوريا (٤٦ % أزوت) وسماد التريل سوبر فوسفات (٤٦ % فوسفات) .

- ابتداءً من عام ١٩٨٣ / ٨٢ سوف يعنى الانتاج المحلى من الاسمدة الازوتيه باحتياجات البلاد خاصه بعد تشغيل مشروعى سماد اليوريا (٤٦ % أزوت) بطلخا وابى قير .

- بالنسبة للاسمدة الفوسفاتية فانه ابتداءً من عام ١٩٨٤ / ٨٣ فان الانتاج المحلى سوف يفى باحتياجات البلاد خاصه بعد تشغيل مشروعها من الفسفوريك وسماد التريل سوبر فوسفات بشركه ابو زعبل للاسمدة بكامل طاقته الانتاجية (١٨٠ الف طن سماد تريل سوبر فوسفات)

- في حالة اتجاه الدوله لتصنيع الاسمدة بفرض التصدير يتعين دراسة الاسواق الخارجيه خاصه وان كبراً من البلاد العربيه قامت في الفترة الاخيره بتصنيع الاسمدة محلياً وبوجد لديها الان كميات كبيره .

الفصل الرابع

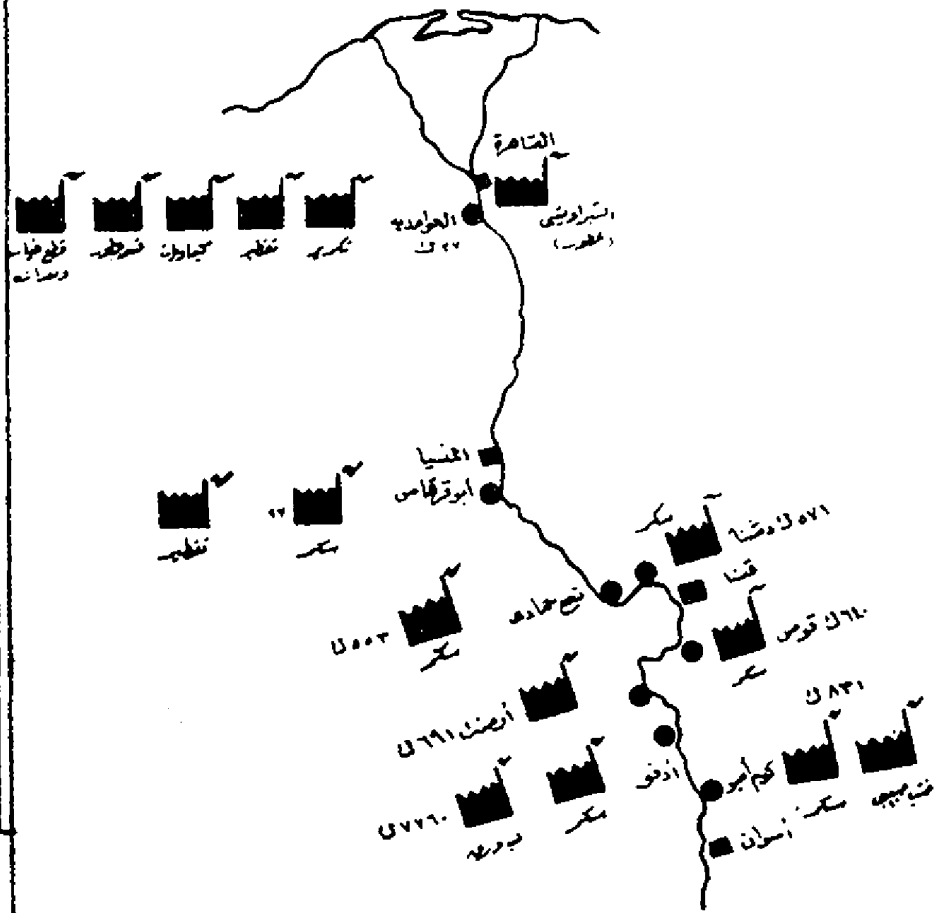
صناعة السكر

يعد السكر من السلع الضرورية التي تدخل في استعمالات الفرد اليومية ويعتبر معدل نصيب استهلاك الفرد منه مقياسا حضاريا لمستوى تقدم الشعوب - ولقد أدخلت صناعة السكر في مصر منذ أكثر من قرن فقد عرفت لأول مرة في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي إذ انشئ أول مصنع للسكر عام ١٨١٨ وتلا ذلك مصانع أخرى وكان جميع إنتاجها قاصرا على السكر الخام الذي كان يرسل إلى مرسيليا وتريستا لتكريره حتى نهاية ذلك القرن حيث انشئ مصنع التكرير بالحوامدية عام ١٨٨١ لتكرير السكر الخام محليا بدلا من إرساله للخارج .

وكانت صناعة السكر تقوم على قصب السكر الذي أدخله العرب إلى مصر في عهد الفاطميين في القرن السابع الميلادي ثم انتشرت زراعته حتى أصبح محصول قصب السكر في القرن التاسع عشر الميلادي من المحاصيل الرئيسية في البلاد عقب استيراد أصناف مختاره من جاما بكا وجزر الهند الغربية - وحتى الآن يعتبر قصب السكر المحصول الرئيسي في أغلب جهات مصر العليا وتتركز زراعته حول مصانع السكر في محافظات أسوان وقنا واسيوط والمنيا رغم أنه يزرع في جهات متفرقة في مصر من أجل استخدامه في العصير وفي صناعة العسل الأسود. وكانت صناعة السكر تقوم إلى وقت قريب على محصول قصب السكر إلى أن قامت شركة جديدة للسكر تستخدم البنجر في إنتاجها هي شركة الدلتا للسكر تساهم فيها شركة السكر والتقطير المصرية .

ولقد تطور إنتاج السكر في مصر تطورا كبيرا حيث ارتفع من ٢٢٦ الف طن عام ١٩٥٩ إلى ٦٢٥ الف طن عام ١٩٦٩ وبلغ عدد المصانع حتى الآن ثلاثة عشر مصنعا (انظر الرسم في الصفحة التالية) تتبع شركة السكر والتقطير المصرية - ومع هذا التزايد في الإنتاج حدث نقص في بعض السنوات بسبب انخفاض كمية القصب المورد للمصانع نتيجة انخفاض المساحة المزروعة أو لاستخدام القصب في أهداف أخرى أو نتيجة انخفاض إنتاجية العدان .

مصانع شركة السكر والتقطير المصرية



اسم المصنع	مكان المصنع	المحافظة التابعة لها
عطور الشراوىي	دار السلام	المتاهة
التكرير	الحوامدية	الجيزة
التقطير	الحوامدية	الجيزة
المعدات	الحوامدية	الجيزة
الكيمائيات	الحوامدية	الجيزة
أبوقرقاص "مصنع السكر"	أبوقرقاص	المنيا
أبوقرقاص "مصنع التقطير"	أبوقرقاص	المنيا
تجمع حمادى	تجمع حمادى	قنا
دشنا	دشنا	قنا
قوص	قوص	قنا
أرمنت	أرمنت	قنا
ادفو السكر - لب الورقة	ادفو	أسوان
كوم أمبو السكر - المتبليين	كوم أمبو	أسوان

بيان مواقع المصانع

وبالنسبة لاستهلاك السكر فقد تزايد في مصر نتيجة لزيادة الاستهلاك العائلى الذى صاحب تزايد دخول الأفراد وتعدد أوجه الاستخدامات المنزلية بالاضافة للتوسع فى الوحدات الانتاجية التى تستخدم السكر فى تصنيع منتجاتها (كشرکسات المشروبات والحلوى) بدعوى طرح مزيد من المنتجات الغذائية كموشر لرفع المستوى الحضارى للاستهلاك وقد أدى هذا بالطبع الى ازدياد الضغط من جانب الوحدات الانتاجية لسحب اى كميات من السوق مخصصة أصلا للاستهلاك المنزلى ولقد تطور استهلاك السكر من ٣٣٠ الف طن عام ٦٠/٥٩ الى ٨٤٦ الف طن عام ١٩٧٩ حتى بلغ نصيب استهلاك الفرد ٢٠٧ كيلو جرام فى المتوسط فى السنة.

وسبب هذا التزايد فى الاستهلاك فان مصر تواجه حاليا عدم الاكتفاء الذاتى من السكر حيث أن الانتاج المحلى يلبى ٧٥% فقط من احتياجاتها وتستورد الباقى بالاضافة الى استمرار التزايد فى كميات الاستهلاك فى السنوات المقبلة ، لهذا أولت الدولة غايتها لصناعة السكر والمساعدة فى استكمال أوجه النقص بها ووضعت لذلك المشروعات فى الخطة الخمسية الاولى والثانية بهدف ازالة الاختناقات بالمصانع والتوسع فى تصنيع السكر الخام بانشاء ثلاث مصانع جديدة للسكر فى ادفو وقوص وشنشا واقترحت وزارة الصناعة صنعا وابعاء فى جرجا - كما يجرى استخدام خامات زراعية أخرى أو بدائل للسكر لمواجهة الاحتياجات المحلية المتزايدة بالاضافة الى التوسع فى استخدام بعض الصناعات لبدايل السكر المستخدمه من سكريات طبيعية أخرى غير القصب .

وباعتبار صناعة السكر تمثل المركز الاول فى مجال التنمية الصناعية والاجتماعية حيث تقدر المساحة المنزرعة قصب سكر حوالى ٢٩٠ الف فدان يشترك فى زراعتها حوالى ٤٠ ألف مزارع الى جانب اعداد كبيره من العمال الزراعيين تصل الى حوالى نصف مليون عامل بالاضافة الى قطاع صناعى يضم ١٨ صنعا للسكر ومنتجاته يعمل بها نحو ٢٤ الف عامل بانتاج سنوى يصل الى ١٠٨ مليون جنيه ، ونظرا لان السكر هو

أحد المصادر الغذائية الهامة التي يعتمد عليها السكان بالإضافة إلى العوائد الاقتصادية التي تعود على الموردين للخامات والمواد الوسيطة اللازمة لهذه الصناعة - لكل هذا أصبح من الضروري إعداد دراسة تحلل اقتصاديات صناعة ونتاج واستهلاك السكر تقيما للموقف الحالي من خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٩ ثم وضع تصور لخطة قصير و أخرى طويله الأجل لمشروعات التوسع في هذه الصناعة الاستراتيجية الهامة .

تتضمن هذه الدراسة قسمين :

- أولا : صناعة ونتاج السكر حاليا ومستقبلا من عام ١٩٥٠ حتى سنة ٢٠٠٠ .
- ثانيا : استهلاك السكر خلال خمسين عاما من ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ .

٢ - صناعة ونتاج السكر (١٩٥٠ - ٢٠٠٠) :

يتناول هذا القسم من دراسة حاضر ومستقبل صناعة ونتاج واستهلاك السكر النقاط التالية :

- أهمية صناعة السكر بالنسبة للاقتصاد القومي .
- تكوين مجتمع صناعة السكر .
- تعدد أوجه نشاط صناعة السكر .
- اقتصاديات محصول قصب السكر .
- تقييم صناعة السكر في مصر .
- التوسع في صناعة السكر حتى عام ٢٠٠٠ .

١ / ٢ أهمية صناعة السكر بالنسبة للاقتصاد القومي :

تعتبر صناعة السكر احد اركان الصناعة المصرية الحديثة ومقياسا لمسدى نموها الصناعى بما اضافته هذه الصناعة من استغلال الثروة الزراعية ومن الرفاه بمتطلبات الاستهلاك المحلى من السكر وغير ذلك مما سنبينه فيما بعد وذلك بفضل الخبرات الواسعة الممتازة التى عملت فى هذا الميدان خلال ما يهــو على قرن ونصف من الزمان والى ادى مجهوداتها فى السنوات الاخيره التى تغطيه الاحتياجات المحلية ومواجهة الزيادة المستمرة فى استهلاك السكر نتيجة زيادة السكان وانخفاض سعر السكر بالنسبة للمواد الغذائية الاخرى .

١ / ١ / ٢ أهمية صناعة السكر بالنسبة للقطاع الزراعي :

تحتل صناعة السكر المرتبة الاولى ضمن الصناعات التحويلية الستى تعتمد على قصب السكر أحد المحاصيل الرئيسية للقطاع الزراعي والذي يلي القطن في الأهمية الصناعية مما يؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الدخل الزراعي وبالتالي على الاقتصاد القومي حيث بلغت المساحة المورده من قصب السكر المخصصة للمصانع في عام ١٩٧٩ نحو ١٧٩ر٥ ألف فدان انتجت ٥٨٦ الف طن فصبتقدر قيمتها بنحو ٢٢ر٩ مليون جنيه .

٢ / ١ / ٢ ضخامة قيمة انتاج صناعة السكر بالنسبة للانتاج الصناعي :

بلغت قيمة منتجات هذه الصناعة في عام ١٩٧٦ نحو ٦٤ر٤ مليون جنيه بالاسعار الجارية منها ٣٤ر٧ مليون جنيه قيمة السكر وهو المنتج الرئيسي لهذه الصناعة والباقي وقدره ٢٩ر٧ مليون جنيه قيمة المنتجات الثانوية .

٣ / ١ / ٢ زيادة نصيب الفرد من السكر المنتج من هذه الصناعة وارتفاع معدل استهلاكه منه :

بالرغم من أن عدد سكان مصر قد تضاعف خلال الثلاثين عاما الاخيرة مرة واحدة فان كمية انتاج السكر واستهلاكه قد تضاعفت اكثر من تضاعف زيادة السكان في نفس الفترة بأن بلغنا نحو ثلاثمات ونصف مرة ، وارتفع بذلك نصيب الفرد من السكر خلال هذه الفترة بما يعادل ٧٠٪ - حيث انسه في بداية الاربعينات من هذا القرن كان متوسط نصيب الفرد السنوي

من السكر المنتج والمستهلك ٩١ كيلو جرام حيث كان عدد السكان نحو ١٧ مليون نسمة وكانت كمية إنتاج السكر واستهلاكه ١٤٦ الف طن وارتفعت معدلات نصيب الفرد من السكر بعد ذلك حتى أنه في عام ٧٠/٧١ بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي من السكر المنتج ١٧ كيلو جرام ومن السكر المستهلك ١٥٨ كيلو جرام على أساس ارتفاع تعداد السكان إلى ٣٤ مليون نسمة وزيادة إنتاج كمية السكر إلى ٥٨١ الف طن وكمية استهلاكه إلى ٥٢٩ الف طن ، وفي عام ١٩٧٩ بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي من السكر المنتج ١٥٢ كيلو جرام ومن السكر المستهلك ٢٠٧ كيلو جرام ونسبة الاكتفاء الذاتي ٢٣٦٪ .

وتعتبر زيادة نصيب الفرد من السكر المنتج من هذه الصناعة ونسبته الاكتفاء الذاتي ٢٣٦٪ ذات دلالة كبيرة على مدى تقدم صناعة السكر وكذلك تعتبر ارتفاع معدلات استهلاكه منه مقياسا لاقتراجه من الدرجة المثلى لتلبية احتياجاته ، كما أن حدوث العكس عام ١٩٧٩ ناشئ من عدم توافر نصيب السكر اللازم للصناعة ووجود طاقة عاطلة نتيجة لذلك .

٤/١/٢ نشوء صناعات أخرى ثانوية عديدة من صناعة السكر :

تقوم على صناعة السكر صناعات أخرى ثانوية عديدة كانت تستورد منتجاتها قبل تصنيعها محليا مثل صناعات الكحول والخل وحامض الخليك الثلجسي والخميرة الجافة وعلف الحيوان والخشب الحبيبي ولب الورق والعلطور وبعض الصناعات الكيماوية الأخرى .

٥/١/٢ استخدام السكر المنتج كسلعة وسيطة في تصنيع العديد من الصناعات الاخرى:

يدخل السكر اساسا في تصنيع العديد من الصناعات الاخرى والستى بلغت قيمة منتجاتها في عام ١٩٧٩ نحو ١٢٠ مليون جنيه مثل المياه الغازية والحلوى الجافة والحلاوة الطحينية والاعذية المحفوظة من مربات وشربات وغيرها .

٦/١/٢ ضخامة عدد المشتغلين في صناعة السكر :

يعمل بصناعة السكر اعداد كبيرة من العمال وقد وصل عدد المشتغلين في مصانع شركة السكر والتقطير المصرية في عام ١٩٧٩ نحو ٢٤٣٠٥ عاملا بلغت جملة اجورهم ١٦٨ مليون جنيه هذا بخلاف الاعداد الاخرى من المشتغلين في الصناعات الاخرى التي يدخل السكر اساسا في تصنيعها .

٧/١/٢ ضخامة رأس المال المستثمر في صناعة السكر :

يستثمر في صناعة السكر مبالغ ضخمة وقد بلغ رأس المال المستثمر في عام ١٩٧٩ في مشروعات التوسعات وانشاء المصانع الجديدة ٢٣ مليون جنيه .

٨/١/٢ اهمية صناعة السكر في تمويل الخزانة العامة :

تعتبر صناعة السكر من مصادر تمويل الخزانة العامة حيث بلغت جملة الاتاوات المحصلة وحصيلة الخزانة على مبيعات السكر خلال عام ١٩٧٩ نحو ٤٨٤ مليون جنيه .

٩/١/٢ أهمية صناعة السكر بالنسبة لقطاع النقل *

تعتمد شركة السكر والتقطير المصرية على هيئة السكك الحديدية والنقل النهري والسيارات في نقل خاماتها ومنتجاتها وبمثل القصب الجزء الأكبر من الخامات المنقولة حيث تقدر الكمية المطلوبينقلها بحوالى ٩ر٥ مليون طن سن قصب سنويا بالاضافة الى الخامات الاخرى ووسائل الوقود والمنتجات النهائية *

٢/٢ تكوين مجتمع صناعة السكر :

انشىء أول مصنع لسكر في مصر عام ١٨١٨ قرب مدينة ملوى بمحافظة المنيا ثم انشئت بعد ذلك عدة مصانع بلغ عددها ١٦ مصنعا في عام ١٨٦٨ كلها لتصنيع السكر الخام وفي عام ١٨٨١ انشئت " شركة تكرير السكر بالحوامدية بالجيزة " وفي عام ١٨٩٢ اندمجت جميع مصانع السكر الخام تحت اسم شركة مصانع السكر بالوجه القبلى ، وفي عام ١٨٩٧ اندمجت شركتها التكرير المصرية بالحوامدية ومصانع السكر بالوجه القبلى تحت اسم " الشركة العامة لمصانع السكر والتقطير المصرية " ، وفي عام ١٩٤٩ انشئت شركة التقطير المصرية بالحوامدية *

وفي عام ١٩٥٦ انشئت شركة السكر والتقطير المصرية وذلك باندماج الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية التي انشئت عام ١٨٩٧ مع شركة التقطير المصرية التي انشئت عام ١٩٤٩ مشاركة بين القطاع العام الذى بلغ نصيبه ٥١% من جملة رأس مال هذه الشركة الجديدة والباقي وقدره ٤٩% هو نصيب القطاع الخاص ، وكانست الشركتان المندمجتان تنفردان بصناعة السكر ومخلفاته بالمصانع الاربعه لانتاج السكر الخام بالوجه القبلى في أبى قرقاص (محافظة المنيا) وارمنت ونجع حمادى (محافظة قنا) وكوم امبو (محافظة اسوان) ومصنعين اخرين بالحوامدية (محافظة الجيزة) احدهما لتكرير السكر والاخر للتقطير *

وفي عام ١٩٦٠ انشئت شركة اخرى لصناعة السكر الخام باد فوهى شركة النصر لصناعة السكر ولب الورق ، وتتبع القطاع العام كلية وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وفي عام ١٩٦١ اشرف القطاع اشرفا كاملا على صناعة السكر بالبلاد حيث نقلت تبعية شركة السكر والتقطير المصرية الى المؤسسة الاقتصادية ثم الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية .

وفي اوائل عام ١٩٦٢ تم ادماج شركة السكر والتقطير المصرية وشركة النصر لصناعة السكر ولب الورق ، في شركة واحدة تحت اسم " شركة السكر والتقطير المصرية " وتتبعها جميع مصانع السكر الخام والتكرير والتقطير .

٣/٢ تعدد أوجه نشاط صناعة السكر :

تعادل كمية السكر التي يمكن الحصول عليها نحو ١٠٪ من وزن القصب المستخدم في التصنيع ويتخلف عن هذه الصناعة منتجات عديدة مبيته بالجدول (١) وهي ناتج تصنيع ١٠ طن قصب سكر - وفيما يلي أوجه نشاط ونتاج هذه الصناعة .

١/٣/٢ الانتاج الرئيسي :

الانتاج الرئيسي من هذه الصناعة هو السكر الخام الذي ينتج من عصر عيدان قصب السكر ومعالجة العصير كيميائيا ثم تركيزه حتى الوصول لمرحلة التبلور ثم فصل البلورات من المحلول وتجفيفها وبذا نحصل على السكر الخام - وهذا السكر الخام قد يكون على درجة عالية من النقاوة تفنى عن تكريره ويصرح ببيعه كما هو ويعرف " بالسكر الابيض " أو يكون الخام على درجة اقل من النقاوة وعندئذ يلزم تكريره، قبل بيعه على هيئة سكر مكرر .

٢/٣/٢ المنتجات الثانوية :

ينتج اثناء استخراج كل طن واحد من السكر (السكروز) حوالى طن واحد من العصا ٤٢ رطن مولا ٤ ٧ كيلو جرام شمع وتستخدم هذه المنتجات فى كثير من الاغراض .

- العصا :

وتتراوح نسبة العصا بين ٢٢ - ٣٠% من وزن القصب ويستخدم فى الوقود وكملف للماشية وفى صناعة لب الورق والخشب المضغوط والحرير الصناعى والواح البناء والسيلوتكس .

- المولا :

وهو سائل أسمر كثير اللزوجة يتخلف عند فصل بلورات السكر من المحلول السكرى المركز لعصير القصب - والمولا هو المادة الاولية لصناعة التقطير وتبلغ كميته من ٣٥ - ٥٠% من وزن القصب وتصل نسبة السكر به الى حوالى ٤٠ - ٥٤% ويدخل المولا فى منتجاته فى كثير من الصناعات الهامة مثل صناعة الكحول التى عرفت فى مصر منذ عام ١٨٢٩ وادخلت فى صناعة السكر والتقطير عام ١٩٤٩ وصناعة الخل الطبيعى التى عرفت فى مصر منذ عهد بعيد وادخلت فى صناعة شركة السكر والتقطير عام ١٩٥٠ وذلك خلاف استخدام المولا فى اغراض اخرى مثل صناعة المشروبات الروحية وصناعة علف الحيوانات والخميرة .

جدول (١)

ناتج تصنيع ١٠ طن قصب سكر

الكمية	الوحدة	الاصناف
١	طن	١ - السكر
٤ر	طن	٢ - مولاس
		ينتج منه
١٠٨	لتر	كحول
٤ر٢	كيلو جرام	خميرة جافة
٢٠ر٩	" "	غاز ك أ
		أو ب
١٥٥٥	لتر	خل
٩١	كيلو جرام	حامض خليك
		أو ج
٤ر٧	كيلو جرام	بيوتانول
١٦ر٢	" "	اسيتون
٢ر٦	لتر	زيت كحول
		أو د
١٩٥ر٥	كيلو جرام	خميرة بييره
٣١ر١	" "	سلفات بوتاسيوم
١ر٢	طن	٣ - مصاص جاف
		ينتج منه
٦ر	طن	أ - لب الورق
١ر٦	متر مكعب	ب - خشب حبيبي
٨ر٩	كيلو	٤ - شمع قصب

٤ / ٢ اقتصاديات محصول قصب السكر الحالية والمستقبلية :

لا تقاس الاعمية الاقتصادية للقصب بمساحة الاراضى التى تشغلها وانما يكونه المصدر الوحيد لتوفير حاجة البلاد من السكر - ولقد بلغت كمية انتاج القصب المسوردة لصانع السكر عام ٧٠ / ٧١ نحو ٥١٣٣ الف طن قيمتها نحو ١٥ مليون جنيه - وتحدد طاقة الانتاج من السكر بأوزان القصب المستخدم خلال موسم العصير .

وكلما طالت ايام الموسم كبر رقم الطاقة ولكن طول الموسم نفسه يحدد طبيعة القصب كيميات يجب قطعه فى عمر معين ودرجة نضج معينة ولهذا فان اطالة موسم العصير تتوقف بعد عدد معين من الايام - وعادة فان موسم العصير يتراوح طوله بين ١٢٠ - ١٥٠ يوم فى السنة كلها تنحصر فى المدة بين اواخر ديسمبر من عام ما والخمسة شهور التالية اى من يناير الى مايو من العام التالى ولهذا يتمشى موسم العصير والتصنيع مع النصف الاخر من السنة المالية .

١ / ٤ / ٢ الموقف الحالى لمحصول قصب السكر :

- المساحة المزروعة بقصب السكر :

بلغت المساحة المزروعة فى موسم ٧٨ / ٧٩ حوالى ١٩٢ الف فدان تم توريد نحو ١٧٩٦ الف فدان منها لصانع انتاج السكر .

وتنحصر المساحات المزروعة قصب سكر لصناعة السكر فى محافظتى قنا واسوان وجزئيا فى محافظة المنيا .

وأهم اصناف القصب المزروعة حاليا هما صنفى ٣١٠ ، ٤١٣ كمايزرع

الصنف ٩٥٤ .

- انتاجية فدان القصب :

- تدهورت انتاجية فدان القصب من ٤٥ - ٥٠ طن قصب في الخمسينات الى ٣٩٥ طن قصب في موسم ٧٠/٦٩ ثم الى ٣٢٦ طن قصب في موسم ٧٩/٧٨ ويرجع هذا التدهور اساسا الى الاسباب الاتية :-
- نقص كميات مياه الري
 - سوء حالة الصرف .
 - نقص المقررات السمادية
 - عدم استنباط اصناف قصب جديدة مرتفعة الانتاجية .
 - اتجاه المزارعين الى زيادة عدد مرات الخلفه (الوضع الامثل هو زراعة القصب غرس + ٢ مره خلفه لمنع تدهور المحصول بينما الوضع الحالي غرس + ٤ مرات خلفه) .
 - مشاكل اخرى مثل ارتفاع الاجور وزيادة ربحية المحاصيل الاخرى وغيرها .

- تطور انتاج محصول قصب السكر :

رغم أن انتاج ارض القصب كان يتجه للزيادة سنة بعد اخرى فان كميات القصب الناتجة لم تأخذ طابع الزيادة المضطربة عاما بعد عام بل كانت متذبذبة على مدار السنين بسبب ان انتاجية الفدان تعرضت للزيادة والنقصان خلال هذه السنوات كما يتضح من الجدول (٢) ودراسة ارقام الانتاج من القصب المورد في الاثنتي عشر عاما من عام ٦٠/٥٩ الى عام ١٩٧١/٧٠ نجد انها بلغت في عام ١٩٧١/٧٠ نحو ١١٣٣ الف طن وذلك من ١٣٧ الف فدان وهو ما يعادل ١٥٤٪ من كمية انتاج ١٩٦٠/٥٩ التي بلغت ٣٣٣٥ الف طن وذلك من ٨٥١ الف فدان ، ومن جهة اخرى نجد أن انتاج القصب بلغ في عام ١٩٧٩ نحو ٥٨٥٩ الف طن وذلك من ١٧٩٦ الف فدان وهو ما يعادل ١٧٥٪ من كمية انتاج عام ٦٠/٥٩ وذلك خلال نحو ٢١ عاما بمعدل سنوي نحو ٣٦٪ .

- حجم قصب السكر المستخدم لمصانع السكر :

تستخدم مصانع السكر نسباً متفاوتة من القصب الكلى المنتج بالبلاد في حدود نحو ٧٠% أما باقى القصب الذى لا تستخدمه مصانع القصب فيستخدم في اغراض اخرى منها نحو ٤ - ٦% من الساحة تستخدم للتقايى وجزء لصناعة العمل وجزء اخر يستخرج منه العصير في القاهرة والمدن الاخرى .

٢/٤/٢ الامكانيات المستقبلية لمصنع قصب السكر :

شملت هذه الدراسة تحليل بيانات فترة تسع سنوات من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٩ عن تطوير مساحة قصب السكر الموردة للمصانع ومتوسط محصول الفدان من القصب وكمية السكر الخام والابيض المنتجة ونسبة السكر في قصب السكر .

ولقد اظهرت هذه الدراسة ان المساحات الخاصة بالقصب الموردة لتشغيل الطاقة العاطلة والتوسعات كالتالى :

- مساحة القصب الموردة في عام ١٩٧٩ حوالى ١٨٠ الف فدان
 - مساحة القصب اللازم توريده لتشغيل الطاقات العاطلة . ٣٥ ألف فدان
 - مساحة القصب اللازم توريده لتشغيل مشروعات التوسعات لمصنع دشناوقوس ٢٩ الف فدان
- خط ثالث .
- ٢٤٤ الف فدان

مساحة القصب المزروع والمساحة الموردة وكمية السكر المنتجة

متوسط محصول الغدان من السكر بالطن	النسبة المئوية للسكر في القصب	متوسط محصول الغدان يتضمن القصب التام	كمية السكر المنتجة (قائم بالطن)	كمية القصب الموردة للمصانع بالفدان	المساحة الموردة للمصانع بالفدان	السنة
٣٤٨	٩٠٧	٣٨٤	٢٢٨٨٦٢	٢٥٢٣٣٩٩	٦٥٧٢٧	٥٣/٥٢
٣٣٧	٩٢٩	٣٦٣	٢٧٠٨٨١	٢٩١٦٢٧٠	٨٠٣٤٧	٥٤/٥٣
٣٨٣	٩٩٨	٣٨٣	٣١٨٥٠٥	٣١٩٠٤٧١	٨٣١٧٧	٥٥/٥٤
٣٨٣	٩٧٦	٣٩١	٣١٢٠١٧	٣١٨٧٧٥٤	٨١٤٥٥	٥٦/٥٥
٣٧٣	٩٨٣	٣٧٩	٢٩٩١٣١	٣٠٤٢٤٧٢	٨٠١٦٢	٥٧/٥٦
٣٧٤	٩٦٩	٣٨٢	٣٢٨٨٧٤	٣١٥٧٢٢٩	٨١٧٨٩	٥٨/٥٧
٣٨٩	١٠١٢	٣٨٤	٣٢٨٨٧٤	٣٢٥٠٥٣٤	٨٤٦٠٢	٥٩/٥٨
٣٩٥	١٠١٨	٣٨٨	٣٣٦٥٦٧	٣٣٣٥٤٧٥	٨٥١٤٩	٦٠/٥٩
٤٢٦	١٠٢٨	٤١٤	٣٦٣١٢٨	٣٥٣١٥٨٠	٨٥١٤٠	٦١/٦٠
٣٨٢	١٠١٥	٣٧٦	٣٢٣٩٩٦	٣١٩٠٨٥٢	٨٤٨٨٤	٦٢/٦١
٤٠١	٩٩١	٤٠٤	٣٥٨٥١٨	٣٦١٦٧١٣	٨٩٥١٤	٦٣/٦٢
٣٨٥	١٠٠٤	٣٨٣	٣٨٣٤٠٧	٣٨٢٠٥٤٥	٩٩٦٤٨	٦٤/٦٣
٤٠٦	١٠٩٧	٣٧٠	٤١٣٨٥٩	٣٧٦٣٤٩٠	١٠١٥٩٣	٦٥/٦٤
٤٠٩	١٠٨٦	٣٧٧	٣٦٦٤٥١	٣٣٧٥٤٠١	٨٩٥٠١	٦٦/٦٥
٤٢٦	١١٠	٣٨٧	٣٧٠٧٨٩	٣٣٧١٨٩٥	٨٢١١٩	٦٧/٦٦
٤١٤	١١٢٢	٣٦٧	٣٨٨٥٠٢	٣٤٣٩٩١٧	٩٣٧١٢	٦٨/٦٧
٤٣٠	١١٢٤	٣٨٢	٤٦١٢٩٢	٤١٠٢٨٨٧	١٠٧٢٥٠	٦٩/٦٨
٤٣٧	١١٠٦	٣٩٥	٥٤٦٣٢٥	٤٩٣٧٥٣٣	١٢٤٩٨٩	٧٠/٦٩
٤٣١	١١٥١	٣٧٥	٥٩٠٨٥٠	٥١٣٢٨٩٠	١٣٦٩٩٠	٧١/٧٠
٤٥٠	١١٥٠	٣٩٢	٥٩٠٨٠٠	٥١٣٢١٠٠	١٣٠٧٠٠	٧٢/٧١
٤٣١	١١١٠	٣٨٩	٥٩٢٧٠٠	٥٣٤٧١٠٠	١٣٧٣٠٠	٧٣/٧٢
٤١٠	١١٠٠	٣٧١	٥٨٤٦٠٠	٥٢٩٠١٠٠	١٤٢٥٠٠	٧٤/٧٣
٤٠٤	١١١٠	٣٦٤	٥٤٤٩٠٠	٤٩٠٧٨٠٠	١٣٤٩٠٠	٧٥/٧٤
٣٧٣	١١١٠	٣٣٧	٥٢٢٠٠٠	٤٧٠٦٨٠٠	١٣٩٨٠٠	٧٦/٧٥
٤٢١	١١٧	٣٥٧	٦٣١٠٠٠	٥٣٨٦٩٠٠	١٥٠٠٠٠	٧٧/٧٦
٣٧٦	١١٠٠	٣٣٩	٦٣٨٧٠٠	٥٨٠٣١٠٠	١٧٠٠٠٠	٧٨/٧٧
٣٣٣	١٠٦٠	٣١٤	٦٠٩٣٠٠	٥٧٤٥٧٠٠	١٨٣٠٠٠	٧٩/٧٨
٣٤٨	١٠٧٠	٣٢٦	٦٢٥٠٠٠	٥٨٥٩٩٠٠	١٧٩٦٠٠	٨٠/٧٩

المصدر: المساحة الموردة من القصب وكمية الانتاج من بيانات الحسابات الختامية لشركة السكر والتقطير المصرية .

ومن هنا يتضح أن المساحة اللازمة تديرها للطاقة العاطلة وتشغيل

مشروعات التوسعات كالتالي :

٢٤٤ - ١٨٠ = ٦٤ الف فدان

ويتعدى رانشاء صانع للسكر في المستقبل تستخدم قصب السكر في التصنيع
لعدة أسباب منها :

- انه مطلوب اضافة مساحة جديدة لقصب السكر تعادل ثلث المساحة
المنزعة حاليا لتلبية احتياجات الطاقة العاطلة وتشغيل مشروعات
التوسعات في قوص خط ثالث ودشنا خط ثاني وأن تدير هذه المساحة
تقتضى فترة طويلة ربما تمتد حتى عام ٢٠٠٠ .

- ان قصب السكر يزرع فقط في الاراضى القديمة القوية حيث أن الاراضى
المتصلحة حاليا لا تصلح لذلك .

- ان صاد رالمياه لن تستطيع أن تفي باحتياجات أى مساحات قصب
سكر نظرا لانه يتطلب كميات كبيرة جدا من المياه للرى وقد اشترطت
وزارة الرى عدم زيادة المساحة المنزعة قصب عن المساحة الحالية لعدم
توافر مياه الرى .

٥ / ٢ تقييم صناعة السكر في مصر :

بلغ الانتاج المحلى من السكر خام وبيض في عام ١٩٢٩ ٦٢٥ الف طن واستخدم في تصنيعه حوالى ٥٨٦٠ الف طن قصب انتجت من مساحة قدرها حوالى ١٨٠ ألف فدان ، في حين بلغ الاستهلاك المحلى من السكر عام ١٩٢٩ نحو ١٠٤٥ الف طن وهذا فان الانتاج المحلى لا يعادل سوى ٦٠% فقط من حاجة الطلب عام ١٩٢٩ - أى أن البلاد امتهورت كمية من السكر قدرها ٤٢٠ الف طن عام ١٩٢٩ .

وإذا أخذنا متوسط الاسعار العالمية للسكر الخام ببورصة لندن خلال عام ١٩٢٩ لتبين أن قيمة ما استهلكته البلاد من السكر المستورد (٤٢٠ الف طن) تبلغ قيمتها نحو ١٠٠ مليون جنيه وذلك في الوقت الذي توجد فيه طاقة عاطلة بسبب نقص القصب تتدرب الاسعار العالمية بنحو ٢٩ مليون جنيه .

من ذلك يتبين أن انتاج البلاد من السكر لا يكفي للاستهلاك الفعلى الحالسى الأمر الذى من أجله تتكبد البلاد عملات صعبة لاستيراد باقى احتياجاتها والتي سوف ترتفع قيمتها في السنوات القادمة لمواجهة زيادة الاستهلاك من السكر نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع حجم الطلب على السكر .

ولد راسة السكر وانتاجه في مصر من قصب السكر وكذلك لدراسة امكانية التوسع فى صناعته يستلزم الوضع تقييم صناعة السكر في مصر والوقوف على الطاقات العاطلة وكذلك موقف انتاج قصب السكر والمساحات المورد منها .

وفيما يلى خلاصة لهذه الدراسة من تحليل بيانات الطاقات القصبى والمستغلة وكذا الانتاج المحلى من السكر (خام وبيض) وكميات القصب الموردة والمساحات المنزرعة من القصب المورد وذلك خلال فترة زمنية من عام ١٩٢١ الى ١٩٢٩ .

١/٥/٢ انخفاض مساحات قصب السكر الموردة لمصانع السكر القائمة :

يوضح الجدول (٣) مساحات قصب السكر الموردة ، ويتضح من هذا الجدول انخفاض مساحة قصب السكر الموردة لمصانع السكر القائمة خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٥ عن عام ١٩٧٣ ، كما يلاحظ اتجاهها للتزايد في أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ فقد بلغت جملة المساحة الموردة ١٤٢ر٥ ألف فدان في عام ١٩٧٣ ثم انخفضت الى ١٣٤ر٩ ألف فدان في عام ١٩٧٤ ثم بلغت نحو ١٣٩ر٨ ألف فدان في عام ١٩٧٥ (أقل من مساحة ١٩٧٣) ثم ارتفعت الى ١٥٠ ألف فدان في عام ١٩٧٦ ، ١٧٠ ألف فدان في عام ١٩٧٧ ، ١٨٣ ألف فدان في عام ١٩٧٨ ثم عادت المساحة للانخفاض الى ١٧٩ر٦ ألف فدان عام ١٩٧٩ .

٢/٥/٢ انخفاض الكميات الموردة من قصب السكر ونقص متوسط انتاج الفدان من القصب :

يوضح الجدول (٣) الكميات الموردة من قصب السكر للمصانع القائمة وتطور هذه الكميات خلال السنوات من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٩ كما يوضح الجدول (٣) بيان بمتوسط محصول الفدان من القصب ، ويتضح من هذا الجدول انخفاض متوسط غلة فدان قصب السكر الموردة لمصانع السكر حتى انخفاض من ٣٩ر٢ طن قصب في عام ١٩٧١ الى ٣٨ر٩ طن قصب في عام ١٩٧٢ ثم الى ٣٧ر١ طن قصب في عام ١٩٧٣ والى ٣٦ر٤ طن قصب في عام ١٩٧٤ ، ٣٣ر٢ طن قصب في عام ١٩٧٥ ثم زاد نسبياً في عام ١٩٧٦ الى ٣٥ر٢ طن قصب وعاد للانخفاض في عام ١٩٧٧ الى ٣٣ر٩ طن قصب ثم انخفض الى ٣١ر٤ طن قصب في عام ١٩٧٨ وارتفع قليلاً الى ٣٢ر٦ طن قصب في عام ١٩٧٩ ويعزى استمرار انخفاض غلة الفدان من قصب السكر الموردة عموماً الى سوء الصرف وعدم اقامة مشروعات كافية للصرف بما يتمشى مع تحويل رى الحياض الى رى دائم بالنسبة للاراضى المزروعة بالقصب مع طول بقاء المحصول في الارض .

كما يلاحظ أنه بالرغم من زيادة المساحات المزروعة بقصب السكر خلال السنوات الثلاث الاخيرة ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ الا أنه يلاحظ أن كميات القصب الموردة في عام ١٩٧٨ اقل من عام ١٩٧٧ بالرغم من زيادة المساحة مسن ٩٧٠ الف فدان في عام ١٩٧٧ الى ١٨٣ الف فدان عام ١٩٧٨ رغم أن هذه الكميات الموردة ارتفعت عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٨ من مساحة تقل عن المساحة الموردة عام ١٩٧٨ .

٣/٥/٧٢ عدم ايجاد اصناف جديدة للقصب تحتوي على نسبة مرتفعة من السكر :

يتضح من الجدول (٣) انخفاض نسبة السكر الناتجة من قصب السكر خلال السنوات التسعة الماضية فقد بلغت النسب ١١.٥ في عام ١٩٧١ انخفضت الى ١١.١% في عام ١٩٧٢ و ١١% في عام ١٩٧٣ ، ١١.١% في عام ١٩٧٤ ، ١٠.٧% في عام ١٩٧٥ ثم انخفضت الى ١١.٥% في عام ١٩٧٧ ، ١٠.٦% في عام ١٩٧٨ ، ١٠.٧% في عام ١٩٧٩ مما يتعين عنه عدم امكان زيادة محصول القصب بزراعة اصناف جديدة تحتوي على نسبة مرتفعة من السكر ولو أنه أصبح من الضروري حالياً محاولة استنباط اصناف وسلالات يتوافر فيها ارتفاع المحصول مع زيادة نسبة السكروز فيها عن الاصناف المزروعة حالياً .

٤/٥/٧٢ كميات السكر المنتجة من عام ١٩٧١ الى ١٩٧٨ :

يلاحظ من دراسة تطور كميات السكر المنتجة (سكر خام ابيض) خلال الفترة من عام ٧١ وحتى ٧٥ انخفاض كميات السكر المنتجة حيث بلغت كميات الانتاج في عام ١٩٧١ ٥٩٠٨ الف طن وبلغت في عام ١٩٧٢ نحو ٥٩٢٧ الف طن ثم انخفض الانتاج بعد ذلك الى ٥٨٤٦ الف طن في عام ١٩٧٣ ثم انخفض السس الى ٥٤٤٩ الف طن في عام ١٩٧٤ ثم انخفض الى ٥٢٢ الف طن في عام ١٩٧٥ ، جدول (٧) ويعزى اسباب ذلك بالدرجة الاولى الى نقص كميات القصب المسوردة وانخفاض انتاجية الفدان من القصب .

الا أنه يلاحظ خلال الثلاث سنوات ١٩٧٦ هـ ١٩٧٧ هـ ١٩٧٨ هـ ان الانتاج زاد في عام ١٩٧٦ الى ٦٣١ الف طن ثم زاد الى ٦٣٨٧ الف طن في عام ١٩٧٧ ثم عاد للانخفاض في عام ١٩٧٨ الى ٦٠٩٣ الف طن بالرغم من زيادة المساحات المنزوعة بالقصب كما سبق الاشارة الى ذلك وفي عام ١٩٧٩ ارتفع الانتاج المسمى ٦٢٩ الف طن بالرغم من انخفاض المساحة الموردة من القصب عن العام السابق .

جدول (٣)

بيان بجملته مساحات القصب الموردة وكميات القصب المسورد ومتوسط محصول القدان
وكميات الانتاج خلال السنوات ١٩٧١-١٩٧٩

البيان	الوحدة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مساحة قصب السكر الموردة للمصانع	ألف فدان	١٣٠٧	١٣٧٣	١٤٢٥	١٣٤٩	١٣٩٨	١٥٠٠	١٧٠٠	١٨٣	١٧٩٦
كمية قصب السكر الموردة للمصانع	طن	٥١٣٢١	٥٣٤٧١	٥٢٩٠٩	٤٩٠٧٨	٤٧٠٦٨	٥٣٨٦٩	٥٨٠٣١	٥٧٥٤٧	٥٨٥٩٩
متوسط محصول القدان من قصب السكر	"	٣٩٢	٣٨٩	٣٧١	٣٦٤	٣٣٧	٣٥٧	٣٣٩	٣١٤	٣٢٦
كمية السكر الخام والابيض المنتجة	الفاطن	٥٩٠٨	٥٩٢٧	٥٨٤٦	٥٤٤٩	٥٢٢	٦٣١٠	٦٣٨٧	٦٠٩٣	٦٢٥
نسبة السكر في قصب السكر	%	١١٥	١١١	١١	١١١	١١١	١١٧	١١	١٠٦	١٠٧

بالرغم من زيادة مساحات القصب الموردة في السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ إلا ان الانتاج انخفض ويرجع اسباب انخفاض الانتاج الى :
انخفاض متوسط محصول القدان ويرجع الى النقص في انتاجية القدان سنة بعد أخرى لتدهور انتاجية المحصول نتيجة لبقاءه في الأرض فترة أطول ومشاكل نفسى
السرى وفى المصرف .

الطاقات العاطلة لمصانع السكر واحتياجاتها من قصب السكر اللازم تدبيره وللمشروعات الجارى تنفيذها

جدول (٤)
الطاقات القصوى وكميات القصب الموردة والطاقات العاطلة فى مصانع السكر القائمة فى موسم
انتاج ١٩٧٨ و ١٩٧٩

المصنع	الطاقة القصوى (بالالف طن)		القصب المورد (بالالف طن)		الطاقة العاطلة (بالالف طن)		نسبة الطاقة العاطلة للطاقة القصوى
	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٨	
ابو قرقاص	٦٠٠	٦٠٠	٥٨٧	٥٦٩	٢١	٥٢	٢٠٢
نجع حمادى	١٥٠٠	١٥٠٠	١٣٦٥	١٣٢٢	١٧٨	١٣٥	١١٠٩
دشنا	٣٥٠	٣٥٠	٣٦٧	٢٩٨	٥٢	١٣٣	١٤٠٨
قوص	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٣٨	٨٤٣	١٥٧	١٦٢	١٥٠٧
ارمنت	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٨٨	٨٨٥	١١٥	١١٢	١١٠٥
ادفو	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٦١	٧٧٦	٢٢٤	٢٣٩	٢٢٠٤
كوم ابو	١٤٠٠	١٤٠٠	١٠٥٤	١٠٦٢	٣٣٨	٣٤٦	٢٤٠١
الجملة	٧٠٠٠	٦٨٥٠	٥٨٦٠	٥٧٥٥	١٠٩٥	١١٤٠	١٥٠٩٨

بدراسة الطاقات المتاحة لمصانع السكر والطاقات العاطلة يتضح انه توجد طاقة عاطلة فى مصانع السكر كما يوضحها الجدول غاليه بسبب نقص كميات القصب عن احتياجات هذه المصانع بلغت فى موسم انتاج ١٩٧٨/٧٧ ١٥٠٩٨ % وموسم ١٩٧٩/٧٨ ١٦٠٣ % واذا ادخلنا فى الحسابان كميات القصب اللازمة للمصانع الجارى تنفيذها (دشنا + خط ثالث/ قوص) يتضح انه يلزم التوسع فى زراعة مساحات جديدة من الاراضى بما يعادل ثلث من الكميات الموردة فى موسم كسل ١٩٧٨/٧٧ و ١٩٧٩/١٩٧٨ ومن هنا يتضح انه من غير المرغوب ان نفكر فى اقامة مشروعات جديدة مثل مصنع سكر القصب بجزيرة الا بعد استكمال الاحتياجات الحالية الملحة من القصب لتشغيل المصانع القائمة بطاقتها الانتاجية المتاحة وكذا يشغل المشروعات الجارى تنفيذها والتي ستبلغ احتياجاتها من القصب ٥٠٠ ألف طن لمصنع سكر دشنا خط ثانى + ٥٠٠ ألف طن من القصب لمصنع قوص خط ثالث باجمالى مليون طن قصب لهذه المشروعات الجارى تنفيذها ١١٤٠ ألف طن تسفيد هسما وهذا يكون اجمالى كمية القصب المطلوب تدبيرها هي ١١٤٠ للمصانع القائمة + ١٠٠٠ للمشروعات الجارى تنفيذها = ٢١٤٠ أى مطلوب تدبير مساحة قدرها نحو ٦٠ ألف فدان لتوريد هذه الكميات من القصب أى ما يعادل $\frac{1}{3}$ المساحة الموردة حاليا من القصب

جدول (٥)

مقدار المساحات الموردة قصب (بالالف فدان) من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٩

مصنع السكر	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
ابو قرقاص	١٣ر٢	١٠ر٨	٩ر٤	٨ر٢	٨ر٩	١٦ر٠	١٨ر٠	١٨ر٠	١٧ر٥
نجع حمادى	٣٦	٣٥ر٢	٢٣ر٩	٢٩ر٠	٣٢ر١	٣٧ر٠	٤٠ر٠	٤٠ر٠	٣٨
قـوـص	١٦ر٨	٢١ر٩	٢٤ر٧	٢٢ر٧	٢٣ر٥	٢١ر٠	٢٦ر٠	٢٩ر٠	٢٧ر٩
أرمنت	٢٣ر٩	٢٣	٢٣ر٨	٢٣ر٦	٢٣ر٧	٢٥ر٠	٢٧ر٠	٢٨ر٠	٢٧ر٩
ادفـو	٢٢ر٢	٢٢ر٣	٢٢ر٢	٢٢ر٦	٢١ر٦	٢١ر٠	٢٣ر٠	٢٥ر٠	٢٣ر٨
كوم امبو	٢٤ر٦	٢٤ر١	٢٨ر٥	٢٨ر٩	٢٩ر٩	٣٠ر٠	٣٣ر٠	٣٣	٣٢ر٢
دشنا	—	—	—	—	—	—	٣ر٠	١٠ر٠	١٢ر٣
الاجمالى	١٣٠ر٧	١٣٧ر٣	١٤٢ر٥	١٣٤ر٩	١٣٩ر٨	١٥٠ر٠	١٧٠ر٠	١٨٣ر٠	١٧٩ر٦

جدول (٦)

كميات القصب المورد (بالالفطن) من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٩

بيانات	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
أبو قرقاص	٤٦٠ ر٣	٤٠٢ ر٨	٣٣٩ ر٢	٢٧٤ ر٨	٣١٦ ر٧	٥٤٧ ر٠	٦٤٩ ر٧	٥٦٨ ر٢	٥٨٧ ر٣
نجع حمادى	١٣٨٠	١٣٤٩ ر٥	١٢٨٨	١٠٥٨ ر٧	١٠٧٢ ر٥	١٣٦٤ ر٣	١٤٠٥ ر٧	١٣٢٢ ر٢	١٣٦٥ ر١
قوص	٨٩٦ ر٦	٩٢٩ ر١	٨٤٢ ر٤	٧٦٤ ر٨	٧٤١ ر٨	٧٤١ ر٨	٨٢٠ ر٣	٨٤٣ ر٤	٨٣٨ ر١
أرمنت	٩٣٥ ر٥	٩٤٧ ر٨	٩٠٩ ر١	٨٨٥ ر٥	٨١٥ ر٧	٨٨٢ ر٧	٩٠٧ ر٦	٨٨٤ ر٥	٨٨٧ ر٦
ادفو	٨٢٦ ر٦	٨٣٠ ر٨	٨١٨ ر١	٨١٤ ر٩	٧٣٨ ر٤	٧٦٠ ر٥	٧٨٩ ر٩	٧٧٦ ر٢	٧٦١ ر١
كوم امبو	٨٧٧ ر٣	٩١٥ ر٦	١٠١٧ ر٤	١٠٣١ ر٥	٩٩٨ ر٧	١٠٩٠ ر٧	١١٤٢ ر٥	١٠٦١ ر٨	١٠٥٤
دشنا	—	—	—	—	—	—	٨٧ ر٤	٢٩٨ ر٥	٣٦٦ ر٧
الاجمالي	٥١٣٢ ر١	٥٣٤٧ ر٥	٥٢٩٠ ر٩	٤٩٠٧ ر٤	٤٧٠٦ ر٨	٥٣٨٦ ر٩	٥٨٠٣ ر١	٥٧٥٤ ر٧	٥٨٥٩ ر٩

جدول (٧)

الانتاج من السكر الخام والابيض من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٩

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	بيان
٦٢,٦	٦٠,٢	٧١,٥	٦٤	٣٠,٥	٢٨,٥	٣٣,٦	٤٣,٥	٥١,٥	ابو قرقاص
١٤٥,٦	١٤٠	١٥٤,٧	١٦٠	١١١,٨	١١٣,٤	١٤٠,١	١٤٩,١	١٦٣,٨	نجع حادي
٨٩,٤	٨٩,٣	٩٣	٨٧	٨٦,٢	٨٨,٧	٩٧,٣	٩٧,٢	٦٩,١	قروص
٩٤,٧	٩٣,٦	١٠٠	١٠٣	٩٩,١	١٠٣,٥	١٠٧,٢	١٠٩,٧	١١١,٥	أرنيت
٨١,٢	٨٢,٢	٨٦,٩	٨٩	٨٥,١	٩٤,٤	٩٢,٦	٩٢,٦	٩٣,٨	ادفسو
١١٢,٤	١١٢,٤	١٢٥,٧	١٢٨	١٠٩,٨	١١٦,٤	١١٣,٦	١٠١,٨	١٠١,١	كوم ابو
٣٩,١	٣١,٦	٩,٦	—	—	—	—	—	—	د شفا
٦٢٥	٦٠٩,٣	٦٣٨,٧	٦٣١	٥٢٢	٥٤٤,٩	٥٨٤,٦	٥٩٢,٧	٥٩٠,٨	الجملة

٦/٢ التوسع في صناعة السكر حتى عام ٢٠٠٠

يعتمد انتاج السكر على الانتاج الزراعى من قصب السكر وبنجر السكر وكلاهما تجود زراعتهما في صوولكن تواجه البلاد مشكلة عدم امكان التوسع في انتاج السكر من قصب السكر لتعذر التوسع في زراعته بسبب عدم توافر المياه اللازمة ولذلك فان التوسع سيكتفى على كميات القصب اللازمة للطاقة العاطلة ولتشغيل المشروعات المستكملة في قسوس خط ثالث ودشنا خط ثانى بما يعادل نحو ثلث المساحة المنزرعة حاليا .

ونظرا لعدم كفاية الانتاج المحلى الحالى من السكر للاستهلاك بما يجعل البلاد تستورد نحو ٢٥% من حجم الطلب الكلى من الخارج لذلك فيمتلزم الوضع اعداد خطة قصيرة الأجل واخرى طويلة للتوسع في انتاج السكر حيث أن الانتاج عام ١٩٧٩ بلغ نحو ٦٢٠ الف طن في حين بلغت كمية الاستهلاك ٨٤٤ الف طن بمعدل نصيب الفرد السنوى ٢٠٧ كيلو .

ولقد تم اعداد دراسة عن استهلاك السكر عام ٢٠٠٠ حيث قدرت بنحو ١٦٢٨ الف طن سكر بمعدل ٢٥ كيلو جرام للفرد سنويا .

من أجل ذلك فقد تم اعداد دراسة عن مشروعات للتوسع في انتاج السكر من قصب السكر والبنجر والذره وفيما يلى الشاقات الانتاجية المستهدفة حتى عام ٢٠٠٠ والمساحات المطلوب زراعتها من القصب والبنجر والمطلوب استيرادها من القذرة .

الأسس التى اخذت في الاعتبار :

اجمالي الطاقة المتاحة لمصانع السكر القائمة تصل الى ٨١٠ الف طن سكر و اجمالي الطاقة المستغلة ٦٢٠ الف طن بما يعادل ٧٦,٥% من الطاقة المتاحة والطاقة العاطلة ٢٣,٥% تقريبا وتعزى الطاقة العاطلة الى عدم كفاية مساحات القصب المنزرعة وكذلك لانخفاض متوسط محصول القدان من القصب .

- اتخاذ جميع الوسائل الممكنة بالتوسع الزراعى لزيادة انتاج قصب السكر خاصة التوسع الرأسى للعمل على توفير نحو ٨١٠٠ الف طن قصب لتشغيل الصائغ جميعها بالطاقة الكاملة بما فيها المشروعات المستكملة فى دشنا وقوص .
- استهداف انشاء سبعة مصانع سكر جديدة طاقة كل منها ١٠٠ الف طن سكر وضمنان طاقة كل منهما ٥٠ الف طن .

١ / ٦ / ٢ الطاقة الحالية والمستهدفة للسكر حتى عام ٢٠٠٠ :

<u>الطاقة المتاحة</u>	<u>الطاقة المستغلة</u>
الف طن سكر	
٨١٠	٦٢٠
٢٥٠	
١٩٨١	
١٩٩٠	
١٩٩٠	
٢٠٠٠	
٥٥٠	
٨٠٠	
١٦١٠	
الطاقة الانتاجية الحالية	
الطاقة الانتاجية المضافة من عام ١٩٨١	
حتى عام ١٩٩٠	
الطاقة الانتاجية المضافة من عام ١٩٩٠	
حتى عام ٢٠٠٠	
اجمالى الطاقة المضافة حتى عام ٢٠٠٠	
اجمالى الطاقة الانتاجية حتى عام ٢٠٠٠	

وقد استهدف انشاء مصانع تعتمد على قصب السكر والتي ينتج فيها السكر بمعدل ١٠% من جملة اوزانها وكذلك من بنجر السكر الذى يستخرج منه السكر بمعدل ١٤% . (جدول ٨) .

ومن جهة أخرى فقد استحدثت مصانع سكر تعتمد على الذرة وذلك بمعدلات
فنية موضحة فيما يلي :-

- ان كل ١٣ طن ذرة تعطي ١ طن سكر سائل = ٧ طن سكر جاف
- اعتماد صناعة سكر الذرة على الاذرة المستوردة وذلك لانتاج سكر سائل ، يدخل
- اساسا في انتاج صناعة المياه الغازية وصناعة تعليب الفاكهة والاييس كريمة والمربات
- استهدف ان يكون طاقة مصنع سكر الذره ١٠٠ الف طن سكر سائل تعادل نحو
٧٠ الف طن سكر جاف .

جدول (٨)

الطاقات المستهدفة لمصانع السكر الحالية والمخططة حتى عام ١٩٩٠ من قصب
السكر وبنجر السكر والاذرة

البيان	المحصول السكري	الطاقة القصب الف طن سكر	نسبه ناتج السكر	كمية السادة الخام سنويا	المساحة المطلوبة زراعتها فدان
مشروعات قائمة وطاقة عاطلة وتوسعات مستكملة	قصب السكر	٨١٠	١٠	٨١٠٠	٢٣٠,٠٠٠
شركة الدلتا للسكر	بنجر سكر	١٠٠	١٤	٧١٤	٤٢,٧٠٠
غرب النصارية	بنجر سكر	٥٠	١٤	٣٥٧	٤٢,٧٠٠
جملة بنجر السكر				١٠٧١	٦٤,٠٥٠
الشركة الوطنية لانتاج السكر	الاذرة	١٠٠	٥٨	١٧٢	استيراده مسن الخارج
اجمالي الطاقة القصبى	الف طن سكر	١٠٦٠			

جدول (٩)

الطاقة المستهدفة لمشروعات السكر اعتبارا من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠

المحصول السكرى	الطاقة القطن السكر	نسبة ناتج السكر	كمية المادة الجافة سنويا الف طن	المساحة المطلوبة زراعتها	البيان
بنجر السكر	٥٠	١٤	٣٥٢	١٣٥٠	غرب النوبارية مرحلة ٢
"	١٠٠	١٤	٧١٤	٤٢٧٠٠	شرق الحامول
"	١٠٠	١٤	٧١٤	٤٢٧٠٠	غرب قناة السويس
"	١٠٠	١٤	٧١٤	٤٢٧٠٠	شمال الدلتا
	٣٥٠		٢٤٩٩	١٢٩٤٥٠	اجمالي بنجر السكر
	١٠٠	٥٨	١٧٢ قيمة استيراد من الخارج		شركة النشا والجلوكوز
	١٠٠	٥٨	١٧٢ قيمة استيراد من الخارج		اجمالي قيمة الذرة
	٥٥٠				اجمالي الطاقة القطنى

٢/٦/٢ المصانع المستهدفة انشاؤها للسكر حتى عام ٢٠٠٠ :

- مصانع تعتمد على بنجر السكر :

شركة الدلتا للسكر - غرب النوبارية (١) وغرب النوبارية (٢) وشرق

الحامول وغرب قناة السويس وشمال الدلتا

- مصانع تعتمد على الاذرة المستوردة :

٣ مصانع بالقاهرة طاقة كل منها ١٠٠ الف طن سكر وتحتاج لاستيراد عدد

٤١٦ الف طن ذرة سنويا

٣/٦/٢ . الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة التوسع في السكر :

تختلف التكاليف الاستثمارية لانتاج طن من السكر طبقا للمواد الخام
الزراعية المستخدمة وما قد يستتبع انتاجها من مشروعات لاصلاح واستزراع الاراضى
على النحو التالى :

طن سكر القصب في اراضى مستزرعة	١٠٠٠ جنيه
طن سكر البنجر في اراضى تحتاج لاصلاح	٢٢٠٠ جنيه
طن من المواد الخام من شراب السكر السائل	٧٠٠ جنيه

وعلى ذلك فتبلغ الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات نحو ١٣٠٠

مليون جنيه .

٣ - استهلاك السكر :

ان التسلسل الطبيعي والمنطقي لاقامة مشروعات صناعية جديدة للسكر هو الاستمرار في القيام بالدراسات الاقتصادية المتعددة في جميع المجالات التي تهتم هذه الصناعة والتي تمكن القائمين على تنفيذ المشروعات الجديدة ان يحددوا الطاقات الانتاجية لهذه المشروعات ودراسة اقتصادياتها خاصة وان ضيق مواردنا المتاحة كدولة نامية تحتم علينا الاستمرار في اجراء هذه الدراسات لا مكان لتحقيق معدلات نمونا الاقتصادي .

ونظرا لان تخطيط الصناعات الغذائية بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يشمل مشروعات جديدة للسكر استمرارا لسياسة الدولة في الاهتمام بصناعة السكر الحيوية بها لذلك فقد استهدف هذا الموضوع دراسة تحليلية عن تطور استهلاك السكر في جمهورية مصر العربية خلال الثلاثين عاما الاخيرة من عام ١٩٥٠/٤٩ الى عام ١٩٧٩ .

وعلى اساس هذه الدراسة امكن تقدير سياسته الاستهلاكية في السنوات المقبلة وحتى عام ٢٠٠٠ - وتعتبر هذه الدراسة عن اقتصاديات السكر في السنوات الاخيرة اساسا يمكن منه تحديد الصورة الحقيقية التي ستخطط عليها مشروعات السكر في المستقبل - وتتناول - موضوعات هذا البحث دراسات متعددة شملت الموضوعات التالية :-

- الاهمية الاستهلاكية العالمية والمحلية للسكر .
 - السياسة التموينية للسكر في مصر .
 - تطور استهلاك وانتاج السكر وحجم الطلب عليه خلال فترة الثلاثين عاما الاخيرة .
 - العوامل التي اثرت على ارتفاع نصيب الفرد من السكر المستهلك .
 - التغييرات التي حدثت لنمط وحجم استهلاك كل من سكر البطاقات والسكر الحسر خلال العشرين عاما الاخيرة .
 - وضع خطة طويلة المدى لحجم الطلب على السكر حتى عام ٢٠٠٠ متضمن الخطة الخمسية ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ .
- وعلى اساس الدراسات العلمية المتقدم ذكرها امكن حصر الاحتياجات القائمة والمستقبله للأسواق المحلية للسكر .

١/٣ الأهمية الاستهلاكية للسكر على المستوى العالمى :

يعتبر السكر من السلع الاستراتيجية العالمية لكونه مصدرا غذائيا هاما يعتمد عليه الجنس البشرى حيث ان الطاقة الحرارية التى يأخذها الانسان من سكرات الغذاء تقدر بنحو ١٣ % من جملة الطاقة الحرارية التى يحصل عليها من مواد الغذاء. وقد اخذت صناعة السكر فى النمو والازدهار يوما بعد يوم بسبب الزيادة المستمرة فى استهلاك السكر فى العالم نتيجة لاتجاه الدول الحديثة الاستقلال لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية التى تؤدى الى رفع مستوى المعيشة - وكذلك بسبب تزايد السكان مع انخفاض سعر السكر بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى مما جعل الدول المنتجة للسكر تتناقص فيما بينها وتعمل على تهيئة فرص التمتع بوفورات الانتاج الكبيرة للوفاء باحتياجات الاستهلاك واهداف التصدير .

وما يزيد من أهمية صناعة السكر فى العالم ان كمية الاستهلاك من ناتج هذه الصناعة تعتبر مقياسا غير مباشر لمدى تقدم دول العالم المختلفة فى الدول المتقدمة يستهلك الفرد كمية كبيرة من السكر فى حين يستهلك الفرد كميات بسيطة من السكر فى الدول النامية وعلى سبيل المثال بلغ الاستهلاك السنوى للفرد نحو ٦٩ كيلو جرام فى هولندا و ٥٢ فى كل من سويسرا والمملكة المتحدة و ٥١ فى الولايات المتحدة الأمريكية و ٤٧ فى الاتحاد السوفيتى و ٤٢ فى كل من بولندا والمانيا الغربية و ٣٥ فى المانيا الشرقية - وهذه الكميات الكبيرة التى يستهلكها الفرد من السكر هى متوسط استهلاك الفرد فى دول تعتبر متقدمة وفى نفس الوقت بلغ الاستهلاك السنوى للفرد ٢٢ كيلو جرام فى مصر ، ٢٧ كيلو جرام فى المغرب وبيرو و ٢٤ فى ايران و ١٨ فى الفلبين و ١٠ فى السودان و ٩ فى افغانستان و ٦ فى اثيوبيا .

١/١/٣ الاستهلاك العالمى للسكر :

بلغ حجم الاستهلاك العالمى عام ٨٠/٧٩ ٩١١ مليون طن مقابلا
٨٩٩ مليون طن عام ٧٩/٧٨ وذلك من السكر بنوعيه سكر القصب وسكر البنجر .

(١) المصدر : تقرير متابعة - شركة السكر عن عام ١٩٧٩ - مقدم لوزارة التخطيط .

تطور الاستهلاك العالمي للسكر :

تضاعف تقريبا الاستهلاك العالمي للسكر خلال الربع قرن الاخير من عام ١٩٣٩ الى ١٩٦٣ حيث ارتفع من ٢٩ مليون طن في عام ١٩٣٩ الى ٥٦١ مليون طن عام ١٩٦٣ حتى بلغ هذا الاستهلاك ٨٥٧ مليون طن عام ١٩٧٨ ونسبة تعادل ٥٢٧٪ مليون طن في فترة الخمسة عشر عاما الاخيرة وتعزى هذه الزيادة في الاستهلاك الى الزيادة الطبيعية في تعداد السكان من جهة والى اتجاه الفرد الى اشباع رغبته في الحصول على كمية اكبر من السكر نتيجة لتحسين مستوى معيشة وارتفاع دخله - وتعادل كمية الزيادة في الاستهلاك السنوية نحو ٣٥٪ حيث يلاحظ من الجدول التالي ان كمية استهلاك السكر ارتفعت خلال الاربعة وعشرين عاما الاولى بمتوسط ٣٨٪ ثم انخفض هذا المتوسط خلال الاربعة عشر عاما الاخيرة حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية ٣٤٪ .

جدول (١٠)

تطور الاستهلاك العالمي للسكر

السنه	الاستهلاك العالمي مليون طن	الرقم القياسي الثابت ٣٩/٣٨ = ١٠٠٪	زيادة الاستهلاك السنويه (مليون طن)	متوسط للزيادة السنويه ٪
٣٩/٣٨	٢٩	١٠٠	١٠٠	٣٨
٦٣/٦٢	٥٦١	١٩٣	١٠٠	٢٣
٦٥/٦٤	٥٨٧	٢٠٢	١٠٣	١٠
٦٦/٦٥	٦٢٣	٢١٤	٢٠٦	٢١
٦٨/٦٧	٦٤٩	٢٢٣	١٠٣	٠٢
٦٩/٦٨	٦٥	٢٢٤	٠١	٣١
٧٠/٦٩	٦٧	٢٣١	٢	٥٤
٧١/٧٠	٧١٦	٢٤٦	٣٠٦	٣٢
٧٢/٧١	٧٣٩	٢٥٤	٢٠٣	٢٠
٧٣/٧٢	٧٥٤	٢٦٠	١٠٥	٣٣
٧٤/٧٣	٧٧١	٢٦٥	١٠٧	٣٩
٧٥/٧٤	٨٠١	٢٧٦	٣٠٠	٢٩
٧٦/٧٥	٧٧٨	٢٦٨	٢٠٣	٢٨
٧٧/٧٦	٨٠	٢٧٥	٢٠٢	٧١
٧٨/٧٧	٨٥٧	٢٩٥	٥٠٧	٤٩
٧٩/٧٨	٨٩٩	٣١٠	٤٠٢	١٣
٨٠/٧٩	٩١	٣١٤	١٠٢	

٢/١/٣ تفاوت نصيب الفرد العالمى فى استهلاك السكر :

بينما يحصل الفرد فى الدول المتقدمة على اقصى كمية من استهلاك السكر تعادل نحو ٧٠ كيلو جرام فى السنة نجد ان يحصل فى الدولة النامية على اقصى كمية تعادل نحو ٢٥ كيلو جرام غالبا فى السنة .

وبلاحظ تفاوت كمية السكر المستهلكة تبعاً لذلك بقارات العالم حيث تعادل استهلاك أوروبا عام ١٩٧٧/٧٦ نحو ٣٧٤٪ من جملة استهلاك العالم وليس قارة أوروبا شمال ووسط أمريكا حيث تعادل كمية استهلاكها ١٩٢٪ فى حين ان آسيا رغم ارتفاع عدد سكانها لا يتجاوز استهلاكها ٢٤٥٪ من حجم الاستهلاك العالمى وكذلك أفريقيا يعادل استهلاكها ٦٧٪ وهى نسبة منخفضة جدا .

٣/١/٣ الاتجاه العالمى لانتاج السكر من مصادر اخرى لتلبية احتياجات الاستهلاك :

تتجه دول العالم الى زيادة انتاج السكر من غير المصادر الطبيعية لانتاج السكر اى تقليل الاعتماد على خاماته الأولية كالبنجر وقصب السكر فاتجهت دول العالم الى زيادة انتاج الجلوكوز من النشا الذى يعتمد فى انتاجه على الذرة والارز وغيرها حيث يستخدم الجلوكوز كبديل للسكر خاصة فى الاغراض الصناعية .

ومن جهة اخرى فانه تستخدم بدائل السكر من السكريات مرتفعة الحلاوة مثل الفركتوز فى الاغراض الصناعية وهى اقل سعرا من السكر ومن ضمن مصادر خاماتها الأولية الذرة .

ولقد تمت اخيرا فى مصر دراسة مشروع لانتاج سكر الذرة بلغت جملة تكاليفه ٢٠ مليون جنيه طرحته الشركة الوطنية لانتاج سكر الذرة للاكتتاب العام ويهدف الى انتاج ١٠٠ الف طن من شراب الفركتوز سنويا تساهم فى تغطية الاحتياجات المحلية ويعمل على احلال نحو ٣٠٪ من كمية الواردات من السكر والمؤسسون فى هذا المشروع بنوك مصر والاهلى والاسكندرية والقاهرة والوطنى للتنمية وقناة السويس وناصر الاجتماعى والتنمية الاجتماعية وشركتى المهندسين للمنتجات الغذائية ومصر للمياه الغازية (مضروب) وغيرهم .

٢/٣ الأهمية الاستهلاكية للسكر على المستوى المحلي :

أعطت ج.م.ع. صناعة السكر عنايتها منذ أكثر من قرن باعتبارها إحدى الصناعات التحويلية الهامة بها ووضعت لها المشروعات في الخطة الخمسية الأولى والثانية وما تلاها من خطط سنوية ، وقد استمر اهتمام الدولة بهذه الصناعة التي تعمل على تدعيم اقتصادها القومي لاعتماد صناعة السكر على أحد محاصيلها الرئيسية وهو قصب السكر الذي يلي القطن في الأهمية وبذلك ضمن لزراعي القصب دخلا عاليا ، في الوقت نفسه تعمل صناعة السكر على توفير حاجة البلاد من السكر مما أدى إلى عدم استنزاف عملات حرة نتيجة استيراده من الخارج وتصدير الفائض .

١/٢/٣ أهمية تقدم صناعة السكر في مصر في الوفاء باحتياجاتها المحلية :

يمثل إنتاج السكر أهمية كبيرة في الإنتاج القومي ولمجموعة سلع نشاط الصناعات الغذائية حيث بلغت كمية إنتاج السكر المكرر* عام ١٩٧٩ نحو ٦٢٣ الف طن قيمتها بالأسعار الجارية ٧٤٥٠٠ الف جنيه تعادل ٦.٥% من إجمالي قيمة الإنتاج القومي للسلع الغذائية والبالغ نحو ١١٥٥٠٠٠ الف جنيه بالأسعار الجارية وتقوم هذه السلعة الاستراتيجية بدور كبير هام بين سلع هذا النشاط .

وقد ارتفع إنتاج السكر عاما بعد آخر فبينما كان متوسط إنتاج السكر في الفترة من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩ نحو ١٤٦ الف طن بلغ عام ١٩٧٩ نحو ٦٢٣ الف طن وبذلك تضاعف نحو أربع مرات خلال هذه الفترة — وهذا الإنتاج يكون على هيئة سكر خام يتم تكريره وسكر أبيض يستعمل مباشرة بدون تكرير — ولقد فاق إنتاج البلاد من السكر حاجة استهلاكها المحلي في عام ١٩٧١/٧٠ بما يعادل ١١٧% من الكمية المستهلكة وانخفض عام ١٩٧٩ بنحو ٢٦.٤% وقد ارتفع أيضا استهلاك السكر عاما بعد آخر فبينما كان الاستهلاك السنوي في الفترة من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩ نحو ١٤٦ الف طن بلغ عام ١٩٧٩ نحو ٨٤٦ الف طن بان تضاعف نحو ست مرات خلال (*) هو السكر الخام الذي تم تكريره بالإضافة إلى السكر الأبيض* وهو سكر خام على درجة عالية من النقاوة تسمح باستهلاكه هو بدون تكرير .

هذه الفترة وارتفع متوسط نصيب الفرد من السكر المستهلك من ٩١ كيلو جرام خلال الفترة من عام ١٩٣٥ الى عام ١٩٣٩ ، الى ٢٢ كيلو جرام في عام ١٩٢٨ .

هذا وقد بلغت مساحة قصب السكر التي خصصت لصانع السكر عام ١٩٧١ / ٨٠ نحو ١٨٠ الف فدان نتج منها ٥٨٦٠ الف طن قصب دخل في انتاج ٦٢٥ الف طن سكر خام وقد زادت المساحة الموردة من قصب السكر عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٥٢ / ٥٢ بمقدار ١١٤ الف فدان تعادل ٩٠ % حيث بلغت المساحة الموردة للصانع في هذا المسام ٦٦ الف فدان نتج منها ٢٤٢٣ الف طن قصب دخل في انتاج ٢٢٩ الف طن من السكر .

ومن جهة أخرى فان الاهمية الاستهلاكية لا تقتصر فقط على السكر وهو المنتج الرئيسي لصناعة السكر بل تتعدى ذلك لمنتجات صناعة السكر المتخلقة عن هذه الصناعة كالمولاس ومصاص القصب والتي تستخدم في صناعات جديدة كانت منتجاتها تستورد من الخارج كصناعة الكحول والخل والخميرة الجافة وحامض الخليك الثلجي وثاني اكسيد الكربون من المولاس وصناعة الخشب الحبيبي ولب الورق من مصاص القصب - وتعمل حاليا منتجات هذه الصناعات المحلية الجديدة على الوفاء باكبر قدر من الاحتياجات المحلية

٢ / ٢ / ٣ السياسة التموينية للسكر في مصر :

يحصل السكر مقدمة السلع التموينية الاساسية للجمهور وقد استطاعت ج . م . ع خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ان تكتفى بالسكر المنتج محليا والذي كان يبلغ ١٩٥ الف طن سنويا عن طريق تنظيم توزيعه على الافراد والعائلات بموجب بطاقات حددت مقاديرها على اساس المركز الاجتماعي لكل عائلة .

وكان نظام توزيع السكر خاضعا للبطاقات بكميات متفاوتة حسب الحالة الاجتماعية لكل عائلة كما كان التوزيع للاغراض الصناعة يتم بموجب حصص تحدد حسب حالة كل

صنع أو محل عام وأدت هذه الحالة — بالإضافة الى جشع بعض التجار الى خلسق سوق سوداء لتجارة السكر تباع فيها هذه السلعة باضفاف ثمنها للمحتاجين ممن المستهلكين كما لجأ البعض الى اقامة مصانع تستخدم السكر لتجهيزها وبيعها بدلا من صناعتها حلوى .

وجاءت الثورة عام ١٩٥٢ وكان الهدف الاول لها تحقيق العدالة الاجتماعية فكان ان روى ان الوقت حان لاتخاذ اجرائين رئيسين للقضاء على السوق السوداء .
— المساواة بين جميع المستهلكين يجعل حصة كل فرد في البطاقة نصف اقسمة (٦٢٤ جم) شهريا مهما كان مركزه الاجتماعى .

— طرح السكر حرا للصانع والمحلات العامة بأى كمية يطلبونها بسعر خاص دون الحاجة الى تحديد حصة كل مصنع أو محل وكذا لك يمكن للمستهلكين الحصول على اى كمية اضافية بذلك السعر الخاص وقد حقق هذا الاجراء ان الفرض المنشود منهما .

صارت الوزارة على تطبيق نظام السعريين بالنسبة للسكر وقد عدلت الكميات التى توزع بالبطاقات اعتبارا من مقررات شهر يناير ١٩٦٢ فاصبحت ٧٥٠ جرام للفرد فى جميع انحاء الجمهورية فيما عدا محافظة اسوان لظروف خاصة بها حيث حدد للفرد ١٢٥٠ جرام .

ثم اتخذت وزارة التموين بعد ذلك اجراءات اقتصادية هامة فى صيف ١٩٦٧ بقصد تحديد الاستهلاك بخفض مقررات البطاقات بنسبة الثلث مع الاحتفاظ بأسعار السكر دون تعديل فاصبحت الكميات التى توزع بالبطاقات اعتبارا من أغسطس ١٩٦٧ ٥٠٠ جرام للفرد فى جميع انحاء الجمهورية فيما عدا اسوان حيث حدد للفرد ٧٥٠ جرام .

وخلال عام ١٩٧٨ د رجت معظم المحافظات على تقييد توزيع السكر الحسر -
اماروطا على البطاقات التموينية او استرشادا بها مما ترتب عليه خلق سوق سوداء
في السكر مما دفع وزارة التموين الى اطلاق حرية تداوله اعتبارا من اول اغسطس
عام ١٩٧٨ مع السماح باستيراده بمعرفة شركات القطاع العام والجمعية التعاونية
الاستهلاكية العامة لسد احتياجات الصانع المحلية الا انه في ضوء تزايد الاسعار
العالمية أحجمت بعض القطاعات عن استيراده مما ترتب عليه زيادة الكمية الموزعة
عن طريق وزارة التموين .

ولقد هدفت خطة السياسة التموينية عام ١٩٨١/٨٠ وعلى ضوء ارتفاع الاسعار
العالمية للسكر مع التزام الدولة بتوفير السكر بأسعار مناسبة الى اتباع سياسة تقضى
بتأمين هذه الاحتياجات عن طريق عقد اتفاقيات طويلة الاجل مع الدول المنتجة على
غرار الاتفاقية المبرمة مع كوبا والتي تم تجديدها هذا العام ولمدة خمس سنوات مقبلة .

ولضمان وصول سلعة السكر الى مستحقيها بالاسعار المقررة فقد تقرر اضافة
السكر الحر على البطاقات التموينية بواقع ٧٥٠ جرام للفرد شهريا بسعر ٣٠ قرشا
للكيلو وذلك بعد موافقة اللجنة العليا للسياسات والتخطيط في الاجتماع المشترك
مع اللجنة الزارية للامن الغذائي بتاريخ ١٩٨٠/٩/٩ كما وافق مجلس الوزراء
على ذلك بجلسة ١٩٨٠/٩/١٤ .

٣/٣ استهلاك السكر في مصر خلال فترة ١٩٥٠/٤٩ - ١٩٧٩ :

١/٣/٣ موقف استهلاك السكر :

السكر من الاغذية الاستراتيجية التي تعمل الدولة على توافرها لافراد الشعب وكان الانتاج قبل عام ١٩٤٩ يكفى حاجة الاستهلاك خصوصا وان ظروف الحرب كانت تمنع استيراده من الخارج ومنذ عام ١٩٤٩ الى ما قبل العامين الاخيرين كانت الدولة تعمل على توفيره عن طريق الانتاج المحلى واستيفاء باقى الاحتياج جسات بالاستيراد من الخارج الا انه في السنوات ٥٩/٥٨ ، ٦٠/٥٩ ، ٧٠/٦٩ ، ٧١/٧٠ حقق الانتاج المحلى فائضا عن الاستهلاك المحلى .

وبداسة ارقام الاستهلاك من السكر في الثلاثين عاما الاخيرة (جدول ١٢٤١) نلاحظ ان جملة كمية الاستهلاك من سكر البطاقات والسكر الحر قد تضاعفت في هذه الفترة نحو مرتين ونصف حيث بلغ الاستهلاك من السكر عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ - ٨٨٩ ، ٨٤٦ الف طن في حين بلغ ٢٥٢ الف طن في عام ٥٠/٤٩ وتعزى هذه الزيادة في الاستهلاك الى زيادة عدد السكان والى ارتفاع دخل الفرد وقد حقق انتاج السكر خلال هذه الفترة زيادة حيث لوحظ ان انتاج السكر قد تضاعف خلال نفس الفترة ثلاث مرات وثلاث ذلك ان الانتاج من السكر في عام ١٩٧٩ قد بلغ ٦٢٣ الف طن بينما بلغ ١٩٠ الف طن في عام ٥٠/٤٩ وقد ترتب على زيادة انتاج السكر تلبية غالبية حجم الطلب عليه في خلال ثلاثين عاما حيث ان نسبة الانتاج المحلى من السكر الى حجم الطلب عليه كان يمثل نحو ٧٥% في عام ٥٠/٤٩ بينما وصل الى ١٠٩ر٤% عام ٧٠/٦٩ ثم الى ٧٣ر٦% عام ١٩٧٩ بالرغم من أن نسبة الاكتفاء الذاتى كانت اكبر من ذلك خلال سنوات الدراسة حيث وصلت الى ١١١ر٧% عام ١٩٧١/٧٠ .

ولقد ارتفع معدل استهلاك الفرد السنوى من السكر بنوعيه (البطاقات والسكر) في فترة الثلاثين عاما الاخيرة من ١٢ر٧ كيلو جرام في عام ٥٠/٤٩ الى ٢٢ر٣ كيلو جرام في عام ١٩٧٨ وذلك نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد .

٢/٣/٣ تطور استهلاك السكر :

اشارت ارقام الكميات المستهلكة من اجمالي سكر البطاقات والسكر الحر خلال فترة الثلاثين عاما الاخيرة الى ان استهلاك السكر قد تطور تطورا كبيرا منذ منتصف القرن الحالي حتى الوقت الحاضر . فقد بلغ استهلاك السكر عام ١٩٢٨ اقصاه حيث بلغ جملة سكر البطاقات والحر ٨٨٩ الف طن وهو ما يعادل ٣٥٢ر٨% من استهلاك عام ٥٠/٤٩ . ويلاحظ ان استهلاك السكر خلال السنوات البينامية لهذه الفترة كان غير منتظم في معدل نموه حيث ان هناك تفاوتاً في معدل النمو السنوي بين هذه السنوات يتراوح بين ١ الى ١٦ر٨% . ويلاحظ أنه اذا ما اجرينا دراسة مقارنة لاستهلاك السكر كل عشر سنوات في فترة الثلاثين عاما الاخيرة نجد ان الزيادة في الاستهلاك في فترة العشر سنوات الاخيرة من عام ٦٩ الى عام ١٩٢٩ بلغت ٣٤٢ الف طن تعادل ٢٠٥% من الزيادة في الاستهلاك في العشر سنوات السابقة عام ١٩٥٩ الى ١٩٦٩ والتي بلغت ١٦٩ الف طن ، ٥١٠% من زيادة كمية الاستهلاك في العشر سنوات السابقة الاخيرة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٥٩ والتي بلغت ٦٨ الف طن (جدول ١١ ١٢٦) .

٣/٣/٣ معدلات النقص والزيادة في استهلاك السكر

بمقارنة ارقام اجمالي الاستهلاك من السكر بنوعيه بالبطاقات والحر بسنتين السنوات المبينة لفترة الثلاثين عاما الاخيرة نجد انه حدث نقص او زيادة في استهلاك السكر بين بعض هذه السنوات الاخرى ، وهذا النقص او هذه الزيادة في استهلاك السكر عبارة عن محصلة المتغيرات التي حدثت لاجمالي الاستهلاك من سكر البطاقات والحر معا ولا تمثل كلا منهما على حده ، لاختلاف اتجاههما حيث ان الاستهلاك من سكر البطاقات تحدد في القوانين الموضوعه لاستهلاك الفرد بالبطاقة في حين ان السكر الحر مطلق استهلاكه بغير حدود (جدول ١١ ١٢٦) .

٤/٣/٣ دراسة معدل النمو السنوي الانسب لاستهلاك السكر في ال ٢٢ عاما الاخيرة :

يتبين من دراسة استهلاك السكر في الثلاثين عاما الاخيرة ومن تغيرات الاستهلاك بين سنواتها البيئية ما يلي :

— أن هناك نقصا في اجمالي استهلاك السكر حدث مرتين خلال هذه الفترة بسنين عامي ٦٨/٦٧ و ٦٧/٦٦ قدره ١٣ر٨% وكذلك بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ قدره ٤ر٨%

— انه لم يحدث تغير في اجمالي الاستهلاك بين عامي ٥٤/٥٣ و ٥٣/٥٢ .

— أن معدلات النمو في الاستهلاك بين السنوات البيئية ال ٢٦ المتبقية تفاوتت مسن ١ الى ٩% على النحو التالي كما هو موضح في البيان السابق .

معدل النمو خلال	%١	%٢	%٣	%٤	%٥	%٦	%٧	%٨	%٩
عدد السنوات البيئية	٣	٣	٢	١	٥	٢	٣	٢	٢

— ان معدل النمو السنوي لاستهلاك السكر خلال فترة الثلاثين عاما هي ٤ر٦% وذلك اذا ادخلنا في الاعتبار جميع التغيرات التي حدثت خلال جميع سنواتها البيئية .

وما يجدر ملاحظته أنه حدث تغير مفاجئ بين عامي ٦٨/٦٧ و ٦٧/٦٦ في استهلاك السكر بأن نقصت كمية الاستهلاك بين هذين العامين بما يعادل ١٣ر٨% بسبب خفض المقررات الشهرية للفرد من ٧٥٠ الى ٥٠٠ جرام - ولم يستبعد هذا التغير من ارقام الدراسة حيث أن المستهلك استجاب لهذا الخفض في سكر البطاقات ولم يتجه الى استكمال احتياجاته من السكر لارتفاع اسعاره عن سكر البطاقات بحيث اثر هذا التخفيض في سكر البطاقات على اجمالي الكمية المستهلكة للفرد من السكر بنوعية فقد انخفض نصيب الفرد السنوي من السكر من ١٦ر٤ كيلو جرام في عام ٦٧/٦٦ (وهو العام السابق لخفض مقررات الفرد) الى ١٣ر٩ كيلو جرام في عام ٦٨/٦٧ (وهو العام الذي حدث فيه تخفيض نصيب الفرد) ومنذ العام الاخير وما بعدها ارتفع نصيب الفرد تدريجيا من السكر .

٥/٣/٣ علاقة الانتاج المحلي للسكر بحجم الطلب عليه :

اشارت بيانات الاستهلاك والانتاج المحلي من السكر خلال فترة الثلاثين عاما الماضية الى تطور ونمو كل منهما خلال هذه الفترة وقد افادت الارقام بأن كمية الاستهلاك للسكر كانت اكبر من مثيلاتها بالنسبة للانتاج المحلي مما ترتب عليه عدم وفاء الانتاج المحلي للسكر لحجم الطلب عليه .

فبينما نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للانتاج في فترة الثلاثين عاما الماضية هو ٧ر١% نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك في هذه الفترة هو ٤ر٦% نتيجة انخفاض كمية الانتاج المحلي من السكر عن كمية الاستهلاك في بداية هذه الفترة مما أدى الى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر حيث بلغت هذه النسبة في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالي ٦٦ر٧% و ٧٣ر٦% .

جدول (١١)

المتوسط الحسابي السنوي لكميات الانتاج والاستهلاك، في خمسين سنوات خلال فترة ثلاثين عاما من عام ٥٠/٤٩ الى عام ١٩٧٩ مبنوية الى سنة الاساس ١٩٥٠/٤٩ ومعدل النمو السنوي خلال هذه الفترة

(الكمية بالالف طن)

معدل النمو السنوي خلال ٣٠ سنة		معدل النمو السنوي للفترة منسوبا الى سنة الاساس		الكمية السنوية		بيانات
الانتاج %	الاستهلاك %	الانتاج %	الاستهلاك %	الانتاج	الاستهلاك	
				٢٥٢	١٩٠	١٩٥٠/٤٩ سنة الاساس
	((٢٣٣	٨٣٨	٢٩٣	٢٧٤	الفترة من ٥٠/٥١ - ٥٤/٥٥
	((٢٧٢	٦٤٤	٣١٩	٣١٢	الفترة من ٥٥/٥٦ - ٥٩/٦٠
٤٦٤	(٧٢	(٣١٩	٦٢٢	٤٠٢	٣٦٧	الفترة من ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥
	((٤٥٥	٦٢٢	٤٧٨	٤٢٦	الفترة من ٦٥/٦٦ - ٦٩/٧٠
	((٥٨٥	٧٢٦	٦١٩	٥٥١	الفترة من ٧٠/٧١ - ٧٤/٧٥
	((٧٢٢	٧٢٤	٨٣٨	٦١٢	الفترة من ٧٥/٧٦ - ٧٩/٨٠

تطور الاستهلاك والانتاج المحلي ونسبة الاكتفاء الذاتي من عام ٥٠/٤٩ الى عام ١٩٧٩
(الكمية بالالف طن)

السنة	الاستهلاك	الانتاج المحلي	نسبة الاكتفاء الذاتي %
٥٠/٤٩	٢٥٢	١٩٠	٧٥,٣
٥١/٥٠	٢٧٤	١٩٥	٧١,٢
٥٢/٥١	٢٨٨	١٨٣	٦٣,٥
٥٣/٥٢	٣٠٠	٢٢٤	٧٤,٧
٥٤/٥٣	٣٠٠	٢٦٦	٨٨,٧
٥٥/٥٤	٣٠٢	٣١٤	١٠٣,٩
٥٦/٥٥	٣١٠	٣٠٧	٩٩
٥٧/٥٦	٣١٥	٢٩٤	٩٣,٣
٥٨/٥٧	٣١٨	٣٠١	٩٤,٦
٥٩/٥٨	٣٢٠	٣٢٤	١٠١,٣
٦٠/٥٩	٣٣٠	٣٣٦	١٠١,٣
٦١/٦٠	٣٤٨	٣٦٣	١٠٤,٣
٦٢/٦١	٣٦٨	٣٢١	٨٧,٢
٦٣/٦٢	٣٩٨	٣٥٤	٨٨,٩
٦٤/٦٣	٤٣٢	٣٨٣	٨٨,٧
٦٥/٦٤	٤٥٩	٤١٢	٨٩,٨
٦٦/٦٥	٤٩٣	٤٦٦	٧٤,٢
٦٧/٦٦	٥٠٣	٣٧٠	٧٣,٦
٦٨/٦٧	٤٣٣	٣٨٨	٨٩,٦
٦٩/٦٨	٤٦٢	٤٦١	٩٩,٨
٧٠/٦٩	٤٩٩	٤٣٥	١٠٩,٤
٧١/٧٠	٥٢٩	٥٩١	١١١,٧
٧٢/٧١	٥٧٨	٥١٣	٨٨,٨
٧٣/٧٢	٦٠٨	٥٨٥	٩٦,٢
٧٤	٦٣٧	٥٤٥	٨٥,٦
٧٥	٧٤٤	٥٢٢	٧٠,٢
٧٦	٧٦٠	٦٠٠	٧٨,٩
٧٧	٨٠٩	٦١٩	٧٦,٥
٧٨	٨٨٩	٥٩٣	٦٦,٧
٧٩	٨٤٦	٦٢٣	٧٣,٦

جدول (١٣)

متوسط استهلاك الفرد للمسكر سنويا خلال الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٧٩

وكمية الاستهلاك والارقام القياسية للاستهلاك (الكمية بالالف طن)

متوسط استهلاك الفرد سنويا بالكيلوجرام	الارقام القياسية للاستهلاك	كمية استهلاك المسكر بالالف طن	السنة
١٢٫٧	١٠٠	٢٥٢	٥٠/٤٩
١٣٫٤	١٠٨٫٧	٢٧٤	٥١/٥٠
١٣٫٧	١١٤٫٣	٢٨٨	٥٢/٥١
١٣٫٩	١١٩	٣٠٠	٥٣/٥٢
١٣٫٥	١١٩	٣٠٠	٥٤/٥٣
١٣٫٢	١١٩٫٨	٣٠٢	٥٥/٥٤
١٣٫٢	١٢٣	٣١٠	٥٦/٥٥
١٣٫١	١٢٥	٣١٥	٥٧/٥٦
١٢٫٩	١٢٦	٣١٨	٥٨/٥٧
١٢٫٧	١٢٧	٣٢٠	٥٩/٥٨
١٢٫٨	١٣١	٣٣٠	٦٠/٥٩
١٣٫٢	١٣٨	٣٤٨	٦١/٦٠
١٣٫٦	١٤٦	٣٦٨	٦٢/٦١
١٤٫٣	١٥٢٫٩	٣٩٨	٦٣/٦٢
١٥٫١	١٧١٫٤	٤٣٢	٦٤/٦٣
١٥٫٦	١٨٢٫١	٤٥٩	٦٥/٦٤
١٦٫٣	١٩٥٫٦	٤٩٣	٦٦/٦٥
١٦٫٤	١٩٩٫٦	٥٠٣	٦٧/٦٦
١٣٫٩	١٧١٫٨	٤٣٣	٦٨/٦٧
١٤٫٦	١٨٣٫٧	٤٦٢	٦٩/٦٨
١٥٫٣	١٩٨	٤٩٩	٧٠/٦٩
١٥٫٨	٢١٨	٥٢٩	٧١/٧٠
١٦٫٦	٢٢٩٫٤	٥٧٨	٧٢/٧١
١٧٫٢	٢٤١٫٣	٦٠٨	٧٣/٧٢
١٧٫٦	٢٥٢٫٨	٦٣٧	٧٤/٧٣
٢٠٫١	٢٩٥٫٢	٧٤٤	٧٥/٧٤
٢٠٫١	٣٠١٫٦	٧٦٠	٧٦/٧٥
٢٠٫٩	٣٢١	٨٠٩	٧٧/٧٦
٢٢٫٣	٣٥٢٫٨	٨٨٩	٧٨/٧٧
٢٠٫٧	٣٣٥٫٧	٨٤٦	٧٩/٧٨

٤/٣ الاستهلاك من سكر البطاقات والسكر الحر :

السكر المستهلك في مصر هو إما سكر مكرر للخام المحلي أو المستورد أو سكر مكرر مستورد أو سكر أبيض وهو الخام المحلي المنتج على درجة عالية من النقاوة تسمح باستهلاكه بدون عملية تكرير جديدة - وتوجد أشكال مختلفة لسكر الاستهلاك حسب احتياجات السوق المحلي والخارجي موضحة فيما يلي :-

- أ - السكر الناعم : عبارة عن السكر السنترفيش والبلور والكاستور
- ب - السكر الروسي
- ج - السكر المكبوس وهو السكر الكسر والقالب والماكنة
- د - السكر النبات .

ولقد كان توزيع السكر خاضعا للبطاقات التموينية بأكمله سواء للأفراد وللأغراض الصناعية وذلك قبل تنظيمه حاليا بطرح جزء منه حرا للمصانع والمحال العامة والأفراد .

١/٤/٣ التغييرات التي حدثت لنمط استهلاك سكر البطاقات والسكر الحر :

بلغت كمية الاستهلاك الحالية في عام ١٩٧٩ من سكر البطاقات ٣٥٧ الف طن ومن السكر الحر ٤٨٩ الف طن ومن السكر بنوعيه ٨٤٦ الف طن ويتضح من دراسة استهلاك كل من سكر البطاقات والسكر الحر خلال العشرين عاما من عام ١٩٥٩ / ٦٠ الى عام ١٩٧٩ (جدول ١٤) ان نمط استهلاكهما قد تغير خلال هذه الفترة - ففي حين ان سكر البطاقات كان يمثل ٦٤% في ١٩٥٩ / ٦٠ أصبح حاليا يمثل ٤٢% - وكذا السكر الحر كان يمثل ٣٦% أصبح حاليا يمثل ٥٨% بالنسبة لاستهلاك السكر بنوعيه ثم انخفضت هذه النسبة الى ٦١% في عام ١٩٦٠ / ٦١ ثم ارتفعت الى ٦٥% في كل من عامي ١٩٦١ / ٦٢ ، ١٩٦٢ / ٦٣ واستمر انخفاض استهلاك سكر

البطاقات بالنسبة لاجمالي الاستهلاك من السكر بنوعيه حتى عام ١٩٧٩ فبلغ ٤٢٢٪ ولكن هذا الانخفاض في الفترة من عام ٦٣/٦٢ الى عام ٧٢/٧١ كان متفاوتا وأهم انخفاض حدث في هذه الفترة كان بين عامي ٦٧/٦٦ و ٦٨/٦٧ حيث انخفض استهلاك سكر البطاقات بالنسبة لاجمالي استهلاك السكر بنوعيه من ٥٨٪ في عام ٦٧/٦٦ الى ٤٦٪ في عام ٦٨/٦٧ وذلك بنقص يعادل نحو ١٢٪ بين هذين العامين ويعزى هذا الانخفاض الواضح الى خفض مقررات الفرد من سكر البطاقات من ٧٥٠ جرام في عام ٦٧/٦٦ الى ٥٠٠ جرام في عام ٦٨/٦٧ ثم استمر انخفاض نسبة سكر البطاقات بعد ذلك الى اجمالي استهلاك السكر بنوعيه من ٤٦٪ في عام ٦٨/٦٧ حتى بلغ ٤٢٫٤٪ في عام ١٩٧٩ .

ومن جهة أخرى فان السكر الحر كان يمثل الاقلية في استهلاك السكر بنوعيه في عام ٥٠/٤٩ حيث بلغ نحو ٣٦٪ ارتفعت الى ٣٩٪ في عام ٦١/٦٠ ثم انخفضت الى ٣٥٪ في اعوام ٦٢/٦١ ، ٦٣/٦٢ ، ومنذ عام ٦٣/٦٢ استمر ارتفاع استهلاك السكر الحر بالنسبة لاجمالي استهلاك السكر بنوعيه على أن اكبر ارتفاع حدث في استهلاك السكر الحر كان بين عامي ٦٧/٦٦ و ٦٨/٦٧ وذلك بسبب خفض مقررات الفرد من سكر البطاقات والسابق بيانه واتجاهه الى استكمال بعضه من السكر الحر ويعادل نسبة استهلاك السكر الحر ٥٨٪ في عام ١٩٧٩ من جملة استهلاك سكر البطاقات والسكر الحر (جدول ١٤) .

٢/٤/٣ التغييرات التي حدثت في استهلاك سكر البطاقات والسكر الحر :

شملت هذه الدراسة العشرين عاما فقط من عام ٦٠/٥٩ الى عام ٧٩ ولم تشمل الفترة السابقة عن عام ٥٠/٤٩ (والتي تضمنتها هذه الدراسة في بداية هذا الفصل) استهلاك السكر بنوعيه نصرا لعدم امكان الحصول على بيانات استهلاك كل من السكر الحر وسكر البطاقات ولكن بالرغم من أن بيانات هذه الدراسة سوف تعطى اتجاهات

جدول (١٤)

تغير حجم استهلاك كل من سكر البطاطات والسكر الحر

بالنسبة لاجمالي الكمية المستهلكة من عام ١٩٦٠/٥٩ الى عام ١٩٧٩

الكمية بالالف طن

اجمالي السكر	المسكر الحمر		سكر بطاطات		السنوات
	النسبة المئوية الى الاجمالي	الكمية	النسبة المئوية الى الاجمالي	الكمية	
٣٣٠	٣٦	١١٩	٦٤	٢١١	١٩٦٠/٥٩
٣٤٨	٣٩	١٣٦	٦١	٢١٢	١٩٦١/٦٠
٣٦٨	٣٥	١٢٧	٦٥	٢٤١	١٩٦٢/٦١
٣٩٨	٣٥	١٣٨	٦٥	٢٦٠	١٩٦٣/٦٢
٤٣٢	٣٦	١٥٧	٦٤	٢٧٥	١٩٦٤/٦٣
٤٥٩	٤٠	١٨٢	٦٠	٢٧٧	١٩٦٥/٦٤
٤٩٣	٤٢	٢٠٧	٥٨	٢٨٦	١٩٦٦/٦٥
٥٠٣	٤٢	٢٠٩	٥٨	٢٩٤	١٩٦٧/٦٦
٤٣٣	٥٤	٢٣٤	٤٦	١٩٩	١٩٦٨/٦٧
٤٦٢	٥٨	٢٦١	٤٢	١٩٣	١٩٦٩/٦٨
٤٩٩	٦١	٣٠٢	٣٩	١٩٧	١٩٧٠/٦٩
٥٢٩	٦٢	٣٢٨	٣٨	٢٠١	١٩٧١/٧٠
٥٧٨		٣٦٤		٢١٤	١٩٧٢/٧١
٦٠٨	٦٣,٣	٣٨٥	٣٦,٧	٢٢٣	١٩٧٣
٦٣٧	٦٣,٩	٤٠٧	٣٦,١	٢٣٠	١٩٧٤
٧٤٤	٥٤,٧	٤٠٠	٤٥,٣	٣٤٤	١٩٧٥
٧٦٠	٥٤,٢	٤١٥	٤٥,٤	٣٤٥	١٩٧٦
٨٠٩	٥٦,٥	٤٥٧	٤٣,٥	٣٥٢	١٩٧٧
٨٨٩	٥٦,٧	٥٣١	٤٠,٣	٣٥٨	١٩٧٨
٨٤٦	٥٧,٨	٤٨٩	٤٢,٢	٣٥٧	١٩٧٩

تختلف بدرجة بسيطة لعدم تماثل الفترة الزمنية الا انها سوف تفيد في دراسة التغيرات في كل من سكر البطاقات والسكر الحر .

ولقد تطور استهلاك كل من سكر البطاقات والسكر الحر تطورا كبيرا وحدثت لهما تغيرات جذرية خلال العشرين عاما من عام ٦٠/٥٩ الى عام ١٩٧٩ جدول (١٤) . وسوف نتناول دراسة هذه التغيرات فيما يلي :

أ - سكر البطاقات :

وجد ان الكميات المستهلكة من سكر البطاقات خلال العشرين عاما (٦٠/٥٩ - ١٩٧٩) كانت متفاوتة بدرجة كبيرة ولم يكن تغير كمياتها في هذه السنوات منتظما بل كانت تارة ترتفع وتارة اخرى تنخفض بالاضافة الى ان مسبب النمو في زيادة الاستهلاك في هذه السنوات لم تكن بدرجة واحدة واسباب ذلك كثيرة ومتعددة منها ان عدد الافراد المقيدين بالبطاقات التموينية غير حقيقي ولا يشمل الواقع مما يترتب عليه عدم الاعتماد على النمو في الاستهلاك المحقق كموثوق لاسهلاك سكر البطاقات كذلك فان الكميات المستهلكة من سكر البطاقات تبني اساسا على نصيب الفرد والذي تحدده الدولة وتتدخل في تعديله بالخفض وفقا لما تراه سياستها التموينية والتغيرات التي حدثت في استهلاك سكر البطاقات في السنوات البيينية من عام ١٩٦٠/٥٩ الى عام ١٩٧٩ بمعدلات النقص والنمو موضحة بالجدول (١٥) .

وتبين من ذلك انه حدث نقص في كمية استهلاك سكر البطاقات في هذه الفترة يعادل ٣٢,٣% بين عامي ١٩٦٨/٦٧ و ١٩٦٧/٦٦ بسبب خفض المقررات الشهرية من ٧٥٠ الى ٥٠٠ جرام اما باقي السنوات البيينية فحدث

بينها نمو في الاستهلاك يتراوح بين ٥% الى ٤٩,٦% ولا يمكن الاعتماد على اى تغير بين عامين متتاليين بل يجب ان يعتمد على جميع التغيرات التى حدثت فى السنوات البينية للاستهلاك فى فترة العشرين عاما جميعها كموشر للاستهلاك فى هذه الفترة جدول (١٤) .

ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لسكر البطاقات خلال العشرين عاما (٦٠/٥٩ - ١٩٧٩) ٣,٩% وذلك بعد تحليل جميع ارقام الاستهلاك بين سنواتها البينية وذلك لخلل فى تعداد البطاقات .

ب- السكر الحر :

تفاوتت الكميات المستهلكة من السكر الحر خلال العشرين عاما تفاوتاً كبيراً بالانخفاض والارتفاع ولم يكن النمو فى استهلاك السكر الحر منتظماً خلال هذه السنوات نظراً لتداخل عدة عوامل فى استهلاكها منها السياسات التموينية لسكر البطاقات ومتوسط دخل الفرد واسعار السكر الحر المعروضة بالاسواق .

والتغيرات التى حدثت فى الاستهلاك الحر فى السنوات البينية من عام ١٩٦٠/٥٩ الى عام ١٩٧٩ ومعجلات النقص والنمو موضحة بالجدول (١٤) .

ويتبين من الجدول انه حدث نقص فى استهلاك السكر الحر فى هذه الفترة يعادل ٦,٦% بين عام ١٩٦٢/٦١ ، ١٩٦١/٦٠ اما باقى السنوات البينية فحدث فيها نمو فى الاستهلاك يتراوح من ٩% الى ١٦,٢% .

وعند قياس استهلاك السكر الحر من عام ١٩٦٠/٥٩ الى ١٩٧٩ يجب ان تؤخذ في الاعتبار جميع بيانات الاستهلاك خلال هذه السنوات لكى تعطى مؤشرا حقيقيا للاستهلاك يمثل جميع السنوات جدول (١٤) .

ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لاستهلاك السكر الحر خلال العشرين عاما ١٥,٥ ٪ .

ج - السكر بنوعيه من بطاقات وحر

انعكست التغييرات التى حدثت فى استهلاك كل من سكر البطاقات والسكر الحر من عام ١٩٦٠/٥٩ الى عام ١٩٧٩ على جملة استهلاك السكر بنوعية ولقد تفاوتت محصلة جملة استهلاكها السنوى من السكر بين عام واخر تفاوتا كبيرا - ففي حين نقص استهلاك السكر بنوعيه فى عام ١٩٦٨/٦٧ عن عام ١٩٦٧/٦٦ بنسبة ١٣,٨ ٪ فان باقى السنوات البينية حدث فيها نمو يتراوح من ٢,١ ٪ الى ٩ ٪ .

ويجد ملاحظة أن اهم تغير حدث فى تطور استهلاك السكر بنوعيه كان فى عام ١٩٦٨/٦٧ ففي حين انخفض استهلاك سكر البطاقات فى هذا العام عن العام السابق له بنحو ٩٥ الف طن تعادل ٣٢,٣ ٪ نجد ان السكر الحسّر المستهلك فى هذا العام ١٩٦٨/٦٧ لم يرتفع بنفس الدرجة فقد زاد استهلاكه فى هذا العام بنحو ٢٥ الف طن تعادل ١٢ ٪ عن العام السابق له واسفسر ذلك عن نقص كمية استهلاك السكر بنوعيه بنحو ٧٠ الف طن فى عام ١٩٧١/٧٠ تعادل ١٣,٨ ٪ عن عام ١٩٧٠/٦٩ .

جدول (١٥)

تطور الانتاج المحلي والاستيراد والمؤن من السكر ونصيب الفرد والاكتفاء
الذاتى من عام ١٩٦٠/٥٩ الى عام ١٩٧٩

(الكيلو بالالف طن)

السنة	الانتاج المحلي	الاستيراد	الموزع للاستهلاك		جملة	متوسط نصيب نسبة الاكتفاء	
			سكر بطاقات سكر حر	الموزع للاستهلاك		الفرد كية	الذاتى %
١٩٦٠/٥٩	٣٣٦	١٠ر١	٢١١	١١٦	٣٣٠	١٢ر٩	١٠١ر٣
١٩٦١/٦٠	٣٦٣	-	٢١٢	١٥١	٣٤٨	١٣ر٢	١٠٤ر٣
١٩٦٢/٦١	٣٢١	٣١ر٤	٢٤١	١٢٧	٣٦٨	١٣ر٦	٨٧ر٢
١٩٦٣/٦٢	٣٥٤	٨٦ر٦	٢٦٠	١٣٨	٣٩٨	١٤ر٣	٨٨ر٩
١٩٦٤/٦٣	٣٨٣	٨ر٧	٢٧٥	١٥٧	٤٣٢	١٥ر١	٩٩ر٧
١٩٦٥/٦٤	٤١٢	١٨ر٤	٢٧٧	١٨٢	٤٥٩	١٥ر٦	٨٩ر٨
١٩٦٦/٦٥	٣٦٦	١٤ر٢	٢٨٦	٢٠٧	٤٩٣	١٦ر٣	٧٤ر٢
١٩٦٧/٦٦	٣٧٠	١٤٠ر٤	٢٩٤	٢٠٩	٥٠٣	١٦ر٤	٧٣ر٦
١٩٦٨/١٧	٣٨٨	١٠٣ر٩	١٩٩	٢٣٤	٤٣٣	١٣ر٩	٨٩ر٦
١٩٦٩/٦٨	٤٦١	٤٩ر٤	١٩٣	٢٦٩	٤٦٢	١٤ر٦	٩٩ر٨
١٩٧٠/٦٩	٥٤٦	١٤ر٩	١٩٧	٣٠٢	٤٩٩	١٥ر٣	١٠٩ر٤
١٩٧١/٧٥	٥٩١	٩ر٩	٢٠١	٣٢٨	٥٢٩	١٥ر٨	١١١ر٢
١٩٧٢	٥١٣	-	٢١٤	٣٦٤	٥٧٨	١٦ر٦	٨٨ر٨
١٩٧٣	٥٨٥	٢٠	٢٢٣	٣٨٥	٦٠٨	١٧ر٢	٩٦ر٢
١٩٧٤	٥٤٥	١٠٣	٢٣٠	٤٠٧	٦٣٧	١٧ر٦	٨٥ر٦
١٩٧٥	٥٢٢	٢٢٧	٢٤٤	٤٠٠	٧٤٤	٢٠ر١	٧٠ر٢
١٩٧٦	٦٠٠	٢٤٦ر٢	٢٤٥	٤١٥	٧٦٠	٢٠ر١	٧٨ر٩
١٩٧٧	٦١١	٢٠١ر٥	٢٥٢	٤٥٧	٨٠٩	٢٠ر٩	٧٦ر٥
١٩٧٨	٥٩٣	٣٢٩ر٥	٢٥٨	٥٣١	٨٨٩	٢٢ر٣	٦٦ر٧
١٩٧٩	٦٢٣	٢٥٨ر٤	٢٥٧	٤٨٩	٨٤٦	٢٠ر٧	٧٣ر٦

جدول (١٦)

دراسة التغيرات في مخزون سكر البنين من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٩

البيانات والسكر الحبر والجملة من عشرين عاماً من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ١٩٧٩

الكمية بالالف طن

السنة	سكر البنات		السكر الحبر		اجمالي	السكر بنويديه
	الكمية	كمية السنوات البيديه	الكمية	كمية السنوات البيديه		
١٩٦٠/٥٩	٢١١	-	١١٩	-	٣٣٠	-
١٩٦١/٦٠	٢١٢	٥ر	١٣٦	١٤ر٣	٣٤٨	٤ر٥
١٩٦٢/٦١	٢٤١	١٣ر٢	١٢٧	٣-	٣٦٨	٥
١٩٦٣/٦٢	٢٦٠	١٥ر٩	١٣٨	٨ر٧	٣٩٨	٨
١٩٦٤/٦٣	٢٧٥	١٨ر	١٥٧	١٣ر٨	٤٣٢	٩
١٩٦٥/٦٤	٢٧٧	١٧ر	١٨٢	١٥ر٩	٤٥٩	٦ر٥
١٩٦٦/٦٥	٢٨٦	٢ر٢	٢٠٧	١٣ر٧	٤٩٣	٧ر٤
١٩٦٧/٦٦	٢٩٤	٢ر٨	٢٠٩	١ر	٥٠٣	٢ر١
١٩٦٨/٦٧	١٩٩	٣٢ر٣	٢٣٤	١٢	٤٣٣	١٣ر٨-
١٩٦٩/٦٨	١٩٣	٣ر١	٢٦٩	١٥ر٢	٤٦٢	٦ر٧
١٩٧٠/٦٩	١٩٧	٢ر١	٣٠٢	١٢ر٣	٤٩٩	٨
١٩٧١/٧٠	٢٠١	٢	٣٢٨	٨ر٦	٥٢٩	٦
١٩٧٢/٧١	٢١٤	٦ر٥	٣٦٤	١١	٥٧٨	١١ر٥
١٩٧٣	٢٢٣	٤ر٢	٣٨٥	١٥ر	٦٠٨	٥ر٢
١٩٧٤	٢٣٠	٣ر١	٤٠٧	١٥ر٧	٦٣٧	٤ر٨
١٩٧٥	٣٤٤	٤٩ر٦	٤٠٠	١٨ر-	٧٤٤	١٦ر٨
١٩٧٦	٣٤٥	٥ر٣	٤١٥	٣ر٨	٧٦٠	٢ر٢
١٩٧٧	٣٥٢	٢	٤٥٧	١٥ر١	٨٠٩	٦ر٤
١٩٧٨	٣٥٨	١٦ر٧	٥٣١	١٦ر٢	٨٨٩	٩ر٩
١٩٧٩	٣٥٧	٣ر-	٤٨٩	٨-	٨٤٦	٤ر-

وعد قياسي نمو استهلاك السكر بنوعيه في فترة الثلاثين عاما الاخيرة
أخذين في الاعتبار التغييرات التي حدثت في الاستهلاك بين جميع سنواتها
المبينة — وجد ان متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك بلغ ٤٦ ٪ .

د — أثر خفض نصيب الفرد من سكر البطاقات على الاستهلاك الفردي
بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من استهلاك السكر بنوعيه حصر وطاقات
حوالي ١٢٧٧ كيلو جرام عام ١٩٥٠/٤٩ ارتفع الى ٢٢٣٣ كيلو جرام عام
١٩٧٨ وزيادة قدرها ٩٦٦ كيلو جرام عن عام ١٩٥٠/٤٩ ونسبة قدرها
٧٥ ٪ .

ومتوسط الزيادة السنوية وقدرها ٢٦٦ في نصيب الفرد في مصر كبيرة في
كمية الاستهلاك من السكر وهي أيضا أكبر من مثلتها في عديد من الدول —
النامية والتي تبلغ فيها هذه الزيادة السنوية أقل من ذلك ، بالرغم من أن ثمن
السكر الحر في مصر يبلغ أضعاف ثمن سكر البطاقات .

ويلاحظ أنه في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ ونتيجة لظروف هذه الحرب
قررت الدولة خفض مقررات الفرد الشهرية من السكر البطاقات من ٧٥٠ جرام
الى ٥٠٠ جرام الا أن هذا الانخفاض لم يظهر له أثر كبير في خفض الاستهلاك
نظرا لاتجاه الفرد الى استهلاك السكر الحر بمقدار أكبر — ثم قامت
الدولة بقرار خفض مقررات الفرد من البطاقات التموينية وسمحت له بصرف
٧٥٠ جرام سكر في الشهر مرة أخرى — حيث عاد متوسط استهلاك الفرد في
الارتفاع من ١٣٩٦ كيلو جرام عام ١٩٦٨/٦٧ الى ١٥٣٣ كيلو جرام عام
١٩٧٠/٦٩ ثم الى ٢٠٠١ عام ١٩٧٥ ، ٢٢٣٣ عام ١٩٧٨ — وهذه الزيادة
في اطراد نتيجة توافر كمية استهلاك السكر بالقدرة الكافي في الأسواق ثم
نتيجة طرح كميات كبيرة من السكر الحر ترد للبلاد عن طريق الاستيراد لعجز
الانتاج المحلي على سد الاحتياجات .

٥/٣ تقديرات استهلاك السكر في أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠

- ارتفع نصيب الفرد من استهلاك السكر باطراد حيث زاد من ١٢ر٧ كيلو جرام عام ٥٠/٤٩ الى ١٢ر٨ عام ١٩٦٠/٥٩ ثم الى ١٥ر٣ في ٧٠/٦٩ واخيرا ٢٢ر٣ عام ١٩٧٨ رغم أنه انخفض الى ٢٠ر٧ عام ١٩٧٩ .

- وصل انتاج السكر في عام ١٩٧٩ الى ٦٢٣ الف طن بعد أن كان ١٩٠ الف عام ١٩٥٠/٤٩ الا أن هذه الزيادة لا يمكن أن تلاحق زيادة احتياجات الاستهلاك والتي تعادل عام ١٩٧٩ ، ٨٤٦ الف طن وكانت ٢٥٢ الف عام ١٩٥٠/٤٩ - مما ترتب عليه زيادة الواردات في السنوات الاخيرة بصفة مطردة حتى زاد الاستيراد عام ٧٩ عن عام ٧٥ بنحو ١٣ر٨ ومتوسط زيادة سنوية ٣ر٥ % .

- ولقد ارتفع استهلاك كل من سكر البطاقات والسكر الحر خلال السنوات الثلاثين الماضية وفي السنوات الاخيرة زاد الموزع للاستهلاك في عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٥ بنحو ٢٢% وزيادته سنوية ٥ر٥ % في المتوسط ولا تمثل هذه الزيادة حقيقة الزيادة في احتياجات الاستهلاك حيث تقررا اعتبار من ١١/١/١٩٧٨ حتى ٨٠/٦/١ أن يقوم القطاع الصناعي بتدبير احتياجاته من السكر في الاستيراد المباشر دون تدخل من قطاع التموين .

- تم تقدير عدد السكان المتوقع في مصر عام ٢٠٠٠ على النحو التالي :

٦٦ر٣ مليون نسمة .

٦٩ر٦ مليون نسمة .

٦٥ر٣ مليون نسمة .

٧٠ر٩ مليون نسمة .

وتميل الى الاخذ بالتقدير المتوسط عام ٢٠٠٠ (٦٥ر٥ مليون نسمة) ولما كان هناك احتمال تزايد كمية استهلاك السكر عام ٢٠٠٠ فانه من المرجح أن يصل متوسط استهلاك الفرد عام ٢٠٠٠ الى ٢٥ كيلو جرام للأسباب الآتية :

أ - أن ارتفاع نصيب الفرد من السكر كان بطيئا في الفترة من ٥٠/٤٩ الى ٦٠/٥٩ حيث ارتفع نحو ٠ كيلو جرام حيث بلغ نصيب الفرد ١٢٠٧ كيلو جرام عام ٥٠/٤٩ ارتفع فقط إلى ١٢٠٨ عام ٦٠/٥٩ وذلك بسبب قصر الاستهلاك تقريبا على سكر البطاقات وعدم اتاحة السكر الحر للاستهلاك تقريبا .

ب - أن معدل نصيب الفرد ارتفع تدريجيا في الفترة من عام ٦٠/٥٩ الى عام ٧٠/٦٩ بنحو ٢٠٥ كيلو جرام حيث كان نصيب الفرد عام ٦٠/٥٩ ١٢٠٨ كيلو جرام ارتفع الى ١٥٠٣ كيلو جرام عام ١٩٧٠/٦٩ وكانت الزيادة (٢٠٥ كيلو جرام) في نصيب الفرد في العشر سنوات من ٦٠/٥٩ - ٧٠/٦٩ والزيادة (١٠١ كيلو جرام) في الفترة ٥٠/٤٩ - ٦٠/٥٩ نتيجة لاطلاق السكر الحر للاستهلاك .

ج - ان مشكلة زيادة الاستهلاك الحقيقية كانت في الفترة من عام ١٩٧٠/٦٩ حتى عام ٧٩ حيث لوحظ الارتفاع المتأجج لنصيب الفرد من سكر الاستهلاك حيث زاد نصيب الفرد بنحو ٧ كيلو جرام (عام ١٩٧٨) حيث زاد من ١٥٠٣ كيلو جرام عام ٧٠/٦٩ الى ٢٢٠٣ كيلو جرام عام ١٩٧٨ - وهذه الزيادة تعزى الى زيادة استهلاك الفرد من السكر نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة من جهة وكذلك الى انخفاض قيمة السكر الحر المطروح للتداول بالمقارنة باسعار المواد الغذائية الاخرى نتيجة لدعم الدولة له وبيعه بنحو $\frac{1}{3}$ قيمته العالمية مما ترتب عليه تكبد الدولة لمبالغ كبيرة تتحملها كفروق اسعار .

د - انه يمكن الا يستمر الاستهلاك المتزايد باطراد وذلك بترشيد استهلاك السكر بما يسمح بالابقاء على معدلات عام ١٩٧٨ لاستهلاك الفرد من السكر من جهة وهو ٢٢٠٣ كيلسو جرام وبحيث لا يتزايد هذا المعدل عن ٢٥ كيلو جرام عام ٢٠٠٠ - ويحدث ذلك نتيجة دراسة شاملة لاستهلاك السكر وترشيد هذا الاستهلاك بما يلي :

- ان يفصل تماما كميات السكر الموجهة للاغراض الصناعية وتحدد اسعارها طبقا
للاسعار العالمية التي تستورد بها الدولة السكر والتي تبلغ ثلاثة اضعاف قيمة السكر
الحالي حيث ان هذا الفصل لم يحدث حتى الان .
وبالتالي فان حجم الاستهلاك من السكر للاغراض الصناعية سوف يخفض نتيجة عرضة
بالاسعار الحقيقية وبالتالي سوف يخفض من ارقام استهلاك السكر الاجمالية .

- ان تعمل الدولة على وضع سياسات خاصة بترشيد استهلاك السكر الحروب حيث يصل
الى المستهلك ذى الدخل المحدود باسعاره الحالية في حين تعرض الدولة السكر
الحروب باسعار استيراده الحقيقية على المواطنين ذوى الدخل الغير محدود وبالتالي
فان مجموعة المواطنين التي تستهلك السكر من ذوى الدخل الغير محدود سوف
تخفض من حجم استهلاكها في حالة عرضه بالاسعار الحقيقية وبالتالي سينخفض
الاستهلاك الاجمالي للسكر .

١/٥/٣ التقديرات السكانية التي اخذت في الاعتبار لتقدير استهلاك السكر عام ٢٠٠٠ :

بنيت هذه التقديرات على دراسات وزارة التخطيط للتنبؤات السكانية فسي
السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥ - ١٩٩٠ - ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، ولقد تم اعداد
السنوات ١٩٨٠/٨٠ ، ١٩٨٥/٨٤ بما يتناسب مع الخطة الخمسية ٨٠ / ٨١ -
١٩٨٥/٨٤ .

وأساس تقديرات عام ٢٠٠٠ تعتمد على ما يلي :

الفرض الأول : على اساس انخفاض معدل المواليد واحد في الالعابار من عام ١٩٧٨
وانخفاض معدل الوفيات ٠٢ في الالف حتى يصل ٧ في الالف .

الفرض الثاني : على اساس انخفاض معدل الانجاب من ٦ عام ١٩٧٥ الى ٢٧٧ عام
٢٠٠٠ مع ثبات معدل الوفيات .

جدول (١٧)

التقديرات السكانية في السنوات ٨١/٨٠ و ٨٥/٨٤ و ٩٠ و ٩٥ و ٢٠٠٠ والمتوسط العام الذي

أخذ في الاعتبار عند تقديرات استهلاك السكر .

(الف نسمة)

الفـرس	١٩٧٩	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٥/٨٤	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
١			٤٢٨٢٦	٤٨٥٤٢	٥٢٤٠٦	٥٨٢٠٢	٦٦٢٧١
٢			٤٣٢٢٥	٤٨٤٠٥	٥٢٦٦٠	٥٦٦٢٩	٥٩٦٠٨
٣			٤٣٢٦٤	٤٨٨٣٦	٥٤١٠٥	٥٩٧٧٩	٦٥٢٦٧
٤			٤٣٣٢١	٤٩٤٧٠	٥٥٥٥٤	٦٢٨٥٠	٧٠٨٧٤
٥ (*)	٤١٠٠٠	٤١٦٩٧	٤٣١٥٩	٤٨٨١٣	٥٣٦٨١	٥٩٣٦٥	٦٥٥٠٥

(*) المتوسط العام للتقديرات السكانية والذي بنى عليه تقديرات استهلاك السكر .

الفرض الثالث : على اساس انخفاض معدل الانجاب الفعلى ومستواه الحالى السى
٢ ار ٤ بى عام ٢٠٠٠ مع ثبات الوفيات .

الفرض الرابع : انخفاض معدل الانجاب الكلى بمقدار طفيف ليصل الى ٤٩ر٥
عام ٢٠٠٠ مع ثبات الوفيات .

وقد تم أخذ متوسط الفروض الاربعه السابقة على اساس انها الأقرب الى الاحتمالات
السليمة وبأوسطها وقد بلغ هذا المتوسط لعدد السكان عام ٢٠٠٠ ٦٥٥ مليون
نسمة وهو متقارب مع أخذ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى الاحتمالات السكانية
(٦٦ مليون نسمة) للفروض الثلاثة لسكان عام ٢٠٠٠ التى سبق اعدادها عسـن
التقديرات السكانية المشار اليها سابقا .

٢ / ٥ / ٣ تقديرات استهلاك السكر حتى عام ٢٠٠٠ على اساس نصيب الفرد من الاستهلاك :

يأخذ متوسط معدل استهلاك الفرد للسكر عام ١٩٧٩ وقدره ٢٠ر٧ كيلو جرام
ثم اعداد تقديرات معدل استهلاك الفرد فى خطة الاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠ .

جدول (١٨)
استهلاك الفرد من السكر (١٩٧٩-٢٠٠٠)

تقديرات الاستهلاك بالالف طن	معدل النمو السنوي لاستهلاك السكر	متوسط النصيب السنوي لاستهلاك السكر (كيلو جرام)	
٨٤٥ر٨		٢٠ر٧	١٩٧٩
٨٦٧ر٣	٢ر٥ إلى ستة شهور	٢٠ر٨	٨٠/٧٩
٩٠٢ر٠	٤ر٠	٢٠ر٩	٨١/٨٠
١٠٦٤ر٠	٣ر٦	٢١ر٨	٨٥/٨٤
١٢٢٤ر٠	٣ر٣	٢٢ر٨	١٩٩٠
١٤١٩ر٠	٣ر٢	٢٣ر٩	١٩٩٥
١٦٣٨ر٠	٣ر١	٢٥ر٠	٢٠٠٠

ولقد روعي أن يكون معدل استهلاك السكر السنوي مقاربا في الاستهلاك الحقيقي في فترة الثلاثين عاما الماضية والذي بلغ ٤٦ ٪ في بداية فترة تقديرات الاستهلاك على أن يأخذ بعد ذلك في التناقص وذلك بسبب بدء الدولة في العمل على ترشيد استهلاك السكر وقصر توزيع السكر الحر للأفراد على البطاقات التموينية ثم دراسة سياسة توزيع السكر للصانع على أساس أسعار الاستيراد وليست الأسعار المحلية والتي تبلغ نحو ٣٠ ٪ من أسعار الاستيراد مما سيجرب عليه خفض كمية استهلاكه .

جدول (١٩)

(الكمية بالطن)

تقديرات استهلاك السكر حتى عام ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	٨٥ / ٨٤	٨١ / ٨٠	٨٠ / ٧٩	١٩٧٩	الفرض
١٦٢٦٧٧٥	١٣٩١٠٢٨	١١٩٤٨٢٧	١٠٥٨٢١٦	٨٩٥٠٦٣			١
١٤٩٠٢٠٠	١٣٥٢٤٣٣	١٢٠٠٦٤٨	١٠٥٥٢٢٩	٩٠٣٤٠٣			٢
١٦٣١٦٧٥	١٤٢٨٧١٨	١٢٣٣٥٩٤	١٠٦٤٦٢٥	٩٠٤٢١٨			٣
١٧٧١٨٥٠	١٥٠٢١١٥	١٢٦٦٦٣١	١٠٧٨٤٤٦	٩٠٤٥٠٨			٤
١٦٣٧٦٢٥	١٤١٨٨٢٤	١٢٢٣٩٢٧	١٠٦٤١٢٣	٩٠٢٠٢٣	٨٦٧٢٩٨	٨٤٥٧٧٣	٥ (١)

(١) التقديرات التي أخذت في الاعتبار للسكر .

٣/٥/٣ تقديرات استهلاك السكر عام ٢٠٠٠ للفروض الأربعة ومتوسطها :

تم تقدير استهلاك السكر على أساس الفروض الأربعة السكانية السابقة وكذلك تم تقدير متوسط هذه الفروض (رقم ٥) وهو الذي تم الأخذ بأرقامه في التنبؤات الاستهلاكية للسكر .

٤ - الخلاصة :

١/٤ الانتاج الحالى :

ينتج السكر حاليا فى مصر من قصب السكر بصانع شركة السكر بنحو ٦٢٥ الف طن
فى عام ١٩٧٩ وتبلغ الطاقة القصوى ٨٥٠ الف طن وتعادل الطاقة العاطلة بنحو
٢٢ ٪ بسبب نقص كميات القصب للمورد للصانع .

ومن جهة أخرى فمن المتوقع انتاج السكر من البنجر خلال عام ١٩٨١ بشركة الدلتا
للسكر وهى شركة مشتركة مساهمة تساهم فيها شركة السكر والتقطير المصرية وهى احدى
شركات الانفتاح الاقتصادى وتبلغ الطاقة القصوى ١٥٠ الف طن سكر بنجر فى السنة .

٢/٤ الاحتياجات الحالية من السكر :

تقدر الاحتياجات من السكر عام ١٩٧٩ بنحو ٨٤٦ الف طن ينتج منها محليا
٦٢٥ الف طن والباقى يستورد من الخارج وتبلغ قيمة حوالى ١٨١ مليون دولار بالاسعار
العالمية السائدة فى ١٩٨٠/٦/٢ (السعر للطن ٨٢٠ دولار) ويبلغ نصيب الفرد
من استهلاك السكر ٢١ كيلو جرام فى السنة .

٣/٤ الاحتياجات المستقبلية من السكر :

ينتظر أن يتطور الاستهلاك المحلى من السكر خلال السنوات القادمة وحتى عام
٢٠٠٠ (انظر الدراسة الخاصة باستهلاك السكر بالجزء الثانى من هذا البحث)
وتقدر كمية الاستهلاك عام ٢٠٠٠ بنحو ١٦٣٩ الف طن ويبلغ نصيب الفرد من السكر فى
السنة عام ٢٠٠٠ نحو ٢٥ كيلو جرام .

نصيب الفرد بالكيلوجرام في السنة	الاستهلاك بالالف طن في السنة	السنة
٢٠٠٧	٨٤٦	١٩٧٩ فعلى
٢٠٠٩	٨٠٢	٨١/٨٠
٢١٠٨	١٠٦٤	٨٥/٨٤
٢٢٠٨	١٢٢٣	١٩٩٠
٢٣٠٩	١٤١٩	١٩٩٥
٢٥٠٠	١٦٣٩	٢٠٠٠

وتعتبر هذه الزيادة المضطربة في حجم الاستهلاك عمثا ضخما على حجم ميزان المدفوعات المصري لزيادة الاستيراد من السكر لتغطية الفرق بين الاحتياجات من الاستهلاك والانتاج .

٤ / ٤ اعداد خطة للتوسع في صناعة السكر :

لمواجهة تلبية الاحتياجات المتزايدة من السكر في السنوات القادمة وقصصور الانتاج الحالي عن تلبية ذلك حيث أن الانتاج المحلي يعادل نحو ٧٥ ٪ من الاستهلاك يستوجب الوضع اعداد خطة محددة للتوسع في صناعة السكر ببرامج زمنية واضحة لحل مشاكل الري والصرف والجود .

١ / ٤ / ٤ الاعتبارات التي تبني عليها خطة التوسع في صناعة السكر :

— التوسع في زراعة قصب السكر رأسيا وذلك لا مكان انتاج المزيد من القصب لتشغيل الطاقات العاطلة والمشروعات المستكملة في مصنع سكر قسوس خط ثالث وسكر دشنا خط ثاني وتبلغ الكمية اللازمة لذلك نحو ثلاث

الكمية المنتجة حاليا ، وهذه يمكن بلوغها حتى عام ٢٠٠٠ وفي حالة تعذر ذلك يمكن التوسع افقيا بتغيير التكوين المحصولي للحصول على نحو ٦٠ ألف فدان اخرى لزراعتها قصب .

ويفضـل عدم التوسع اكثر من ذلك في زراعة قصب السكر نظرا لعدم كفاية مياه الري للمزيد من الاراضى المضافة عن ذلك لاحتياج قصب السكر لمعدلات عالية من المياه للري وكذلك لتعذر زراعة قصب السكر في الاراضى الجديدة لانه يوجد في الاراضى القوية القديمة .

- الاتجاه الى التوسع في زراعة بنجر السكر في الوجه البحرى في مناطق غرب النوباريه وشرق الحامول وغرب قناة السويس حيث أنه قد تم فعلا زراعة بنجر السكر بنجاح في شمال الدلتا للصنع الجديد لسكر البنجر لشركة الدلتا للسكر وذلك بنحو ١٧١ الف فدان بخلاف المساحة المخصصة لشركة الدلتا للسكر وقد رها ٤٢٧ الف فدان لتصبح المساحة الاجمالية ٢١٤ الف فدان .

- ادخال الميكنة الزراعية في زراعة قصب السكر وايجاد اسلوب لتجميع الزراعات المفتتة لرفع انتاجية العدان بمعدل ١٠ طن قصب على الاقل ليصل متوسط المحصول الى ٤٣ طن تقريبا وهو ما تسمح الوصول اليه فعلا في الخمسينات ويمكن بذلك تشغيل الطاقات العاطلة وطاقات الصانع المستكملة بما يضيف نحو ٢٠٠ الف طن سكر تقدر قيمتها بنحو ١٦٤ مليون دولار .

- الاتجاه الى استخدام الذره المستوردة لانتاج السكريات وثنه الحلاوة مثل الفركتوز لاستخدامها في الاغراض الصناعية في المياه الغازية والحلويات والشربات وقد اقترح بالفعل مشروعات لسكر تعتمد في انتاجها على الذرة المستورده

- محاولة ادخال البطاطا لانتاج السكر حيث انها تعتبر من أفضل الخامات لصناعة النشا وبالتالي يمكن انتاج الفركتوز والجلوكوز ، ويمكن زراعة البطاطا بنجاح في الاراضى الجديدة .

٢/٤/٤ المشروعات المقترحة لصناعة و انتاج السكر حتى عام ٢٠٠٠ :

تم اعداد دراسة عن هذه المشروعات فى الجزء الاول من هذا البحث ولقد تم اعداد تصور عن المشروعات المقترحة حتى عام ٢٠٠٠ على النحو التالى :

- أ - مشروعات تقترح تنفيذها ، حتى عام ١٩٩٠ وهذه المشروعات هى :
 - مشروعات للتوسع فى زراعة قصب السكر لتلبية احتياجات الطاقة العاطلة ومشروعات الاستكمال التى تم تنفيذها والتى تتطلب انتاج قصب السكر بما يعادل ثلث الكمية المنتجة حاليا .
 - مشروع انشاء مصنع جديد لسكر البنجر فى غرب النوبارية .
 - الاخذ فى الاعتبار مشروع سكر بنجر كفر الشيخ التابع لشركة الدلتا للسكر
 - مشروع انشاء مصنع جديد للسكر مرتفع الحلاوة (السكر العسل) يعتمد على الذرة .
- ب - مشروعات يقترح تنفيذها فى الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٠ :
 - مشروعات للتوسع فى انتاج سكر البنجر .
 - مشروعات للتوسع فى انتاج سكر الذرة .

ويتضح من الجدول التالى الوضع الحالى والمستقبلى لاقتصاديات السكر ويتبين من هذا الجدول ان كمية استهلاك السكر ستزداد باضطراد حتى تبلغ نحو ١٦٣٩ الف طن عام ٢٠٠٠ وبالتالي فان الخطة الطويلة الاجل للتوسع فى صناعة

السكر من قصب السكر وبنجر السكر والاذرة المستوردة ستعمل على تلبية هذه الاحتياجات حيث يستهدف انتاج ١٠٦٠ الف طن من السكر عام ١٩٩٠ تعادل ٨٢٪ من كمية الاستهلاك وكذا يستهدف انتاج ١٦١٠ الف طن من السكر عام ٢٠٠٠ تعادل نحو ٩٩٫٢٪ من كمية الاستهلاك .

٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٧٩	البيان
٢٤٠	٢٤٠	١٨٠	المساحة الموردة للصانع من قصب بالالف فدان
٨٠٠٠	٨٠٠٠	٥٨٦٠	الانتاج من القصب المورد بالالف طن
٨٥٠	٨٥٠	٦٢٥	انتاج السكر من قصب السكر بالالف طن
٢١٣٥٠٠ فدان	٤٠٥٠ فدان	-	المساحة المنزرعة بنجر
٣٥٧٠٠٠٠ طن	١٠٧١٠٠٠ طن	-	الانتاج من البنجر
٥٠٠٠٠٠ طن	١٥٠٠٠٠ طن	-	انتاج السكر من البنجر
٤٨٠٠٠٠ طن	١٢٠٠٠٠ طن	-	كمية الذرة المطلوب استيرادها
٤٠٠٠٠٠٠ طن	١٠٠٠٠٠٠ طن	-	كمية سكر الذرة (على هيئة جاف)
١٦١٠	١٠٦٠	٦٢٥	اجمالي الانتاج من السكر (الفطن)
٦٥٠٥	٥٣٠٧	٤١	عدد السكان (مليون نسمة)
٢٥٠٠	٢٢٠٨	٢٠٠٧	متوسط استهلاك الفرد (كيلو جرام)
١٦٣٩	١٢٢٣	٨٤٦	الاستهلاك الاجمالي (الفطن)
٢٩	١٦٣	١٢١	العجز في انتاج السكر (الفطن)
% ٦٠٫٦٠	% ٢٠٫٧٨	% ١٠٠	مساهمة القصب في انتاج السكر
% ٢٥٫٢٥	% ١٣٫١	-	مساهمة البنجر في انتاج السكر
% ١٤٫١٥	% ٦٫١٢	-	مساهمة الاذرة في انتاج السكر